شرح أرجوزة الإمام الزواوي المسمى

الْمرشِدُ الْآوِي ومُعِينُ النَّاوِي لفَهْمِ قصيدة الزَّوَاوِي

تأليف

العلامة أبي زكرياء يحيى بن محمد
ابن أحمد السُّوسي الْبَعْقِيلِي

أبو سلمان عبد الكريم قبول

دار الرشاد الحديثة

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
رابط بديل
lisanerab.com
www.lisanarb.com

شرح أرجوزة

الإمام الزواوي

المسمى

الْمرشِدُ الْآوِي وَمُعِينُ النَّاوِي

لِفَهْمِ قصيدة الزّوَاوِي

بسم الله الرحمن الرحيم

«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»

شرح أرجوزة
الإمام الزواوي
المسمى

الْمرشِدُ الْآوِي وَمُعِينُ النَّاوِي
لِفَهْمِ قصيدة الزّوَاوِي

تأليف

العلامة أبي زكرياء يحيى بن محمد

ابن أحمد السُّوسي الْبَعْقِيلي

اعتنى به

أبو سلمان عبد الكريم قبول

دار الرشاد الحديثة

دار الرشـــاد الحديثـــة
98، شارع فيكتور هيكو - ص.ب: 4040
الدار البيضاء - المغرب - الهاتف: 27.32.56 / 27.48.17

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى 2003

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. صلى الله عليه وعلى آله، وصحبه، وسلم.

وبعد،

فمن المنظومات العلمية التي لقيت إقبالا من لدن طلبة العلم، حفظاً وإقراء، نظم العلامة أبي جميل زيان بن فائد الزواوي ـ رحمه الله ـ.

والأصل في هذا النظم البديع كتاب منثور ألفه الإمام ابن هشام الأنصاري ـ رحمه الله ـ المتوفى سنة 761هـ سماه «**الإعراب عن قواعد الإعراب**» صغير الحجم كثير النفع، ضم أربعة أبواب:

الأول: في شرح الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الثاني: في ذكر أحكام الجار والمجرور.

الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المُعْرِب.

الرابع: في التنبيه على ما يجب على المُعْرِب أن يختاره من العبارات عند الإعراب.

وكتابٌ، هذه صفته، وتلك مادته، شجعت العلامة الزواوي على جمع مسائله ونظمها على بحر الرجز، بلغ به واحداً وستين ومائة بيت (161) ليسهل بذلك على الطلبة حفظه، إذ المنظوم أسهل في الحفظ وأعلق بالذهن من المنثور.

ولما ازداد اهتمام الطلبة به، وكثر إقبالهم عليه، صار في حاجة إلى شرح يحل ألفاظه، ويحلي مسائله، بالشواهد من القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ، وأشعار العرب، فلم يكن لهذا العمل إلا العلامة المحقق أبا زكرياء يحيى بن محمد بن أحمد السوسي البعقيلي جدد الله عليه الرحمات[1]، الذي كتب فأجاد وأفاد، وأخرج لنا هذا الشرح الثمين وسماه «**المرشد الآوي ومعين الناوي لفهم قصيدة الزواوي**»، وقد اشتهر باسم «**المنهل العذب الحاوي شرح أرجوزة الإمام الزواوي**»، والأول أصح وأولى لأنه الذي ارتضاه صاحبه وذكره في الخاتمة.

ولما وفقني الله تعالى لدراسة مواضع من هذا الكتاب على شيخي الفاضل العلامة عبد الرحمن عليوي[2]، وكانت الطبعة التي قرأتها عليه رديئة مليئة بالأخطاء والتحريفات، خالية من أي اعتناء، استخرت الله تعالى على إخراجه في حلة تليق به، خدمة للعلم وأهله.

ويتلخص أهم ما قمت به في الخطوات التالية:

1) عزوت الآيات الكريمة إلى مكانها من سور القرآن الكريم.

---

(1) لم أقف له على ذكر في كتب تراجم المتأخرين، إلا عند العلامة محمد المختار السوسي ـ رحمه الله ـ في كتابه «سوس العالمة» وذكر هنالك أنه من علماء القرن الثاني عشر الهجري (ص128 وص191). أما بخصوص الناظم فلم أقف له على ترجمة.

(2) هو من الفقهاء اللغويين المعاصرين، الذين تفتخر بهم مدينة الدار البيضاء ـ بالمملكة المغربية ـ انظر ترجمة له في كتاب «إيصال السالك في أصول الإمام مالك» (ص 9) من اعتنائنا.

2) خرجت الأحاديث النبوية الشريفة، فإن كان الحديث في «**الموطأ**» و«**الصحيحين**» أو في أحدها اكتفيت بذلك، وإن كان في غيرها تتبعته في بعض المظان، معتمداً على كلام أئمة هذا الشأن في بيان درجته.

3) وثقت ما ورد في الكتاب من نقول وأقوال ـ بقدر الإمكان ـ وهي كثيرة جداً، إذ كثيراً ما ينقل الشارح ـ رحمه الله ـ بالمعنى، مما حال دون الوقوف على بعض النصوص، رغم تصريحه أحيانا أنه ينقل الكلام بنصه.

4) ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في كلام الشارح ترجمة مختصرة، مبيناً الاسم والنسب واللقب، وما اشتهر به إن وجد، وأهم مصنفاته في علوم اللغة، ثم ذكرت مرجعاً أو مرجعين لترجمته لمن أراد التوسع.

5) شرحت بعض المفردات التي رأيت فيها غموضاً.

6) وضعت علامتي تنصيص خاصة على بعض الكلمات لتتميز عن غيرها، تسهيلاً لفهم مقصود الشارح.

7) أدرجت أبيات المنظومة وسط الشرح، ولا يخفى ما في ذلك من فائدة للقارئ.

هذا، وإني لا أدعي الكمال في هذا التصحيح والاعتناء، وإنما هو جهد المقل، أرجو به وجه رب كريم يوم لقائه، وأسأله جل وعلا أن ينفع به كل من درسه أو قرأه، وأن يجعله فاتحة خير له في هذا العلم المفتاح لعلوم الشرع كلها، إنه على ما يشاء قدير، والحمد لله رب العالمين وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى.

أبو سلمان عبد الكريم قبول
الجمعة 1 صفر 1424/ 3 أبريل 2003

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

مقدمة

الحمد لله الذي جعل النحو آلة يستعان بها على فهم خطابه، ووفقنا على تعلمه، وتعليم المتعلم منه بعد اكتسابه. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي فضله الله على سائر أحبابه، الحائزين رضى المولى الكريم بحصول أسبابه ﷺ، وعلى آله، الشرفاء وجميع أصحابه.

وبعد، فقد ندبني بعض الإخوان في الله تعالى، أفاض الله علينا وعليه نعماً تتوالى، إلى وضع شرح على «**أرجوزة العلامة الشيخ أبي جميل زيان بن فائد الزواوي القبيل**»، رضي الله عنه ورحمه، وأجزل علينا وعليه نعمه، فانتدبت إليه بعد الاستخارة للمولى الكريم على ذلك، وإن لم أكن أهلاً لسلوك تلك المسالك، سائلاً وراجياً من الله الكريم أن يسددني فيه الطريق المستقيم، فأقول مستعيناً بالله ومعتصماً به في كل الأحوال، وما توفيقي إلا بالله الكبير المتعال:

بدأ الشيخ رضي الله عنه نظمه بالحمد تبركاً واقتداء بكتاب الله عز وجل، وامتثالاً لقوله ﷺ: «**كل أمر ذي بال ـ أي ذي حالة حسنة ـ لا**

يبتدأ فيه بالحمد فهو أجذم ـ أو أبتر أو أقطع ـ»[1]. ومعنى ذلك كله ناقص الشرف. فقال:

1 ـ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ جَلَّ مُنْعِماً أَخْرَجَ مِنْ جَهْلٍ وَجَلَّى مِنْ عَمَى

(**أحمد ربي**) أي: أثني على خالقي فأذكره بالذكر الحسن، وأصفه بالجميل تعظيماً له، وأداء لبعض ما يجب له، فالحمد والثناء بالكلام على المحمود، لأجل كماله أو إحسان منه.

والمراد بقوله: «أحمد» إيجاد الحمد وإنشاؤه، لأن المقصود ابتداء التأليف بالحمد لا الإخبار بأن سيقع في الاستقبال، وبه يعلم أن الجملة إنشائية. (**الله**) بالنصب عطف بيان على «ربي» لكونه أوضح من المتبوع، ويجوز أن يكون بدلاً منه، إلا أن الأول أولى. وهو عَلَمٌ على ذات واجب الوجود الخالق للعالم المستحق لجميع المحامد. وعبر بالمضارع في الحمد دون الماضي إشعاراً منه بدوام الحمد واستمراره، إذ هو مشعر بالثبوت، والماضي بالانقطاع. وصرح بإسناده إلى نفسه لأنه أدل على إدخال النفس في العبودية، وعلى كون هذا الحمد من الفرائض العينية. (**جل**) أي: عظم شأنه على شأن غيره لاتصافه بصفات الكمال، وتعاظم وتقدس وتنزه عما لا يليق به. وفي «**الصحاح**»[2]: جلال الله: عظمته، ومضارعه يجل بالكسر فهو جليل. (**منعماً**) حال من منصوب «أحمد» أي: حال كونه **منعماً**، أي: مستفضلا علينا معشر عباده بنعم كثيرة لا تتناهى كما

---

(1) أبو داود، كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام (رقم 4840). ـ ابن ماجة، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح (رقم 1894). كلاهما من طريق قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه. وقرة هذا، هو ابن عبد الرحمن المعافري، قال عنه في التقريب: صدوق له مناكير. وقال أبو داود: رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد ابن عبد العزيز عن الزهري ـ وكلهم ثقات ـ عن النبي ﷺ مرسلاً، قال الدارقطني وهو الصواب.

(2) الصحاح المسمى «تاج اللغة وصحاح العربية» (ج3/ ص1246) مادة: «جلل».

قال الله سبحانه: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: 34]، ولا يجوز أن يكون حالاً من فاعل «جل» لأن الحال قيد في عامله، وجلال الله ثابت له في الأزل وفيما لا يزال، غير مقيد بحالة الإنعام.

واعلم أن شكر نعم الله ـ عز وجل ـ واجب على كل مؤمن، لأنه أعطاه المصالح الدنيوية والدينية، بأن خلقه بشراً سوياً سالماً من الآفات في أعضائه: من عين وأذن ويد ورجل وغيرها، وفي شهواته من المطعم والمشرب والمنكح وغير ذلك، ثم وفقه إلى الإسلام، والعمل بطاعته، ودفع عنه المضار من زَمَانَةِ النفس وما يلحقها من العلل، وما يريد أن يلحقها بسوء من إنس أو جن أو هوام، وعصمه أيضاً من الكفر والبدعة والضلالة وسائر المعاصي، وهذه كلها نعم يجب الشكر عليها، وشكر العبد عليها هو أن يقر أنها من الله عز وجل لا شريك له فيها، وأن يستعملها في طاعته دون معصيته. وفائدة هذا الشكر وجهان:

أحدهما: دوام النعمة، لأن الشكر قيدها، فبه تدوم وتبقى، وبتركه تحول وتزول.

والثاني: مزيد النعمة، لقوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 7]، وانظر كتاب السيتاني[1] المسمى «**بمنتهى الباني**».

ومن أجل النعم وأعظمها نعمة العلم التي أشار إليها بقوله: **(أخرج)** الله من شاء من عباده **(من جهل)** مذموم وجعله من أهل العلم المحمود، وفضل العلم وأهله معلوم، وهو أفضل الأعمال لأنه يهدي إلى الخيرات، والعالم تعلو منزلته ويشرف بقدر علو علمه وشرفه ولله الحمد. **(وجلى)** من التجلية التي هي الإظهار والإخراج، أي: وأخرج الله من شاء **(من عمى)** البصيرة التي هي القلب، وكثيراً ما يطلق العمى

(1) هو يعقوب بن عبد الله، أبو يوسف السيتاني، كان علامة في الفرائض. لم تذكر له سنة وفاة [انظر كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج (ج2/ ص259)].

على الجهل كما هنا. قال ابن هشام[1]: ويكتب بالياء فعمى القلب هو جهالته العظيمة، وتمكن القسوة فيه حتى لا يقبل الحق وإن ظهرت دلائله، ويميل إلى الباطل وإن وضحت غوائله بسبب تراكم رين[2] الذنوب عليه، وعلامة ذلك ألا يجد للذنب مفزعاً ولا لطاعة الله موقعاً ولا للموعظة منجعاً[3].

ومعنى إخراجه من عماه: تنوره بأنوار المعرفة المضادة للجهالة، وتأييده بالتوفيق والهداية، فتتضح له معالم الحق بدلائله، وتتقوى بواعثه على اتباع الحق وسبيله. ويحتمل أن يكون المعنى أنه جلى، أي: صقل قلبه وصفاه من عماه، أخذ من قولهم: جلوت السيف وغيره جلاء: صقلته، وهو قريب من المعنى الأول، والله أعلم.

2 ـ فَعَلَّمَ الْبَيَانَ وَالإِعْرَابَا وَأَلْهَمَ الْحِكْمَةَ وَالصَّوَابَا

(**فعلم**) أي: فمن نعم الله الجليلة أنه علم الإنسان (**البيان**) أي: الكلام الذي يبين به مقاصده، ويطلق البيان أيضاً على الظهور، ومنه البينة لظهورها أو لظهور الحق بها قاله ابن حجر[4] في مقدمة «**الفتح**»[5].

(1) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، العلامة المشهور بالإمامة في علم النحو. قال ابن خلدون: هو أنحى من سيبويه. توفي رحمه الله سنة 761هـ. [«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ج2/ 68) ـ].

(2) الرَّيْنُ: الدنس كما في «**الصحاح**» .قال الحسن: هو الذنب على الذنب حتى يسود القلب. [انظر الصحاح (ج2/ ص1563) مادة «رين»].

(3) يقال: نجع فيه الخطاب، والوعظ، والدواء، أي: دخل وأثر. [الصحاح، (ج2/ ص992) مادة «نجع»]

(4) شهاب الدين أحمد بن علي، أبو الفضل المعروف بابن حجر العسقلاني، صاحب فتح الباري شرح صحيح البخاري. توفي رحمه الله سنة 852هـ

(5) مقدمة الفتح المسماة: «هدي الساري» (ص125) عند الفصل الخامس: في سياق الألفاظ الغريبة الواردة في صحيح البخاري.

(و) علمه (**الإعراب**) وهو لغة: البيان. والأظهر عندي أن المراد به هنا الإعراب المصطلح عليه عند النحاة، وهو علم النحو، وسمي به لأنه يعرب معنى الكلام، أي: يبينه. ولله در القائل:

النحوُ نعمةٌ أنعمَ اللَّهُ بها   على عبادِهِ يجبُ الشكرُ عليها

وقال إمامنا مالك رضي الله عنه: إن الإعراب حلي اللسان، فلا تمنعوا ألسنتكم حليها. وروي عنه أنه كان تسمع منه لحنات في مجالس التناظر، فعيب ذلك عليه فخرج إلى الخليل بن أحمد(1) فصحبه أياماً ثم رجع فلم تسمع منه بعد ذلك لحنة.

(**وألهم**) الله لمن اختار من عباده (**الحكمة**) التي هي العلم النافع المؤدي إلى العمل الصالح، أي: لقنه إياها وأفهمها له في قلبه، لأن الإلهام هو إلقاء الشيء في الرُّوع ـ بضم الراء ـ وهو القلب. قال القاضي أبو الفضل عياض(2) رحمه الله في «**المشارق**»(3): والحكمة عند العرب ما منع من الجهل، ولذلك سمي الحاكم لمنعه الظالم. وقيل: الحكمة: الإصابة في القول من غير نبوة. وقيل: العلم بالدين. وقيل: العلم بالقرآن. وقيل: الفقه في الدين. وقيل: الخشية. وقيل: الفهم من الله في أمره ونهيه، انتهى باختصار.

(و) ألهم (**الصواب**) والسداد في الأقوال والأفعال فهو ضد

---

(1) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وأول معجم لغوي عربي، وهو كتاب العين. توفي رحمه الله سنة 170هـ.[ـ بغية الوعاة (ج1/ ص557). ـ إنباء الرواة (ج1/ ص376)]

(2) هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي القاضي، يكنى أبا الفضل، سبتي الدار والميلاد، أندلسي الأصل، دفين مراكش، كان إمام وقته في كثير من العلوم، له مشارق الأنوار، الشفا، إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم. توفي رحمه الله سنة 544هـ. [الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. ص 270].

(3) المشارق المسمى: «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (ج 2/ ص 50) مادة «ح ك م».

الخطأ، نسأل الله تعالى أن يلهمنا الصواب والحكمة، ويعيننا على ما نحن بصدده من هذه النعمة.

3 ـ فَلاَحَ للأَذْهَانِ مَعْنَى مَا خَفَى مِنَ الكِتَابِ وَحَدِيثِ الْمُصْطَفَى

(**فلاح**) أي: بسبب ذلك المذكور من التعليم والإلهام. لاح، أي: ظهر ووضح (**للأذهان**) ـ بالذال المعجمة ـ جمع ذهن، وهو العقل الذي به يحصل التمييز، وبه يفضل الآدمي البهيمي.

لولا العقولُ لكان أدنى ضيغمٍ أدنى إلى شرفٍ من الإنسانِ

أي: ظهر لعقول المعلمين والملهمين (**معنى**) فاعل «لاح» مضاف إلى «ما» الموصولة في قوله: (**ما خفى**) فالمعنى هو ما يعتني به المتكلم من الحقيقة والمجاز، ومعنى خفى: ظهر، يقال: خفى الشيء يخفو خُفُواً وخَفْواً إذا ظهر[1]. قال امرؤ القيس[2] وهو يصف فيراناً وذكر أن الفرس استخرجها من جحرها لشدة وقع حوافره على الأرض:

خَفَاهُنَّ من أنفاقِهِنَّ كأنما خَفَاهُنَّ وَدْقٌ من عَشِيٍّ مُجَلِّبِ[3]

فقوله: خفاهن، أي: استخرجهن وأظهرهن من جحرهن. قال ابن هشام اللخمي[4]: يقال أخفيت الشيء إذا سترته، وخفيته إذا أظهرته.

ومعنى كلامه أنه لاح لعقولهم بسبب تعليم الله وإلهامه لهم معنى الذي خفا، أي: ظهر لهم ووصل له فهمهم (**من الكتاب**) أي: من معاني

---

(1) وفي التفريق بين «خفا» و«خفى» يقول بعض الفضلاء:
وقل خفا يخفو بمعنى ظهر وخَفِيَ يخفى بمعنى استتر

(2) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، أشهر شعراء العرب، توفي سنة نحو 80 ق هـ. [طبقات فحول الشعراء (ص51)].

(3) في النسخة (محلب) بالحاء المهملة، والمثبت بالجيم المعجمة من «**تاج العروس**» 2/ 170 ـ مادة جلب ـ و37/ 562 ـ مادة خفي ـ ط. الكويت.

(4) هو محمد بن أحمد بن هشام اللخمي، النحوي اللغوي السبتي، أبو عبد الله، له: «كتاب الفصول» و«المجمل في شرح أبيات الجمل» و«شرح مقصورة ابن دريد» =

كتاب الله الذي هو القرآن العظيم (و) من معاني (**حديث**) أي: كلام سيدنا محمد (**المصطفى**) ﷺ، فالحديث والخبر والكلام ألفاظ مترادفة. ويجمع الحديث على أحاديث على غير قياس. وسمي حديثاً لحدوثه فرقاً بينه وبين القرآن الذي هو القديم، إذ كل منهما أخذ عن النبي ﷺ، قاله الشيخ زروق[1].

والمصطفى: هو المختار، وسمي بذلك لأن الله تعالى اختاره بأن فضله على سائر خلقه، وأصله مصتفى فأبدلت التاء طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق، من صفا يصفو إذا كان سالماً خالصاً من الكدر والتغيير. قال القاضي أبو الفضل عياض رحمه الله: روى واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم**»[2].

ولما أثنى على الله تعالى بالثناء الجميل، أعقبه بالثناء على رسوله ﷺ تبركاً بالثنائين، وأداء لشكر نعم الله تعالى التي أظهرها على يده، فمن تمام شكر الله شكر رسوله الذي هو الواسطة الكريمة بين الله وبين عباده.

فقال:

= وغيرها. كان حياً رحمه الله سنة 557هـ. [بغية الوعاة (ج1/ ص48)].

(1) هو أحمد بن أحمد بن محمد البرنسي الفاسي الشهير بزروق، الإمام الفقيه المحدث، ذو التواليف العديدة المفيدة، له: «شرح على رسالة ابن أبي زيد» و«شرح إرشاد ابن عسكر». توفي رحمه الله سنة 899هـ [كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج (ج1/ ص126)].

(2) ذكر عياض هذا الحديث في كتابه الشهير «الشفا بتعريف حقوق المصطفى (» (ج1/ ص99). والحديث في مسلم، كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي وتسليم الحجر عليه قبل النبوة (رقم2276). ولفظه عند الترمذي، كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل النبي ((رقم 3625 مع عارضة الأحوذي).

4 ـ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَشِيعَتِهْ مَنْ أَسَّسَ الإِعْرَابَ فِي شَرِيعَتِهْ

(صلى) وسلم (**على**) سيدنا (**محمد**) عَلَمٌ للواسطة الكريمة، منقول من اسم مفعول «حمد» بالتشديد. وأول من سمي به في الإسلام نبينا ومولانا محمد ﷺ، وسمي به لكثرة خصاله المحمودة. (و) صلى على (**شيعته**) أي: أتباعه في دينه، فشمل آله وأصحابه وجميع أمته ((من) فاعل «صلى» واقعة على اسم الجلالة، أي: صلى وسلم على محمد وعلى جميع أتباعه اللّهُ الذي (**أسس الإعراب**) أي: جعل الإعراب أساساً (**في شريعته**) أي: في ملته ودينه، بحيث يبنى عليه فهم كلامه وكلام رسوله ﷺ. وجملة الصلاة لفظها لفظ الخبر، ومعناها الدعاء أي: اللهم يا مؤسس الإعراب في شريعته، صل وسلم على محمد، أي: ارحمه رحمة مقرونة بالتعظيم، وسلمه من كل سوء، وصل على أتباعه، أي: اغفر لهم وارض عنهم.

ومما يجاب به عن الناظم ؒ في ارتكاب كراهة إفراد الصلاة عن السلام، أن الواو محذوفة مع معطوفها كما أبرزناه في خياطة كلامه بقرينه استدعاء الصلاة كونها مع السلام، أو أنه قد يسلم عليه حال الكتابة ولم يكتبها، لأن الكراهة منفية بكتب الصلاة ونطقه بالسلام كما يفيده ابن القاسم على «**الورقات**».

وقال ابن العربي(1): فائدة الصلاة عليه ﷺ ترجع إلى المصلي لدلالة ذلك على نصوع العقيدة، وخلوص النية، وإظهار المودة، والمداومة على الطاعة، والاحترام للواسطة الكريمة ﷺ، لأنها كسائر الأدعية التي يقصد بها نفع المدعو له.

---

(1) هو محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي المعافري، الحافظ الإمام، من أعيان المذهب المالكي، له: «القبس على موطأ مالك بن أنس» وغيره. توفي رحمه الله سنة 543هـ [الديباج المذهب (ص376)].
وهذا النص منقول بتصرف من: «عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي» (ج1/ ص468) عند كتاب الوتر، باب ما جاء في صفة الصلاة على النبي ﷺ.

قال علماؤنا: هذا هو الأدب في القصد بها، لأنه وإن صح أنه ﷺ يزداد رفعة وشرفاً بدعاء أمته له وصلاتهم عليه، لكنه ﷺ لم يحتج إلى ذلك، بل نحن المحتاجون إليه، فيقصد بها الامتثال والتقرب بها إلى الله تعالى.

والأساس: ما يبنى عليه الشيء، ولاشك أن الإعراب يبنى عليه فهم الكلام، بحيث يتوقف أكثر المعاني على معرفة حقائقه، وبه ينجلي الإشكال، وتظهر الفائدة، وبه يصح إدراك حقيقة المراد، فإن النحو مفتاح كل علم، قال السيوطي[1] رحمه الله في «**ألفيته**»:

النحوُ خيرُ ما به المرءُ عَنَى ... إذ ليس حقا عنه علمٌ يُغتَنَى

وجعله الإمام الأزراقي الأندلسي في كتابه «**الإعلام بمنزلة العربية في الكلام**» فرض عين على كل مسلم، ذكر أو أنثى، حرا أو عبدا.

ولما قسم صاحب «**شرح لغات ابن الحاجب**» البدعة إلى أقسام الشريعة الخمسة، قال ما نصه: «فمن أمثلة البدع الواجبة الاشتغال بعلم النحو الذي يفهم به كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ، وذلك واجب لأن لفظ الشريعة لا يتأتى حفظها إلا بذلك، وما لايتم الواجب إلا به فهو واجب. ومن أمثلتها أيضا حفظ غريب الكتاب والسنة من اللغة» انتهى المراد.

وقد تظافرت الرواية على أن أول من وضعه أبو الأسود الدؤلي[2]،

---

(1) هو عبد الرحمن، جلال الدين السيوطي، البحر الذي جمع له الله علوماً كثيرة، ورزق التبحر في سبعة منها، وهي: التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع على طريقة البلغاء لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة، على حد تعبيره. توفي رحمه الله سنة 911هـ [الطبقات الصغرى، للشعراني (ص 17)].

(2) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني أبو الأسود، واضع علم النحو بطلب من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، سكن البصرة وولي إمارتها في خلافة علي رضي الله عنه. توفي رحمه الله سنة 69 هـ. [وفيات الأعيان (ج2/ص535)].

وأنه أخذه أولاً عن علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه، فعلي هو المبتكر له.

5 ـ وَقَدْ حَصَرْتُ بِطَرِيقِ الرَّجَزِ قَوَاعِدَ الإِعْرَابِ حَصْرَ مُوجَزِ

(وقد حصرت) أي: ضبطت وجمعت لكم أيها الطلبة **(بطريق الرجز)** الذي هو أحد الأبحر الخمسة عشر، مسدس الدائرة، مبني من مستفعلن ست مرات، وسمي رجزاً لتقارب أجزائه وقلة حروفه. قاله في الصحاح[1].

(قواعد الإعراب) أي: حصرت بالرجز الكتاب المسمى بقواعد الإعراب، وهو كتاب بديع منثور صغير الْجِرْم[2]، غزير العلم، ألفه الشيخ الإمام العالم العلامة الرباني جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري رحمه الله ورضي عنه، **(حصرا)** مفعول مطلق مضاف إلى قوله: **(موجز)** بفتح الجيم اسم مصدر بمعنى الإيجاز وهو الاختصار، أي: حصرته حصر إيجاز. ومعنى حصره له أنه أتى بجميع ما فيه من المسائل النحوية وجمعها وجعلها في نظمه وحصرها فيه حصر إيجاز. وقوله: «موجز» غير مهموز لأنه من أوجزت ولا أصل له في الهمزة إلا على لغة من يهمز كل واو مضموم ما قبله، وهو لغة ضعيفة.

فإن قلت: ما الفرق بين الإيجاز والاختصار على القول بأن بينهما فرقاً؟

قلت: إن الإيجاز قلة اللفظ مع استيفاء المعنى، والاختصار قلة اللفظ سواء استوفى المعنى أم لا، كما يفرق بين الإطناب والتطويل بأن الأول كثرة اللفظ مع استيفاء المعنى، والثاني كثرة اللفظ، سواء استوفى المعنى أم لا، فافهم.

(1) الصحاح (ج1/ ص701).

(2) أي: الحجم.

6 ـ لِيَسْهُلَ الْحِفْظُ عَلَى الطُّلاَبِ فِـي تِـلْـكُـمُ الأَرْبَـعَـةِ الأَبْـوَابِ

وإنما حصر الناظم مسائل ذلك الكتاب بالرجز (**ليسهل**) ويتيسر (**الحفظ**) لما تضمنه من المسائل النحوية، فلا يصعب ولايتعسر (**على**) جميع (**الطلاب**) القارئين له ـ بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب ـ. وإنما كان الرجز أدعى للحفظ وأحظى من النثر لأنه أحد أنواع الشعر الذي ركب الله عز وجل في جبلة كل ذي طبع سليم التلذذ بسماعه والاستطابة بألحانه، بخلاف النثر فإن اللفظ إذا كان منثوراً نبذ بالأسماع وتدحرج عن الطباع لم يستقر منه إلا اللفظة المفرطة في اللطف إن كانت أجله، والواحدة من الألف، وعسى أن تكون أفضله، وكم سقط من أمثالها ونظائرها لا يعبأ به ولا ينظر إليه، فإذا أخذه سلك الوزن، وعقد القافية، تألفت أشتاته، وازدوجت فرائده وبناته، واتخذه اللابس جمالاً، والأديب العارف مالاً، فكان قرطة الآذان، وقلائد الأعناق، وأماني النفوس، وأكاليل الرؤوس، يقلب باللسان، ويخبأ في القلب مصوناً باللب. انظر ابن رشيق[1]. ومن ثم اعتنى الناس بحفظه ونقله أكثر من اعتنائهم بالمنثور. وقد قيل: ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد المنظوم، فما حفظ من المنثور عشره، ولاضاع من المنظوم عشره، وقد بالغ الناس في وصفه حتى قيل: من لم تلهه الغواني، ولم تهيجه المغاني، فما أبعد فهمه عن المعاني. وإذا كان الوزن أعجب وأدعى للحفظ فإنه يسهل عليهم الحفظ.

(**في تلكم الأربعة الأبواب**) التي كانت في كتاب «**قواعد الإعراب**» الذي هو أصل لهذا الكتاب، وهي الآتية هنا في باب الجملة وأحكامها، وباب الجار والمجرور، وباب تفسير كلمات. . . .، وباب الإشارة إلى

---

(1) في «العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده» (ج1/ ص12) لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، المتوفى سنة 463 هـ وقيل 456 هـ.

عبارات محررات، وستمر بك إن شاء الله باباً باباً.

ووجه الحصر في هذه الأربعة كما قال المنوي: أن مقصوده إما أن يتعلق ببحث الجملة فهو الباب الأول، أو لا، وهو إما أن يتعلق ببيان مكملات الأفعال أعني الجار والمجرور فهو الباب الثاني، أو لا، وهو إما أن يتعلق بالكلمات أو بالاصطلاحات، فالأول هو الثالث، والثاني هو الرابع.

«في تلكم» اسم الإشارة، واللام دخلت لبعد المشار إليه، والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب، والميم علامة الجمع، وأصله «تيلكم»، فلما توالت كسرتان بينهما ياء سكنت اللام تخفيفاً وحذفت الياء لسكونها وسكون اللام، وأصل اللام الفتح لأنها لام تأكيد، ولكن كسرت في هذا للفرق بينها وبين لام الملك. إذا قلت: تي لك، أي: هذه لك. وقيل فيه غيرها.

و«الأربعة» نعت لاسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو بدل منه، على الأقوال التي في المحلى بـ «ال» بعد اسم الإشارة، والله سبحانه أعلم.

ولما فرغ من الخطبة وما ذكر فيها، شرع فيما هو المقصود عنده بالذات فقال:

الباب الأول

في الجملة وأحكامها وفيه أربع مسائل

(**الباب الأول**) من الأبواب الأربعة (**في**) بيان شرح (**الجملة**) وذكر أقسامها (**و**) في (**أحكامها**). قال صاحب «**الحلل**»: حقيقة الباب فرجة في ساتر يتوصل بها من ظاهر إلى باطن. أي: من ظاهر الجهل إلى باطن العلم.

وقال غيره من الأشياخ: إذا انضم الحرف إلى الحرف يسمى ذلك كلمة، وإذا انضمت الكلمة إلى الكلمة يسمى ذلك جملة، وإذا انضمت الجملة إلى الجملة يسمى ذلك فصلاً، وإذا انضم الفصل إلى الفصل يسمى باباً، وإذا انضم الباب إلى الباب يسمى ذلك كتاباً، فالكتاب أعم من الجميع، والحرف أخص من الجميع، وما بينهما أعم باعتبار ما تحته، وأخص باعتبار ما فوقه. قاله العلامة سيدي يعقوب في «**شرح التلخيص**».

والحاصل أن «الباب» لغة: ما يتوصل به إلى الشيء، وهو حقيقة في الأجسام كباب الدار، مجاز في المعاني كأبواب الكتاب. فكأنه قال: هذا الباب الأول تدخل منه إلى معرفة معنى الجملة وأحكامها.

ومعنى الجملة بالضم لغة: جماعة الشيء، قاله في «**القاموس**»[1].

واصطلاحا سيأتي إن شاء الله.

---

(1) القاموس المحيط (ج2/ ص1296).

وقوله **(وأحكامها)** أي: الجملة، جمع حكم، وهو: النسبة التامة بين الشيئين، ومعنى أن النسبة التامة نسبة شيء إلى شيء على سبيل الاستقلال، وهي هنا كونها لها محل من الإعراب، أو كونها لا محل لها. وقولنا: «التامة» احترازاً من النسب الناقصة، كنسبة المضاف إلى المضاف إليه، كقام زيد. والنعت والمنعوت، كزيد الخياط، إذا لم تقدره خبرا. أو العامل للمعمول، كضارب زيد.

(وفيه) أي: في الباب الأول **(أربع مسائل)** جمع مسألة، مفعلة، من السؤال وهو ما يبرهن عليه في العلم، أي: يقام عليه البرهان وهو الدليل. وأسقط التاء من الأربع لأن المعدود وهو مسائل مؤنث.

المسألة الأولى

في شـرحـهـا

(**المسألة الأولى**) من الأربع (**في شرحها**) أي: في بيان تفسير الجملة، ويستتبع ذلك ذكر أقسامها وأحكامها، ككونها اسمية أو فعلية، أو صغرى أو كبرى، على ما سيأتي. والمراد بالأقسام الجزئيات لا الأجزاء.

ولما كان الكلام على الشيء فرعاً عن تصوره، ينبغي لنا تقديم حقيقة الجملة وحقيقة الكلام، ثم نرجع لحل كلام الناظم فنقول:

الجملة في الاصطلاح: عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد. والمبتدأ وخبره، كزيد قائم. أو ما كان بمنزلة أحدهما، كقولك: ضُرِبَ اللص، في مثال ما تنزل منزلة الفعل والفاعل، لأن اللص نائب عن الفاعل على الصحيح، خلافا للزمخشري[1] القائل بأنه فاعل لا نائب عنه. قيل: وقد اضطر إلى تسميته مفعولاً بعد أن جعله فاعلاً، وكقولك: أقائم الزيدان؟ في مثال ما تنزل منزلة المبتدأ والخبر بأن «أقائم» مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر عند الجمهور

(1) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، أبو القاسم جار الله، كان واسع العلم كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفنناً في كل علم، معتزلياً قوياً في مذهبه مجاهراً به. له الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو، والأنموذج في النحو، وغيرها. توفي رحمه الله سنة 538هـ. [بغية الوعاة (ج2/ ص279)].

لا خبر، فتبين من هذا أن كلما وجد الفعل مع فاعله أو المبتدأ مع خبره أو المنزل منزلة أحدهما، وجد اسم الجملة من غير التفات إلى حصول الفائدة وعدم حصولها.

وأما الكلام فقال في «**المغني**»[1]: «هو القول المفيد بالقصد». وقال غيره: «هو لفظ مركب مفيد مقصود لذاته». فيخرج باللفظ الخط والإشارة وما يفهم من حال الشيء، وبالمركب نحو: زيد وعمرو من الألفاظ المفردة، وبالمفيد نحو: غلام زيد، والنار حارة. وبالمقصود: كلام النائم والسكران. وبقوله: لذاته نحو جملة الخبر وجملة الصلة وجملة الحال ونحوها مما يقصد لغير ذاته فلا يسمى شيء من ذلك كلاماً.

فتلخص من حقيقة الجملة والكلام أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، كما سنبينه إن شاء الله تعالى.

ثم قال الناظم رحمه الله:

7 ـ فَسَمِّ بِالكَلاَمِ لَفْظَكَ الْمُفِيدْ   أَوْ جُمْلَةً كَالعِلْمُ خَيْرُ مَا اسْتُفِيدْ

(**فسم**) الفاء رابطة بين شرط مقدر وجوابه، والتقدير: وإن أردت معرفة الجملة والكلام فسم أيها الطالب (**بالكلام**) في اصطلاح النحويين (**لفظك**) أي: ملفوظك الذي هو صوتك المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقاً كزيد قائم، أو تقديراً كالضمائر المستترة كقم.

واللفظ في الأصل مصدر لفظت الرحى بالدقيق، أي: رمته إلى خارج. وهو هنا بمعنى مفعول، فسمي الصوت لفظاً لكونه يحدث بسبب

(1) هو: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» للإمام ابن هشام الأنصاري (ج2/ ص379 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها، إطلاقاً لاسم السبب على المسبب، قاله الفخر الرازي[1].

(المفيد) أي: المفهم معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه، بحيث لا ينتظر السامع شيئاً آخر. وعلم من تفسير المفيد بما ذكرنا أنه لا يحتاج إلى قولهم: المركب لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب، ولا إلى قولهم: المقصود، لأن حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به. ومحترزات اللفظ والمفيد ظاهرة مما مر. وقولنا: في اصطلاح النحويين، احترازاً به من اصطلاح اللغويين، فإن الكلام عندهم عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه كما قال في «**القاموس**»[2]، ومن اصطلاح المتكلمين فإنه عندهم عبارة عن المعنى القائم بالنفس.

(أو) سم لفظك المفيد **(جملة)** فإن الكلام والجملة يصدقان عليه. أما تسميته كلاماً فلوجود الإفادة فيه؟ وأما تسميته جملة فلوجود التركيب الإسنادي فيه، إذ لا يمكن كونه مفيداً إلا وهو مركب، وذلك **(كـ)** قولك: **(العلم خير ما استفيد)** فالعلم مبتدأ، وخير خبره، و«ما» الموصول مضاف إليه خبر، وجملة «استفيد» صلتها. فهذا المثال يسمى جملة لتركيبه من المبتدأ والخبر، فسمي كلاماً نظراً لوجود الفائدة فيه وهي أنه أفاد أن العلم أفضل كل ما يستفيده الإنسان، قال ﷺ «**اطلبوا العلم ولو بالصين**»[3].

(1) هو محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي، إمام مفسر أصولي متكلم فقيه، له: «التفسير الكبير» و«المحصول في أصول الفقه» وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 606هـ. [شذرات الذهب (ج5/ ص21)].

(2) القائل هو الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى سنة 817هـ، في كتابه «القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من لغة العرب شماطيط» (ج2/ ص1520).

(3) قال ابن حبان: باطل لا أصل له، وحكم ابن الجوزي بوضعه، قال النيسابوري والذهبي: لم يصح فيه شيء [انظر: ـ المقاصد الحسنة (ص86) رقم 125 ـ أسنى المطالب (ص58) رقم 208].

والصين اسم بلدة بعيدة في أقصا البلاد، فحرض على طلب العلم ولو بالمشقة الفادحة في المكان البعيد لما فيه من الفضل العظيم.

8 ـ لَكِنَّهَا أَعَمُّ مَعْنًى مِنْهُ إِذْ شَرْطُهُ حُسْنُ السُّكُوتِ عَنْهُ

(**لكنها**) أي: لكن الجملة وإن كانت صادقة على ما يصدق عليه كلام من اللفظ المفيد، فهي (**أعم معنى**) أي: في المعنى (**منه**) من الكلام لصدقها بدونه فيما هو مركب تركيب إسناد لكنه غير مفيد كإن قام زيد، وعدم صدقه بدونها إذ كل كلام جملة وليس كل جملة كلاماً، فهو أخص منها.

واعلم أن الأعم أبداً هو الذي يوجد الأخص بدونه، والأخص هو الذي لا يوجد إلا مع الأعم. ومعنى كون الجملة أعم صدقها على ما يصدق عليه الأخص من لفظ مفيد وعلى غيره مما وجد فيه التركيب الإسنادي دون الإفادة، فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاماً.

(**إذ شرطه**) أي: لأن شرط الكلام (**حسن السكوت**) من المتكلم (**عنه**) ولا يحسن سكوته إلا إذا كانت الفائدة موجودة فيه. قال في «**المغني**»(1): والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون: «**جملة الشرط**»، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما. اهـ

وبين ذلك بمثال أن تقول جملة الشرط قام زيد من قولك: إن قام زيد قام عمرو في المثال المذكور، تسمى جملة لاشتماله على المسند وهو قام والمسند إليه وهو زيد، ولا يسمى كلاماً لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه، لأن «إن» **الشرطية** أخرجته عن صلاحيته لذلك، لأن السامع ينتظر الجواب وهو قام عمرو. وكذلك جملة الجواب وهي قام عمرو في المثال المذكور تسمى جملة ولا تسمى كلاما لما ذكرناه.

(1) مغني اللبيب (ج2/ ص380 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

«تنبيه»:

تلخص مما تقدم أن بين الجملة والكلام عموماً وخصوصاً مطلقاً، وهي عبارة عن توارد معقولين في محل وانفراد أحدهما عن الآخر بطرف، فالمعقولان هنا الجملة والكلام اجتمعا في محل وهو اللفظ المفيد، وانفردت الجملة بطرف وهو المركب الإسنادي غير المفيد، والله أعلم.

9 ـ إِنْ بُدِئَتْ بِالاِسْمِ فَهْيَ اسْمِيَّهْ أَوْ بُدِئَتْ بِالفِعْلِ قُلْ فِعْلِيَّهْ

ثم اعلم أن الجملة تنقسم أولاً بالنسبة إلى اسمية وفعلية وإلى ذلك أشار الناظم رحمه الله بقوله: **(إن بُدِئَتْ)** الجملة أي: إن وجدت مبدوءة **(بالاسم)** الصريح كزيد قائم، أو المؤول به ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 184] أي: وصومكم خير لكم، أو بوصف رافع لمكتفى به نحو: أقائم الزيدان؟ مما الوصف فيه معتمد، وقائم الزيدان مما الوصف فيه غير معتمد على مذهب من لم يشترط الاعتماد وهو الأخفش(1) والكوفيون، أو باسم فعل نحو قول الشاعر:

فَهَيْهَاتَ هيهاتَ العَقيقَ وأهلَهُ وهيهاتَ خَلٌّ بالعقيقِ تَواصُلَهُ

(فهي) أي: فتلك الجملة المبدوءة بما ذكر اسمها في اصطلاح أهل الفن **(اسمية)** منسوبة إلى الاسم لوجوده أو وجود ما هو في حكمه في صدرها، وسواء ختمت بالاسم أم لا، وإذا دخل عليها حرف، أي: حرف كـ «إن» فلا يغير التسمية غير الإعراب دون المعنى كإن زيداً قائم، أو المعنى دون الإعراب كهل زيد قائم زيد؟.

---

(1) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه ولم يأخذ عن الخليل، كان معتزلياً، وكان أجلع لا تنطبق شفتاه على لسانه. قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، وكان أعلم بالكلام وأحذقهم بالجدل. صنف الأوسط في النحو، والمقاييس في النحو وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 210هـ. [ـ بغية الوعاة (ج1/ ص590). ـ البلغة (ص82)].

(أو بدئت) الجملة (**بالفعل**) سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً كقام زيد ويضرب عمرو واضرب زيداً، وسواء كان متصرفا كما مر أو جامدا كنعم العبد وبئس الرجل، سواء كان تاماً كما مر أو ناقصاً، نحو: كان زيد قائماً، وسواء كان مبنياً للفاعل كتلك الأمثلة أو للمفعول، نحو: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: 10].

(قل) فيها أيها الطالب الجملة (**فعلية**) منسوبة للفعل لكونه صدرها، ولا فرق في الفعل بين أن يكون مذكوراً أو محذوفاً تقدم عليه معموله أو لاً تقدم عليه الحرف أم لا، نحو: هل قام زيد؟ ونحو: زيداً ضربته، ويا عبد الله. فزيد أو عبد الله منصوبان بفعل محذوف لأن التقدير في الأول ضربت زيداً فحذف لوجود مفسره وهو ضربته. وفي الثاني أدعو عبد الله فحذف أدعو لأن حرف النداء نائب عنه، ونحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾[البقرة: 87] ففريقاً مقدم من تأخير، أي: مقدم في اللفظ مؤخر في الأصل، إذ الأصل كذبتم فريقاً. وجملة القسم نحو ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾ [النجم: 1] فعلية لأن تقديرها أقسم بالنجم.

ثم إن الجملة تنقسم ثانياً بالنسبة إلى الوصفية إلى صغرى وكبرى. فالصغرى هي الجملة المخبر بها عن مبتدإ في الأصل أو في الحال، اسمية كانت أو فعلية. والكبرى هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة كزيد قام أبوه، فجملة قام أبوه صغرى لأنها خبر عن مبتدأ وهو زيد، وجملة زيد قام أبوه كبرى لأنها صدرت باسم وهو زيد وخبرها جملة، هذا مذهب الجمهور في تعريفها فعلى هذا لا توصف الجملة المركبة من مفردين بالصغرى ولا بالكبرى لفقد الشرطين، كقام زيد وزيد قائم، وذكر بعض المتأخرين[1] أنها تسمى بالصغرى لأنه عرف الصغرى بالجملة

(1) لعله يقصد العلامة بيروك بن عبد الله بن يعقوب السملالي في شرحه على المجرادية (ص21).

المؤلفة من مسند ومسند إليه مفردين، أو المخبر بها عن المبتدإ اهـ. وذكر في «**المغني**»[1] أن الكبرى كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيداً يقوم أبوه، وعليه فيقال في حدها: هي الجملة التي خبرها جملة.

10 ـ إِنْ قِيلَ ذَا أَبُوهُ شَأْنُهُ النّدَا فَكُلّهَا غَيْرُ الأَخِيرِ مُبْتَدَا
11 ـ بَلْ خَبَرٌ عَنْ ثَالِثٍ كَمَا هُمَا عَنْ وَسَطٍ وَالكُلُّ عَمَّا قُدّمَا

وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين، وإلى ذلك أشار الشيخ رحمه الله بقوله: (**إن قيل ذا**) أي: قال قائل هذا الشخص (**أبوه شأنه**) أي: حالته التي يوصف بها (**الندا**) بفتح النون أي: السخاء والكرم والجود (**فكلها**) أي: فجميع ألفاظ هذا القول (**غير**) اللفظ (**الأخير**) منها وهو الندا (**مبتدأ**) فـ«ذا» مبتدأ أول، و«أبوه» مبتدأ ثاني، و«شأنه» مبتدأ ثالث، و«الندا» ليس بمبتدإ (**بل**) هو (**خبر**) مفرد (عن) مبتدإ (**ثالث**) وهو «شأنه»، ولا يحتاج إلى رابط يربطه بالمبتدإ لأنه خبر مفرد، وإنما يقال لابد من رابط يربط بينهما إذا كان الخبر جملة (**كما هما**) أي: كما أن مجموع المبتدإ الثالث وخبره وهما «شأنه الندا» خبر (**عن**) مبتدإ (**وسط**) وهو «أبوه» والرابط بين المبتدإ والخبر الهاء من «شأنه» (**والكل**) أي: ومجموع المبتدأ الوسط وخبره وهما «أبوه شأنه الندا» خبر (**عما قدما**) أي: خبر عن المبتدإ الذي تقدم في المثال وهو «ذا»، والرابط بينهما الهاء من «أبوه» وسبكه بالمعنى، أي: شأن أبي هذا الشخص الندا.

12 ـ فَجُمْلَةَ الأَوَّلِ سَمِّ كُبْرَى وَجُمْلَةَ الثَّالِثِ سَمِّ صُغْرَى

(**فجملة الأول**) بالنصب مفعول مقدم بقوله: (**سم**)، والإضافة مقدرة بـ«من»، والفاء داخلة في التقدير على الفعل، أي: فسم أيها النحوي جملة مركبة من المبتدإ الأول الذي هو «ذا» مع خبره الذي هو

(1) مغني اللبيب (ج2/ص393 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

مجموع «أبوه شأنه الندا» جملة **(كبرى)** لاغير لأنها صُدّرت باسم وخبره جملة فيصدق عليها الحد المار للكبرى، وهو قولنا في ما مر: الكبرى هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة.

(وجملة) المبتدإ **(الثالث)** إعرابه كإعراب ما قبله أي: و**(سم)** أيها النحوي جملة مركبة من المبتدإ الثالث مع خبره وهما «شأنه الندا» جملة **(صغرى)** لأنها كانت خبراً عن المبتدإ الثاني وهو «أبوه» فيصدق عليها الحد المار للصغرى وهو قوله فيماً مر: فالصغرى هي الجملة المخبر بها عن مبتدإ.

13 ـ وَذَاتَ حَشْوٍ بِاعْتِبَارِ مَا وَلِي كُبْرَى وَصُغْرَى بِاعْتِبَارِ الأَوَّلِ

(و) جملة **(ذات حشو)** أي: صاحبة وسط بين الأولى والثانية وهو **جملة** «أبوه شأنه الندا» **(باعتبار ما ولي)** أي: باعتبار الذي وليها، أي: تبعها من بعدها وهو «شأنه الندا» تسمّى جملة **(كبرى)** لأنها صُدّرت باسم وهو «أبوه» وخبره جملة وهي «شأنه الندا» فيصدق عليها حد الكبرى بهذا الاعتبار.

(و) تسمى أيضا ذات حشو المذكورة جملة **(صغرى باعتبار)** المبتدإ **(الأول)** الذي هو «ذا» لأنها خبر عنه فيصدق عليها حد الصغرى من هذه الحيثية، فهي ذات اعتبارين كما رأيت. فإذا علمت هذا، ظهر لك أن التي يصح أن تسمى بالكبرى والصغرى باعتبارين هي الجملة المتوسطة وهي جملة «أبوه» مع خبره، وأن جملة «ذا» مع خبره إنما هي الصغرى.

ومثال ما مثل به الناظم قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: 38] فالجملة المتوسطة فيه كبرى وصغرى باعتبارين، فأصله «لكن أنا هو الله ربي» فحذفت الهمزة، فـ«أنا» مبتدأ أول، و«هو» ضمير الشأن مبتدأ ثان، و«الله» مبتدأ ثالث، و«ربي» خبر الثالث، و«هو» وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول، ويسمى الجميع جملة كبرى، و«الله

ربي» جملة صغرى، وجملة «هو الله ربي» جملة كبرى بالنسبة إلى «الله ربي» وصغرى بالنسبة إلى «أنا».

فإن قلت: لما قال الناظم: كبرى وصغرى بألف التأنيث وأفعل التفضيل إذا جرد من «ال» والإضافة لزم توحيده وتذكيره؟

قلت: أنه اتباعاً لاستعمال النحويين. قال في «**المغني**[1]»: التعبير بالكبرى والصغرى فيه موافقة النحويين لكن الوجه استعمال فعلي أفعل بـ«ال» أو بالإضافة. وظاهر مما في «**المغني**» أن موافقة النحويين مقدمة على اعتبار ما هو الوجه وهو الكبرى والصغرى لأنه صفة لمؤنثها وهو الجملة. قاله في «**توضيح المجرادية**»، وبالله تعالى أعتصم وأسأله العصمة مما يصم.

---

(1) مغني اللبيب (ج2/ ص393 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

المسألة الثانية

في الجمل التي لها محل من الإعراب وهي سبع

من المسائل الأربع التي في الباب الأول (**في**) بيان (**الجمل**) جمع جملة (**التي لها محل**) أي: ثبت لها موضع (**من الإعراب**) الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم (**وهي**) أي: التي لها محل عددها (**سبع**) على المشهور، وأسقط التاء من سبع لتأنيث المعدود وهي «الجمل»، فقدمها على التي لا محل لها من الإعراب للمزية التي لها عليها لكونها تحل محل مفرد ظاهر الإعراب، والإعراب أشرف من البناء.

فإن قلت: ما معنى قول النحويين: هذه الجملة في محل رفع في محل نصب وحده؟

قلت: على حذف مضاف ومعنى ذلك في محل ذي رفع أو ذي نصب أو ذي خفض أو ذي جزم قاله أبو العباس السوسي[1] في «**شرح القواعد**». فمعنى قولهم مثلاً هذه الجملة في محل رفع أنه لو كان المفرد في محلها لكان مرفوعاً وكذلك البواقي وقال في «**زبدة المغني**»:

معنَى لـهـا الـمـحـلُّ قـالـوا أن تَـرِدْ   فـي مَـوْضِـعٍ لِـمُـفـرِدٍ ذا فـاسْـتَـفِـدْ

---

(1) هو أحمد بن يحيى، أبو العباس السوسي الهواري، لا يعلم عنه شيء كثير، وقد ذكره العلامة محمد مختار السوسي في كتابه «سوس العالمة» (ص183)، وذكر أن له شرحاً على قواعد ابن هشام.

الأول من السبع **الواقعة خبر المبتدأ في الأصل وفي الحال**، وهي المشار إليها بقوله:

14 ـ مَوْضِعُهَا خَبَرَ مُبْتَدَا وَإِنْ رَفْعٌ وَفِي كَانَ وَكَادَ النَّصْبُ عَنْ

(موضعها) أي: محل الجملة حال كونها **(خبر مبتدأ)** أي: رفع نحو: زيد قام أبوه، فجملة «قام أبوه» في محل رفع خبر عن «زيد» وإنما يحكم لها بمحل الرفع إذا وقعت في موضع خبر لمبتدأ لما علم من أنه مرفوع أبداً بضمة ظاهرة إن كان مفرداً غير مبني أو مقصوراً أو منقوصاً كـ «زيد قائم»، وإن كان جملة فلا يظهر فيه الإعراب، لأن الجملة لا تتأثر بالعوامل، لأنها تكون في محل اسم مرفوع، بحيث لو أزيلت الجملة وأتي باسم مكانها لظهر فيها الإعراب إن كان معرباً ولم يكن منقوصاً أو مقصوراً.

(و) موضعها حال كونها خبر **(إن)** المكسورة الهمزة المشدودة النون **(رفع)** نحو: إن زيداً أبوه قائم، فجملة «أبوه قائم» في موضع رفع خبر «إن»، وإنما كان محلها الرفع إذا كانت في موضع خبر «إن»، لأن خبرها لا يكون إلا مرفوعاً بضمة ظاهرة في آخره إن كان مفرداً ولم يكن مبنياً ولا منقوصاً ولا مقصوراً، وإن كان جملة فلا يظهر فيها الإعراب لأنها لا تتأثر بالعوامل، إلا أنها تكون في محل خبر اسم مرفوع، فيحكم عليها بأنها في محل رفع.

فإن قلت: ما الفرق بين خبر «المبتدإ» وخبر «إن» وقد حكمتم بأن محلها الرفع؟

قلت: قال الأزهري[1] الفرق بين البابين من وجوه:

أحدها: أن العامل في الخبر على الأول «المبتدأ»، وعلى الثاني «إن».

---

(1) قاله في «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» (ص37). والأزهري هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، فقيه شافعي، من أئمة اللغة له شرح على الأجرومية وغيره.

وثانيها: أن الخبر في الأول محكم، وفي الثاني منسوخ.

وثالثها: أن الخبر في الأول يلقى إلى خالي الذهن من الحكم والتردد فيه، وفي الثاني يلقى إلى الشاك والمنكر في أول درجاته، قاله في «**توضيح المجرادية**».

(**وفي**) حال كون الجملة خبر (**كان و**) خبر (**كاد النصب**) مبتدأ وجملة (**عن**) بمعنى: عرض، من فعل وفاعله المصدر خبر، أي: النصب عرض للجملة، أي: محلها النصب في حال كونها خبر كان أو خبر كاد، فالأول نحو: ﴿كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: 177] فجملة «يظلمون» من الفعل والفاعل في موضع نصب خبر كان. والثاني ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: 71] فجملة «يفعلون» في محل نصب خبر كاد. وإنما كان محلها النصب لوجود نصب خبرهما بفتحة ظاهرة إن كان مفرداً معرباً غير مقصور ولا مبني، على أن وقوع خبر كاد مفرداً نادر كوقوعه غير مضارع، وإن كان جملة كما مثلنا فلا يظهر فيه الإعراب.

فإن قلت: ذكرتم أن محلها في بابي كان وكاد النصب فما الفرق حينئذ؟

قلت: الفرق عند الأزهري[1] من وجوه:

الأول: أن جملة خبر كان قد تكون جملة اسمية أو فعلية، وجملة خبر كاد لا تكون إلا فعلية، فعلها مضارع.

والثاني: أن خبر كان لا يجوز اقترانه بأن المصدرية، ويجوز في خبر كاد.

والثالث: أن خبر كاد مختلف في نصبه على ثلاثة أقوال: ـ أنه خبر

(1) ذكر الأزهري هذا في «موصل الطلاب» (ص38).

مشبه بالمفعول عند البصريين. - الثاني: أنه مشبه بالحال عند الفراء[1]. - والثالث: أنه حال عند بقية الكوفيين) اهـ، من «**توضيح المجرادية**».

الثانية والثالثة **الواقعة حالا والواقعة مفعولا** المشار إليهما بقوله:

15 - وَالْحَالِ وَالْمَفْعُولِ أَرْبَعُ جُمَلْ مِمَّا حَكَوْا أَوْ عَلَّقُوا عَنْهَا العَمَلْ

(و) النصب عَنَّ للجملة أي: محلها نصب في حالة كونها في موضع (**الحال**) اسمية كانت أو فعلية (و) حالة كونها في موضع (**المفعول**) فهما مجروران معطوفان على خبر كان.

مثال الاسمية الواقعة في موضع الحال جملة «وهو ساجد» من قوله ﷺ: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، فأكثروا الدعاء في السجود**»[2] أخرجه مسلم، فجملة «**وهو ساجد**» من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من «العبد».

ومثال الفعلية الواقعة حالاً قوله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: 16] فجملة «يبكون» من الفعل والفاعل في محل نصب على الحال من فاعل «جاءوا» و«عشاء» منصوب على الظرفية، والمعنى: وجاءوا أباهم وقت العشاء في حال بكائهم.

وإنما كان محل الحالية النصب، لأن الحال هو الوصف المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له، وحكمه النصب.

والجملة المفعولية تقع في أربعة مواضع وهو معنى قوله: (**أربع**) بالرفع خبر مبتدإ محذوف أي: وهو المفعول. (**جمل**) جمع جملة.

---

(1) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي، أبو زكرياء الفراء، أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، له: «الحدود» و«المعالي» و«الجمع والتثنية في القرآن» وغيرها. توفي رحمه الله سنة 207هـ. [- إنباء الرواة (ج3/ ص5). - البلغة (ص195)].

(2) مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود (رقم 482).

إحداها: الكائنة **(مما)** أي: من الجمل التي **(حكوا)** أي: حكاها النحويون بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: 30] فجملة «إني عبد الله» في محل نصب على المفعولية محكية بـ «قال»، والدليل على أنها محكية بـ «قال» كسر «إن» بعد دخول «قال». واختلف هل هي مفعول به وهو مذهب الجمهور، وهو الصواب، أو مفعول مطلق نوعي، كـ «القرفصاء» في: قعدت القرفصاء، إذ هي حالة على نوع خاص من القول وهو اختيار ابن الحاجب(1).

وثانيها: الجملة المعلق عنها العمل، وهو المراد بقوله **(أو)** الكائنة من الجمل التي **(علقوا)**، أي: منع النحويين **(عنها)**، أي: عن لفظها **(العمل)** للعامل، أي: منعوا أن يعمل العامل في لفظها، وأعملوه في محلها. فإن معنى التعليق إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً لمجيء ماله صدر الكلام، سواء كان العامل من باب علم، نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: 12] فـ «أي الحزبين» مبتدأ ومضاف إليه، و«أحصى» خبره وهو فعل ماض لا اسم تفضيل على الأصح، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سدت مسد مفعولي «نعلم». أو كان من باب غيره من كل فعل قلبي نحو: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: 19] فـ «أيها» مبتدأ، و«أزكى» خبره، و«طعاما» تمييز، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سدت مسد مفعولي «ينظر».

وفائدة الحكم بالنصب على محل الجملة المعلق عنها العمل، ظهور ذلك في التابع، فتقول: عرفت من زيد وغير ذلك من أموره.

---

(1) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمر بن الحاجب الدوني، ينعت بالجمال، المالكي، النحوي، الفقيه، له: «الشافية» و«الكافية» وشرح المفصل بشرح سماه «الإيضاح». توفي رحمه الله سنة 646هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص134). ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة (ص116)].

16 ـ أَوْ كَـانَ آخِـرَ مَـفَـاعِـلَ أَرَى أَوْ ظَنَّ أَوْ تُضِفْ لَهَا الوَقْتَ اجْرُرَا

وثالثها: التالية للمفعول الثاني من باب أعلم وأرى هو المراد بقوله: **(أو كان)** المفعول الذي وقعت الجملة في محله **(آخر مفاعل)** باب أعلم و **(أرى)** الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعل جمع مفعول، نحو: أريت زيداً عمراً أبوه قائم، فجملة «أبوه قائم» في موضع نصب على أنها مفعول ثالث لـ «أرى» ورابط هذه الجملة الضمير المضاف إليه «أبوه»، لأنها خبر عن مبتدأ الأصل الذي هو «عمرو» وإنما لم تقع تالية للمفعول الأول من باب «أرى» لأن مفعوله الثاني مبتدأ في الأصل والمبتدأ لا يكون جملة.

ورابعها: التالية للمفعول الأول في باب «ظن» وهو المقصود بقوله: **(أو)** كان المفعول الذي وقعت في محله آخر مفعولي **(ظن)** نحو: ظننت زيداً يقرأ، فجملة «يقرأ» من الفعل والفاعل المستتر فيه في موضع نصب على أنها المفعول الثاني لـ «ظن» ولا يصح أن يقع المفعول الأول جملة في هذا الباب لأن الفعل لا يدخل على الفعل، فإن قيل: لم يدخل الفعل على الفعل، وإنما دخل على الجملة. فالجواب أن الفعل أيضاً لا يدخل على الجملة إلا إذا قصد لفظها، نحو: «قلت: قال زيد»: وصارت من قبيل المفردات، وحكم حينئذ باسميتها، فدخول الفعل على الفعل أو على الجملة كيف كانت؛ اسمية أو فعلية باطل على كل حال، والله أعلم.

قال أبو العباس السوسي في «**شرح القواعد**»: إنما كان محل الواقعة مفعولا النصب لأن المفعول وإن تعدد أنواعه فحكمه النصب اهـ.

الرابع: من الجمل التي لها محل من الإعراب **الجملة المضاف إليها** وهي المشار إليها بقوله:

(أو) أن **(تضف)** الجملة **(إلى الوقت)** أي: إلى اسم الزمان، كذا رأيت في نسخة، وصواب العبارة والله أعلم «أو يضف لها الوقت»، أي: إلى الجملة التي يضاف إليها اسم الزمان، لأنه هو الذي يضاف إلى

الجملة لا أنها تضاف هي إليه (اجررا) أي: احكم لها بكونها في محل جر سواء كانت فعلية أو اسمية؛

فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ [المائدة: 119] فجملة «ينفع الصادقين صدقهم» في محل جر لإضافة «يوم» إليها.

والثانية: نحو قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر: 16] فجملة «يوم هم بارزون» من المبتدإ والخبر في محل جر بإضافة «يوم» إليها. والدليل على أن يوم فيها مضاف عدم تنوينه وتكون هذه الإضافة في الظرف الحقيقي نحو: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: 35] وفي الظرف العرفي، نحو: ضربت زيداً يوم قام عمرو.

17 ـ وَكُلَّ مَا مِنْ بَعْدِ إِذْ حَيْثُ إِذَا ... لَمَّا الزَّمَانِي بَيْنَمَا بَيْنَ كَذَا

(و) اجرر **(كلما)** أي: واحكم بالجر لكل جملة واقعة **(من بعد إذ)** الدالة على الزمان الماضي، أو بعد **(حيث)** الدالة على المكان، أو بعد **(إذا)** الدالة على الزمان المستقبل، أو بعد **(لما)** الدالة على وجود شيء لوجود غيره المفتقرة إلى الجواب في الأصل وإلا فهي بمعنى «حين»، ونعتها الناظم بقوله: **(الزماني)** بتخفيف ياء النسب للضرورة، أي: «لما» المنسوبة إلى الزمان لأنها ظرف زمان عند القائلين باسميتها، كأبي بكر السراج[1] وأبي علي الفارسي[2] . . . .

---

(1) هو محمد بن السري البغدادي النحوي، أبو بكر بن السراج، من أصحاب المبرد، يقال: مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. له الأصول الكبير، جمل الأصول، شرح سيبويه، وغيرها. توفي رحمه الله سنة 310هـ. [ـ بغية الوعاة (ج1/ ص109). ـ البلغة (ص161)].

(2) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، أبو علي الفارسي الإمام المشهور واحد زمانه في علم العربية، قال كثير من تلامذته: إنه أعلم من المبرد. له الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف. وغيرها. يقال: إنه لما عمل الإيضاح =

وأبي الفتح ابن جني[1] ومن تبعهم زعموا أنها ظرف بمعنى «حين». وقال ابن مالك[2] بمعنى «إذ» واستحسنه ابن هشام في «**المغني**».

وأما على مذهب القائلين بأنها حرف وجود لوجود ـ كما يأتي في كلام الناظم ـ فهي عندهم غير مضافة، لأن الحروف لا تضاف ولا يضاف إليها، أما «إذ» فتضاف للجملتين الاسمية والفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: 26] ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: 86] فالجملتان بعد «إذ» في محل خفض لإضافة «إذ» إليهما.

قال في «**التوضيح**»: و«إذ» في هذين المثالين مفعول به لـ «اذكروا»، وزعم الجمهور أنها ظرف لمفعول محذوف أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل وإذ كنتم قليلاً اهـ.

و(كذا) «حيث» تضاف للجملتين، وإضافتها للفعليتين أكثر، نحو: جلست حيث جلس زيد، أو حيث زيد جالس، فهما في محل خفض لإضافة حيث إليهما.

= استقصره، وقال: ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان، فمضى وصنق التكملة، فلما وقف عليها، قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو. توفي رحمه الله سنة 377هـ. [ـ بغية الوعاة (ج1/ ص496). ـ البلغة (ص61)]

(1) هو عثمان بن جني ـ بسكون الياء معرب كنّي ـ أبو الفتح النحوي. من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، تصدر مكان أبي علي الفارسي ببغداد. له الخصائص في النحو، ومحاسن العربية، وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 392هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص132). ـ البلغة (ص115)].

(2) هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، العلامة جمال الدين أبو عبد الله النحوي، إمام النحاة وحافظ اللغة، صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، كما كان إماماً في القراءات وعللها. توفي رحمه الله سنة 672هـ. [ـ بغية الوعاة (ج1/ ص130). ـ البلغة (165)]

وأما «إذا» فتختص بالجملة الفعلية على الأصح، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: 1] فالجملة من الفعل والفاعل في محل خفض لإضافة «إذا» إليها. (وأما) نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: 1] فعلى تقدير الفعل أي: إذا انشقت السماء انشقت.

(وأما) «لما» تختص بالفعل الماضي وتطلب الجملتين، توجد الثانية بوجود الأولى، نحو: لما جاءني زيد أكرمته، فجملة «جاءني زيد» في محل خفض لإضافة «لما» إليها. ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ أَعۡرَضۡتُمۡۚ﴾ [الإسراء: 67].

(بينما) و(بينا) بزيادة الميم في الأولى وحذفها في الثانية، وهي ظرف زمان، الميم والألف زائدتان. وأصل «بينا» «بينما» فحذفت الميم، قاله الأزهري[1]. وقال بعض: هما من «بين» بمعنى وسط، تقول: جلست بين القوم، أي: وسط القوم، ثم أشبعت فتحتها فصارت «بينا» ثم زيدت عليها الميم فصارت «بينما» والمعنى واحد، تقول: بينما نحن ننتظره أتانا بين أوقات انتظارنا إياه، وبينما زيد جالس قمت، أي: جعلت القيام في وسط أوقات جلوسه. (كذا) أي: الجملة بعدهما في محل خفض أيضاً لإضافتهما إليها، ويضافان للجملتين، نحو: بينما أو بينا زيد قائم، أو يقوم زيد. والصحيح أن «ما» كافة «بين» عن الإضافة فلا محل للجملة بعدهما من الإعراب، قاله الأزهري[2].

الخامسة: **الواقعة جواباً لشرط جازم وهي المقصود بقوله:**

18 ـ جَوَابَ شَرْطٍ جَازِمٍ فَاجْزِمْ إِذَا بِالْفَاءِ كَانَتْ قُرِنَتْ أَوْ بِإِذَا

(**جواب**) بالنصب مفعول مقدم باجزم إلى قوله: (**شرط جازم**) وهو

---

(1) في موصل الطلاب (ص42).

(2) المصدر السابق.

«إنْ» الشرطية وأخواتها **(فاجزم)** أي: واحكم أيها المعرب بالجزم للجملة الواقعة جواب شرط جازم. وتقييده بالجازم يخرج به الشرط غير الجازم كـ «إذا» و«لو» و«لولا» وسيأتي إن شاء الله تعالى في الجمل التي لا محل لها من الإعراب. **(إذا)** ومدخوله في المعنى كانت **(بالفاء)** متعلق بقرنت، أي: إذا **(كانت)** الجملة الجوابية **(قرنت)** أي: مقرونة ومتصلة بالفاء الرابطة الظاهرة والمقدرة، وسواء كانت تلك الجملة اسمية أو فعلية، خبرية أو إنشائية، **(أو)** كانت مقرونة **(بإذا)** الفجائية، ولا تكون حينئذ إلا اسمية، وإلا أدت «إن» خاصة.

مثال المقرونة بالفاء الظاهرة قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: 186] فجملة «فلا هادي له» من «لا» واسمها وخبرها في محل جزم لوقوعها جواباً لشرط جازم وهو «من»، ولأجل كونها في محل جزم عطف على محلها «ويذرهم» بالياء مجزوماً في قراءة الكسائي(1) وحمزة(2).

ومثال المقرونة بالفاء المقدرة قول عبد الرحمن بن حسان(3) رضي الله عنهما:

مَنْ يَفْعَلِ الْحسناتِ الله يشكرُها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثْلاَنِ

(1) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان، أبو الحسن الكسائي. إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين. له معاني القرآن، ومختصر في النحو، وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 182هـ. [بغية الوعاة (ج2/ ص162). ـ «طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم» لأمين الدين عبد الوهاب، أبو محمد بن السلار المتوفى سنة 782هـ (ص89)].

(2) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات، أحد القراء السبع. توفي سنة 156هـ. [طبقات القراء (ص99)].

(3) هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي، أقام بالمدينة وتوفي بها سنة 104هـ.[الإصابة في تمييز الصحابة (ج5/ ص67)].

فجملة «الله يشكرها» في محل جزم لوقوعها جواباً لشرط جازم وهو «من»، واقترنت بفاء مقدرة منها، وأصله: فالله يشكرها.

ومثال المقرونة بإذا قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: 36] فجملة «هم يقنطون» في محل جزم لوقوعها جواباً لشرط جازم وهو «إن».

«تنبيه»:

إنما شرط تقديم الفاء و«إذا» الفجائية عليها لتكون في محل جزم، لأن الأصل في الجواب أن يكون جملة مصدرة بفعل صالح لجعله شرطاً، وإذا صح جعله شرطاً، كان الحكم بالجزم للفعل نفسه لا للجملة، فإذا عرض له ما يمنع من جعله شرطاً كأن يكون جملة اسمية أو فعلاً جامداً ونحو ذلك من الموانع، وجب اقترانه بالفاء أو بـ «إذا» الفجائية وكان الحكم بالجزم إذ ذاك للجملة بأسرها لا للمفرد، لأنها حينئذ لم تُصدّر بمفرد يقبل الجزم أو في محل ما يقبله، قاله السوسي في «**شرح القواعد**».

19 ـ وَاحْكُمْ بِهِ لِلْفِعْلِ لاَ لِلْجُمْلَهْ فِـي نَـحْـوِ إِنْ زُرْتُـكَ زُرْتُ وُصْـلَـهْ

وأشار لما إذا كان الجواب جملة مصدرة بفعل صالح لكونه شرطا بقوله: (**واحكم**) أيها المعرب (**به**) أي: بالجزم (**للفعل**) وحده أي: واحكم للفعل وحده بكونه في محل جزم (**لا**) تحكم به (**للجملة**) الجوابية بأسرها وهي الفعل وفاعله في (**نحو**) قولك: (**إن زرتك زرت وصلة**) مما صُدّرت فيه جملة الجواب بالفعل الماضي الخالي من الفاء، فمحل الجزم في جملة الجواب محكوم به للفعل وحده وهو زار، لا للجملة كلها التي هي الفعل والتاء. ومثله قولك: إن قام زيد قام عمرو، فمحل الجزم في الجواب محكوم به للفعل وحده وهو قام، لا للجملة كلها وهي «قام عمرو»، ومعنى إن زرتك: إن أتيتك أيها الشيخ المخاطب

الصالح للزيارة زرت وصلة، أي: ذا وصلة أَصِلُ بزيارته والتوسل به إلى مرغوبي، ف «وُصلة» مفعول على حذف مضاف كما رأيت، ويحتمل أن يكون مفعولاً من أجله، أي: لأجل الوصلة إلى المرغوب، والله أعلم.

20 ـ كَذَلِكَ الشَّرْطُ إِذْ الآتِي جُزِمْ   فِي عَطْفِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تَتِمّ
21 ـ جُمْلَتُهُ إِنْ أُعْمِلَتْ فِي مِثْلِ إِنْ   قَامَ وَيَقْعُدْ ذَا الفَتَى سَرّ الْحَزِنْ
22 ـ وَفِي أَقُومُ بَعْدَ إِنْ قُمْتَ اخْتُلِفْ   قِيلَ دَلِيلُهُ وَقِيلَ الْفَا حُذِفْ

(**كذلك**) خبر مقدم (**الشرط**) مبتدأ مؤخر على حذف مضاف، أي: فعل الشرط كذلك، أي: كفعل الجواب في كون الجزم محكوماً به للفعل وحده وهو قام في المثال المذكور قبل، لا للجملة بأسرها التي هي «قام» وفاعله وهو «زيد»، لأن أداة الشرط إنما تعمل في شيئين: لفظاً أو محلاً، فلما عملت في محل الفعلين لم يبق لها تسلط على محل الجملة بأسرها (**إذ الآتي**) أي: لأن الفعل المضارع (**جزم**) وفي بعض النسخ «لذا الآتي» بلام الجر الداخلة على اسم الإشارة، أي: ولأجل كون محل الجزم محكوماً به للفعل وحده كان المضارع مجزوماً (**في**) حالة (**عطفه**) أي: المضارع (**عليه**) أي: على فعل الشرط الماضي (**قبل أن تتم**) أي: تكمل (**جملته**) أي: الشرط بفاعلها (**إن أعملت**) بالبناء للمفعول ونائبه جملة الشرطية على حذف مضاف، أي: إن أعمل صدر الجملة الذي هو الفعل الماضي (**في**) معمول متأخر عنهما، أي: عن الشرط والمضارع المعطوف عليه وقد تنازعاه (**مثل**) قولك: (**إن**) حرف شرط (**قام**) فعل الشرط محله مجزوم (**ويقعد**) مضارع جزمَ معطوف على محل «قام» من قبل أن يأخذ فاعله، ولولا أن الجزم محكوم به للفعل وحده للزم العطف على الجملة قبل تمامها وهو ممتنع ه‍(**ذا**) تنازعاه «قام» و«يقعد» كل منهما يطلب أن يكون فاعله، وعمل فيه قام الذي هو صدر الجملة الشرطية على مذهب الكوفيين لسبقه لطلب العمل، و(**الفتى**) بمعنى الشباب نعت لـ «ذا»، أو عطف بيان عليه، و(**سر**) فعل ماض محله

جزم لأنه جواب الشرط، ومعناه فرح (**الحزن**) بكسر الزاي فاعله، وهو ضد الفرح، فهو صفة مشبهة من حزن بالكسر (**وفي**) محل (**أقوم**) الواقع (**بعد**) قولك: (**إن قمت**) ونحوه مما وقع فيه فعل الشرط ماضياً وبعده مضارع مرفوع (**اختلف**) على ثلاثة أقوال، حكى الناظم منها قولين، والمجرور متعلق بالفعل المبني للمجهول، أي: اختلف النحاة في محل «أقوم» الكائن بعد «إن قمت».

(**قيل**) أي: قال سيبويه[1]: إن «أقوم» ليس هو الجواب، وإنما هو (**دليله**) أي: دليل عليه وهو مؤخر من تقديم، والجواب محذوف. والأصل أقوم إن قمت أقوم فيدل أقوم على أقم المجزوم الذي هو الجواب.

(**وقيل**) أي: وقال الكوفيون: إن «أقوم» نفس الجواب، ولكن (**الفاء**) الرابطة بين الشرط وجوابه (**حذف**) مع مدخوله المبتدأ والتقدير فأنا أقوم.

والقول الثالث: أنه نفس الجواب وليس على إضمار الفاء ولا على نية التقديم، وإنما لم يجزم لفظه لأن أداة الشرط لما لم تعمل الجزم في لفظ فعل الشرط لكونه ماضياً مع قربه، فلا تعمل في الجواب مع بعده وإلى هذا أشار في «**الخلاصة**» إذ قال:

ـ وبعدَ ماضٍ رفعُكَ الجزا حَسَن ـ

فعلى القول الأول: لا محل لـ «أقوم» لأنه مستأنف، وعلى الثاني: محله مع المبتدإ الجزم، ويظهر أثر ذلك الاختلاف في التابع؛ فتقول على الأول: إن قمت أقوم ويقعد أخوك، يرفع الفعل المعطوف عليه،

---

(1) هو عمر بن عثمان بن قنبر أبو بشر الحارثي بالولاء، اشتهر بلقبه سيبويه الذي يعني رائحة التفاح، إمام البصرة في النحو، تعلم على الخليل، له: «الكتاب» الذي قيل إنه قرآن النحو. توفي رحمه الله سنة 180هـ.[ـ إنباء الرواة (ج2/ ص346). ـ البلغة (ص133)].

وعلى الثاني: ويقعد بالجزم.

السادسة: **التابعة لمفرد** وعليها نبه بقوله:

23 ـ وَهْيَ عَلَى حَسَبِ مَا قَدْ تَبِعَتْ مِنْ مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ تَقَدَّمَتْ

(وهي) أي: الجملة التابعة يكون لها محل **(على حسب ما قد تبعت من مفرد)** متبوع. وتبعيتها له إما بكونها نعتاً له، أو معطوفة عليه، أو بدلا منه، فإن كان ذلك المفرد مرفوعاً فهي في محل رفع، أو منصوباً فهي في محل نصب، أو مجروراً فهي في محل جر.

مثال النعت بها قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: 31] فجملة «لا بيع فيه» من اسم «لا» وخبرها في محل رفع على أنها نعت لـ «يوم». وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 281] فجملة «ترجعون» في موضع نصب على أنها نعت لـ «يوم». وقوله تعالى: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: 9] فجملة «لا ريب فيه» من «لا» واسمها وخبرها في موضع جر لأنها نعت لـ «يوم».

ومثال عطفها عليه: زيد منطلق وأبوه ذاهب، إن قدرت الواو عاطفة على الخبر، فإن قدرت العطف على الجملة فلا محل لها لأنها معطوفة على المستأنفة، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية، ومحلها نصب.

ومثال المبدلة منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: 43] بعد قوله: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾ [فصلت: 43] فـ «إن» وما عملت فيه بدل من «ما» وصلتها. ذكره في **«المغني»**(1).

السابعة: **التابعة لجملة** المشار إليها بقوله:

---

(1) مغني اللبيب (ج2/ ص493 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

(أو) على حسب ما قد تبعته من (جملة تقدمت) لها، فإن كانت المتبوعة في محل رفع، فالتابعة لها محل رفع، أو في محل نصب، أو خفض، فالتابعة كذلك، ويقع ذلك في بابي عطف النسق والبدل.

فالأول نحو: زيد قام أبوه وقعد أخوه، فجملة «قام أبوه» في موضع رفع لأنها خبر المبتدإ، وكذلك جملة «قعد أخوه» له محل رفع لأنها معطوفة عليها. ولو قدرت عطفها على مجموع الجملة الكبرى التي هي «زيد قام أبوه» لم يكن للمعطوفة محل، لأنها معطوفة على جملة مستأنفة وهي لا محل لها. ولو قدرت الواو واو الحال لكانت الجملة في موضع نصب على الحال من «أبوه»، وكانت «قد» مضمرة فيها، ويكون تقدير الكلام: زيد قام أبوه والحال قعد أخوه.

والثاني: البدل كقوله:

أقولُ لهُ ارحلْ لا تُقيمَنَّ عِندَنَا ... وإلاَّ فكنْ في السِّرِّ والجهرِ مُسلما

فجملة «لا تقيمن عندنا» في موضع نصب على البدلية من «ارحل»، وشرط البدل أن تكون الجملة الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد من الأول كما هنا، فإن دلالة «لا تقيمن» التي هي الثانية على ما أراده من إظهار الكراهة لإقامته أولى دلالة من الأولى عليه، لأن هذه الثانية تدل عليه بالمطابقة، والأولى تدل عليه بالالتزام.

ثم أتى الناظم رحمه الله ببيتين فذين في بابهما، جمع فيهما أمثلة الجمل المذكورة فقال:

24 ـ مَنْ ظَنَّنِي أعْلَمْتُهُ فَضْلِي ظَهَرْ ... إذْ صُغْتُ نَظْماً اسْتَنَارَ وَزَهَرْ
25 ـ فاللّهُ يَعْلَمُ أَكُنْتُ كِدْتُ ... أَقُولُ أنْوِي الْخَيْرَ إنِّي سُدْتُ

(مَنْ) اسم شرط جازم في محل رفع على أنه مبتدأ، وجملة (ظنني) من فعل وضمير فاعله مستتر في محل رفع على أنها خبر المبتدإ،

بناء على القول الأصح من أن المبتدأ إذا كان اسم شرط ففعل الشرط خبره، وقيل: جواب الشرط هو الخبر، وقيل: هما معا، وياء المتكلم مفعول أول بـ «ظن». وجملة (**أعلمته**) من فعل وفاعل في محل نصب على أنها المفعول الثاني بـ «ظن»، والهاء في «**أعلمته**» مفعول أول بـ «أعلم». و(**فضلي**) مفعول ثاني، وياء المتكلم مضاف إليه. وجملة (**ظهر**) من الفعل، وضمير الفاعل المستتر في محل نصب على أنها مفعول ثالث بـ «أعلم».

(**إذ**) ظرف لما مضى من الزمان متعلق بـ «ظهر»، وجملة (**صغت**) من فعل وفاعل في محل خفض لإضافة «إذ» إليها، و(**نظما**) مفعول به. وجملة (**استنار**) من الفعل وضمير الفاعل المستتر في محل نصب على أنها نعت لـ «نظما». (**و**) جملة (**زهر**) من فعل وفاعل مقدر في محل نصب لأنها معطوفة على جملة «إستنار» تابعة لها في النصب.

(**فالله**) الفاء رابطة بين الشرط وجوابه، والجلالة الكريمة مبتدأ، وجملته مع خبره بعده في محل جزم لأنها جواب الشرط جازم وهو «من» مقرون بالفاء. وجملة (**يعلم**) من فعل وضمير فاعل مقدر في محل رفع لأنها خبر عن اسم الجلالة. و(**أكنت**) الهمزة حرف استفهام والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب لأنها مفعول «يعلم» وعلق عنها بهمزة الاستفهام التي لها صدر الكلام. وجملة (**كدت**) من كاد واسمها وخبرها في محل نصب على أنها خبر «كان». وجملة (**أقول**) من الفعل وضمير الفاعل المستتر وجوباً المقدر بـ «أنا» في محل نصب على أنها خبر «كاد». وجملة (**أنوي**) من فعل وفاعل مضمر وجوباً في محل نصب على أنها حالية من فاعل «أقول». و(**الخير**) مفعول به. وجملة (**إني**) من «إن» واسمها وخبرها في محل نصب لأنها محكية بـ «أقول»، ولذلك كسرت همزة «إن». وجملة (**سدت**) بضم السين المهملة من فعل وفاعل في محل رفع على أنها

خبر «إن».

ومعنى قوله: «صغت» هيأت وأوجدت، «نظما» وهو كلام موزون قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية. «استنار» مشتق من النور الذي هو الضياء، يقال: نار وأنار واستنار، أي: أشرق وأضاء. «وزهر» أي: تلألأ ولمع، ففي «**القاموس**»[1]: زهر السراج والقمر والوجه، كـ «منع» زهوراً، تلألأ كازدهر.

ومعنى البيتين: من ظنني أعلمته بأن فضلي ظاهر حين صغت نظماً عجيباً مستنيراً بفوائده ومعانيه، وزاهرا في ألفاظه البديعة، فالله عالم هل كنت مقاربا لأن أقول له في حال كوني ناوياً الخير والتحدث بالنعمة لا الافتخار والكبر: إني سدت، أي: فقت غيري، أو لم أكن مقارباً لذلك. يقال: ساد فلان قومه يسودهم سيادة وسوددا بفتح الدال وضمها مع ضم السين فيهما، أي: فاقهم في السيادة وغلبهم في الفضل، والله تعالى أعلم.

(1) القاموس المحيط (ج1/ ص568).

المسألة الثالثة

في الجمل التي لا محل لها من الإعراب

من المسائل الأربع من الباب الأول (في) بيان (**الجمل التي لا محل لها من الإعراب**) المفسر فيما مر (وهي) أيضا (سبع) جمل:

أحدها: **الواقعة في ابتداء الكلام** وهي المشار إليها بقوله:

26 ـ فِي الابْتِدَاءِ سَمِّهَا اسْتِنَافِيَةْ ۝ وَبَعْدَ حَتَّى وَهْيَ الابْتِدَائِيَةْ
27 ـ وَقَوْلُ مَنْ جَرَّ بِهَا لاَ يَجْرِي ۝ إِذْ لاَ تُعَلِّقُ حُرُوفُ الْجَرّ
28 ـ عَنْ عَمَلٍ وَبَعْدَهَا مَكْسُورَةْ ۝ إن أَتَتْ وَفَتْحُهَا مَجْرُورَةْ

(**في الابتداء سمها**) أي: سم أيها الطالب الجملة الواقعة في ابتداء الكلام اسمية كانت أو فعلية (**استينافية**) وهي أفضل من تسميتها بالابتدائية، لأن الابتدائية تطلق على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل من الإعراب، نحو قولك: زيد أبوه عالم، فجملة «أبوه عالم» من مبتدأ وخبر في محل الخبر، وتسمى بالابتدائية، فهي أعم لصدقها على ماله محل، والاستئنافية ابتدائية ولا ينعكس.

واعلم أن الاستئنافية ـ وتسمى أيضاً المستأنفة ـ نوعان:

أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق، كـ «زيد قائم» وكفواتح السور نحو: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ [الفتح: 1] و﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: 1] و﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾ [الكوثر: 1].

والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها، نحو: مات فلان رحمه الله، فجملة «رحمه الله» استئنافية لأنها إنشائية معنى، والأولى خبرية لفظاً ومعنى، ولهذا لا يصح عطفها عليها، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: 65] بعد قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: 65] فجملة «إن العزة لله» مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وليست محكية بالقول، وإنما المحكي بالقول محذوف، تقديره: إنه شاعر أو مجنون أو نحو ذلك، وإنما لم تجعل محكية بالقول لفساد المعنى، إذ لو قالوا: «إن العزة لله جميعا» لم يحزنه قولهم، فينبغي للقارئ أن يقف على قولهم، ويبتدأ «إن العزة لله» فإن وصله وقصد بذلك تحريف المعنى وقع في المحظور.

(و) سمها أيضا بالاستئنافية إذا وقعت (**بعد حتى**) المفسرة بقوله: (**وهي الابتدائية**) أي: «حتى» التي يقال لها حرف ابتداء، لأنها على ثلاثة أقسام: جارة، وعاطفة، وابتدائية، كما يأتي في كلام الناظم في الباب الثالث.

والابتدائية: هي الداخلة على الجملة المبتدأ بها الكلام، سواء كانت اسمية أو فعلية، مبدوءة بالفعل الماضي كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟﴾ [الأعراف: 95] أو بالفعل المضارع المرفوع كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214] في قراءة نافع بالرفع والاسمية كقول جرير[1]:

فَمَازَالَتِ القَتْلى تَمجُ دِماءَها ... بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أَشْكَلُ

فـ «حتى» حرف ابتداء، و«ماء دجلة» مبتدأ ومضاف إليه، و«أشكل» خبره، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة. و«دجلة» بفتح الدال المهملة

(1) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، الشاعر المشهور من تميم، نقائضه مع الفرزدق هي الأكثر شهرة، عاش باليمامة. توفي سنة 110هـ. [طبقات وفحول الشعراء (ص297)].

وكسرها نهر ببغداد. والأشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان.

(وقول من جربها) أي: بـ «حتى» من النحويين وهو أبو اسحاق الزجاج[1] وتبعه ابن درستويه[2] ـ بضم الدال والراء ـ لأنهما أنكرا وجود «حتى» الابتدائية، فـ «حتى» عندهما على قسمين فقط، جارة وعاطفة، فحكما على الجملة الواقعة بعد «حتى» بأنها في محل جر لأن محل العاطفة لا تدخل على الجمل فلم يبق لها إلا الجارة. والجمهور على خلافهما في ذلك، فردوا عليهما بما يأتي للناظم، **(لا يجري)** أي: لا يصح ولا يقع صواباً لأنها لو كانت حرف جر كما زعما لعملت في مدخولها الجر **(إذ لا تعلق)** بالبناء للمفعول، أي: لأنه لا تمنع **(حروف الجر عن عمل)** لها وهي الجر، و«حتى» هذه المذكورة في بيت جرير المتقدم علقت فلم تجر لفظة ماء بعدها، إذ الرواية بالرفع على الابتداء والخبر، فليست حينئذ جارة، وإنما هي حرف ابتداء كما قال الجمهور.

«تنبيه»:

واعلم أن معنى التعليق الممنوع في حرف الجر أن تدخل على غير مفرد وما في تأويله، أو تدخل على مفرد ولا تعمل فيه فلا يقال مثلا: «عجبت من يقوم زيد»، ولا «عجبت من زيد قائم» وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويلها.

---

(1) هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. كان من أكابر أهل العربية، حسن العقيدة وكان من أهل الفضل والدين، وكان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد. له: الاشتقاق، ومختصر النحو، وشرح أبيات سيبويه، توفي رحمه الله سنة 311هـ. [ـ بغية الوعاة (ج1/ ص411). ـ البلغة (ص31)].

(2) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه ـ بضم الدال والراء ـ ابن المرزبان أبو محمد النحوي، أحد من اشتهر وعلا قدره، وكثر علمه. جيد التصنيف، صحب المبرد ولقي ابن قتيبة، له الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح، وغيرهما. توفي سنة 347هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص36). ـ البلغة (ص98)].

فإن قلت: إذا كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدر، ويجوز دخول الجار عليها كما في أسماء الزمان نحو: جئت حين جاء زيد، فللزجاج وابن درستويه أن يقولا: الجملة بعد «حتى» في محل جر بها على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها على معنى أن تلك الجملة باقية على جملتها غير مؤولة بالمفرد.

قلت: يمكن أن يكون هذا مرادهما لكن يرد عليهما ما قرره من دليل آخر وهو أنهم إذا وقعوا بعدها «إن» كسروا همزتها كقولهم: مرض زيد حتى إنه لا يرجى، مع أن القاعدة أنه إذا دخل حرف جر عليها تفتح همزتها كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: 62] فلو كانت حرف جر لفتحت بعدها وفاء بالقاعدة، وإلى هذا الدليل أشار الناظم بقوله: **(وبعدها)** أي: بعد «حتى» **(مكسورة)** الهمزة **(إن أتت)** أي: وجاءت «إن» بعد «حتى» حال كونها مكسورة الهمزة (و) الحال إن القاعدة عندهم **(فتحها)** أي: فتح همزتها حال كونها **(مجرورة)** بحروف الجر كتلك الآية الشريفة فلما لم تفتح همزتها بعد «حتى» علمنا أنها ليست جارة، فبطل مذهب أبي إسحاق ومن تبعه.

ولكن يمكن لهما أن يبطلا هذا الدليل أيضا بأن يقولا: إن «حتى» عاملة في المحل لا في اللفظ ولذلك لم تفتح همزة «إن» بعدها.

«فائدة»:

وفي **«التسهيل»**(1): وتفتح همزة «إن» بعد «حتى» غير الابتدائية. وقال في **«شرحه»**: إن وقعت بعد «حتى» وكانت جارة أو عاطفة غير ابتدائية، نحو: «عرفت أمورك حتى أنك فاضل» فتحت «أن» لزوماً،

(1) «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك (ج1/ ص400). وانظر (ج1/ ص405) منه أيضا.

للزوم التأويل بمصدر، فإن قدرت عاطفة كان المصدر منصوباً، وإن قدرت جارة كان مجروراً. وإذا كان حرف ابتداء كسر إن لزوماً لامتناع التأويل بمصدر، نحو قولك: مرض زيد حتى إنه لا يرجى اهـ.

29 ـ وَصِلَةُ اسْمٍ أَوْ لِحَرْفٍ وَالتِي بَيْنَ شَيْئَيْنِ لِبَيَانٍ عَنَّتِ

(و) الثانية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: **الجملة التي هي (صلة اسم) موصول**، نحو: جاء الذي قام أبوه، فجملة «قام أبوه» لا محل لها لأنها صلة الموصول الاسمي، والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: 69] في قراءة النصب.

وإنما كانت جملة الصلة لا محل لها لأنها بمنزلة الجزء من الاسم، والجزء من الاسم لا محل له فكذلك ما تنزل منزلته.

فإن قلت: لو كان ما ذكرته صحيحاً لما أعربت صلة «ال» في نحو: الضارب والضاربة، لأنها أيضا بمنزلة الجزء.

قلت: الإعراب الذي في صلة «ال» مستعار منها لأنها لما كانت على صورة الحرف نقل إعرابها إلى صلتها بطريق العارية، وإلا فالأصل في الصلة مطلقاً عدم الإعراب للعلة المذكورة. قاله السوسي في «**شرح القواعد**».

(أو) التي هي صلة **(لحرف)** أي: موصول حرفي مؤول مع صلته بمصدر، نحو: عجبت مما قمت، فـ «عجبت» فعل ماض وفاعله، و«من» حرف جر و«ما» موصول حرفي على الأصح و«قمت» صلته، والموصول وصلته في موضع جر بـ «من»، أي: عجبت من قيامك. وأما الصلة وحدها وهي «قمت» فلا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول، وكذا الموصول الحرفي لا محل له لانتفاء الإعراب عن الحرف، لفظاً ومحلاً.

(و) الثالثة مما لا محل لها الجملة (**التي بين الشيئين**) متلازمين سواء كانا مفردين أو كانا جملتين متصلتين معنى، كأن تكون إحداهما مفسرة للأخرى. وقوله: (**لبيان**) علة لوقوع الاعتراض بها، أي: إنما وقع الاعتراض بالجملة لأجل الإيضاح والتقوية، فقد قالوا: شرط الجملة المعترضة أن تكون مناسبة للجملة الموصوفة، بحيث تكون كالتوكيد لها والتنبيه على حال من أحوالها، وأن لا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة. وجملة (**عنت**) صلة «التي»، أي: الجملة التي عنت أي: اعترضت بين شيئين لأجل بيان وتقوية، ففيه حذف الواو مع ما عطفت ظاهره، سواء كانت اسمية أو فعلية، وهو كذلك، ولا يعترض بها إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض المقتضي كل منهما الآخر، فتقع في سبعة عشر موضعاً على ما ذكر في «**المغني**»:

أحدها: بين الشرط وجوابه، نحو: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ﴾ [النحل: 101] فجملة (والله أعلم بما ينزل) لا محل لها لأنها معترضة، ونحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: 23] فجملة (ولن تفعلوا) معترضة فلا محل لها.

والثاني: بين القسم وجوابه، نحو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: 75 - 77] فجملة ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ اعتراض بين القسم وهو ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ وبين المقسم عليه وهو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ وفي أثناء هذا الاعتراض اعتراض آخر وهو ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ فإنه معترض بين الصفة والموصوف وهما ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ﴾.

والثالث: بين الصفة والموصوف كالمثال المفروغ منه.

والرابع: بين أجزاء الصلة، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ

بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [يونس: 27] فجملة (ترهقهم) معطوفة على (كسبوا السيئات) فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض بُيِّنَ به قَدْرُ جزائهم وجملة (ما لهم من الله من عاصم) خبر المبتدأ وهو الموصول، قاله ابن عصفور[1].

وانتقد عليه بما في «**توضيح المجرادية**»، تركته خشية الإسهاب.

والخامس: بين جملتين مستقلتين، نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 222، 223] فإن (نساؤكم حرث لكم) تفسير لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أي: إن المأتي الذي أمركم الله به هو مكان الحرث دلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل، لا مجرد شهوة. فما بين التفسير والمفسر اعتراض. انظر تمام تلك المواضع في «**المغني**»[2].

30 ـ وَالاعْتِرَاضُ جَائِزٌ بِأَكْثَرَا مِنْ جُمْلَةٍ وَالفَارِسِيُّ حَظَرَا

(**والاعتراض**) بين الشيئين المتلازمين (**جائز**) وواقع (**بأكثر من جملة**) واحدة كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: 36] فالجملة الاسمية وهي (والله أعلم بما وضعت) والفعلية وهي (وليس الذكر كالأنثى) معترضتان بين الجملتين المُصَدَّرَتين بـ «إني». وكقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ﴾ [النساء: 44]

(1) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو. له: «الممتع في التصريف»، وغيره. توفي رحمه الله سنة 663هـ [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص210). ـ البلغة (ص131)].

(2) مغني اللبيب (ج2/ من ص406 إلى 421 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

إلى قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ [النساء: 46]. فقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ﴾ [النساء: 45] جملة ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا﴾ [النساء: 45] جملة ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: 45] جملة وهي ثلاث جمل معترضة بين ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا﴾ [النساء: 44] وبين ﴿ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النساء: 46] وذلك إذا جعلنا ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ بيانا لـ ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟﴾ تخصيصا لهم إذا كان اللفظ عاما لليهود والنصارى، والمراد اليهود. وإذا جعلناه بيانا لـ (أعدائكم) فالمعترض به جملتان. وأما ﴿يَشْتَرُونَ﴾ [النساء: 44] و﴿وَيُرِيدُونَ﴾ [النساء: 44] فجملتان مفسرتان لمقدر إذ المعنى: ألم تر إلى قصة الذين أوتوا. وإن علقت من قوله (نصيرا) أو بخبر محذوف على أن (يحرفون) صفة لمبتدأ محذوف أي: قوم يحرفون فلا اعتراض البتة.

(و) وأبو علي الحسن بن عبدالغفار (**الفارسي**) من البصريين، وقد قيل: إنه على مذهب المعتزلة (**حظر**) ـ بالظاء المعجمة المشالة ـ أي: منع الاعتراض بأكثر من جملة، وإنما أجاز الاعتراض بالواحدة. راجع حجته التي احتج بها على دعواه في «**المغني**[1]» إن شئت.

31 ـ وَذَاتُ تَفْسِيرٍ أَيْ الْمُعَدَّةْ   لِكَشْفِ مَا تَلِيهِ غَيْرَ عُمْدَةْ

(و) الرابعة مما لا محل لها: الجملة (**ذات تفسير**) وتسمى التفسيرية والمفسرة، وعرفها في «**التسهيل**» بقوله: وهي الكاشفة حقيقة ما تلته مما يفتقر إلى ذلك، أي: الموضحة لحقيقة ما قبلها. وعرفها الناظم بقوله: (**أي**) حرف تفسير، كأنه قال: ومعنى ذات التفسير الجملة (**المعدة**) ـ بضم الميم وفتح العين ـ عطف بيان على «ذات تفسير»، أو بدل منه، هذه قاعدة مطردة في إعراب ما وقع بعد «أي» التفسيرية. وقيل: اسم فعل، معناه: عوا وافهموا، فكأنه قال: معنى ذات تفسير

(1) انظر مغني اللبيب (ج2/ ص224 ـ 225 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

الجملة التي أعدت وهيأت وأحضرت وجئ بها **(لكشف)** أي: لأجل إيضاح وإظهار حقيقة **(ما)** أي: الذي **(تلته)** أي: تتبعه بأن وقعت بعده، سواء كان مفرداً أو مركباً حال كونها **(غير عمدة)** بأن كانت فُضْلَة، ولو عبر به لكان أولى لأن الفضول العدمية مهجورة، أي: متروكة في الحدود.

فخرج بقوله: «المعدة لكشف ما تلته» صلة الموصول، فإنها وإن كانت موضحة للموصول لكنها لا توضح حقيقة بل تشير إليها بحال من أحوالها.

وبقوله: «غير عمدة» الجملة التي كانت خبراً عن ضمير الأمر والشأن كما أفاده بقوله:

32 ـ أَيْ غَيْرَ مُخْبَرٍ بِهَا عَنْ مُضْمَرِ شَأْنٍ وقُلْ بِحَسَبِ الْمُفَسَّرِ

(أي) حرف تفسير **(غير)** عطف بيان على «غير عمدة» أو بدل منه، فكأنه قال: ومعنى قولنا: غير عمدة أنَّ الجملة التفسيرية التي لا محل لها تكون غير **(مخبر بها)** بفتح الموحدة على صيغة اسم المفعول، أي: لا يخبر بها **(عن مضمر شأن)** أي: ضمير الأمر والشأن وهو الذي يفسره ما بعده لأن الجملة إن كانت خبراً عنه، نحو: هو زيد قائم، وهي هند قائمة، فلها محل من الإعراب باتفاق ولو كانت مفسرة للضمير. وإنما أجمعوا على أنها لها محل لأنها خبر والخبر عمدة، والعمدة لا يصح الاستغناء عنها، فوجب أن يكون لها محل وهي حَالَّةٌ محل المفرد، لأن الأصل في الخبر الإفراد.

مثال التفسيرية التي لا محل لها قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: 59] فجملة ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ تفسيرية لـ ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَۖ﴾ أي: إن شأن عيسى عند الله كشأن آدم في الخروج عن مستمر عادة الله، وهو التولد الذي بين الأبوين.

ومثاله أيضاً ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْۖ﴾ [الأنبياء: 3] بعد قوله

تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: 3] فجملة الاستفهام الصوري وهو ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: 3] مفسرة للنجوى، فلا محل لها. والنجوى اسم للتناجي الخفي، و«هل» هنا حرف نفي بمعنى «ما»، ولذلك جعلت «إلا» بعدها.

واعلم أن المشهور في الجملة التفسيرية أنها لا محل لها مطلقاً، سواء كان ما تفسره، له محل أم لا، خلافا لأبي علي الشلوبين[1] المفصل فيها بين أن يكون لما تفسره محل فيكون له محل أو لا.

وإلى قوله أشار الناظم بقوله: **(وقل)** أيها المعرب إن جريت على قول الشلوبين الجملة التفسيرية **(بحسب المفسر)** - بفتح السين - أي بحسب الذي فسرته الجملة فإن كانت لها محل فهي لها محل، وإن كانت لا محل لها فهي لا محل لها.

مثال الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49] بنصب «كل» فجملة «خلقنا» مفسرة للجملة المقدرة التي عمل فعلها في «كل»، والتقدير: إنا خلقنا كل شيء خلقناه، فجملة «خلقناه» المذكورة مفسرة لـ «خلقنا» المقدرة، والمقدرة في موضع رفع لأنها خبر «إن»، وكذلك المذكورة تكون في موضع رفع لأنها بحسب ما تفسره.

ومثال الثاني: - وهو التي لا محل لها لأنها تفسيرية - ضربته من قولك: زيداً ضربته، فإنها مفسرة لجملة مقدرة، والتقدير: ضربت زيداً ضربته، و لا محل للجملة المقدرة لأنها مستأنفة، فكذلك التفسيرية لا

(1) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين - بفتح المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وبعدها تحتانية ونون، وربما زيد بعدها ياء النسبة، ومعناه بلغة الأندلس «الأبيض الأشقر». كان إمام عصره في العربية بلا مدافع. آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب. صنف تعليقا على كتاب سيبويه وكتاب في النحو سماه التوطئة. توفي رحمه الله سنة 645هـ. [- بغية الوعاة (ج2/ ص224). - البلغة (ص132)].

محل لها.

33 ـ وَفِي جَوَابِ قَسَمٍ لِذَا مُنِعْ زَيْـدٌ لأُكْـرِمَـنَّـهُ لَـكِـنْ دُفِـعْ
34 ـ إِذْ جُمْلَةُ الْقَسَمِ مَعْ مَا بَعْدَهُ خَبَـرُ زَيْـدٍ لاَ الْـجَـوَابُ وَحْـدَهُ

(و) الخامسة: مما لا محل لها: الجملة **الواقعة** (**في جواب قسم**) اليمين، فالظرفية هنا مجازية كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21] أنه ﷺ في نفسه أسوة حسنة، والمعنى هنا الجملة التي هي في نفسها جواب لا أن هناك ظرفاً ومظروفاً حقيقة.

واعلم أنها لا محل لها مطلقاً، سواء ذكر فعل القسم وحروفه أو الحرف فقط أو لم يذكر، فالأول نحو: أقسم بالله لأفعلن. والثاني نحو: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: 3] بعد ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: 1، 2]. والثالث: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: 39] بعد قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القلم: 39] ففي هذا الكلام معنى القسم، لأن الأيمان جمع يمين، أي: أقسمنا لكم وجوابه ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾. فجملة لأفعلن و﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ و﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ لا محل لها من الإعراب لوقوعها جواباً لليمين.

(**لذا**) أي: لأجل أن الجملة الواقعة جوابا للقسم لا محل لها (**منع**) أي: منع أبو العباس أحمد بن يحيا[1] الذي لقب بثعلب أن تقع جملة القسم خبر المبتدأ فلا يجوز أن يقال (**زيد لأكرمنه**) على أن «لأكرمنه» خبر عن «زيد» لأن الجملة المخبرة بها لها محل من الإعراب، وجواب القسم لا محل له فيتنافيان.

---

(1) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني أبو العباس الملقب بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه، له: «معاني القرآن» و«اختلاف النحويين» و«ما ينصرف وما لا ينصرف» وغيرها. توفي رحمه الله سنة 291هـ. [ـ بغية الوعاة (ج1/ ص396). ـ إنباء الرواة (ج1/ ص173)].

ورده ابن مالك في «**شرح التسهيل**»[1] بأنه ورد السماع بما منعه من وقوع جملة جواب القسم خبراً كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: 9] ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: 58] ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: 69].

وإلى هذا الرد وبيان وجهه أشار الناظم رحمه الله بقوله (**لكن دفع**) ذلك المنع، أي: رد على قائله بأن ما ذكر من التنافي لا يلزم (**إذ جملة القسم**) المقدرة وهي أقسم بالله (**مع ما**) وقع (**بعده**) أي: القسم من جملة جواب القسم المذكور وهي **جملة** «لأكرمنه» في مثال الناظم (**خبر زيد**) أي: مجموع الجملتين خبر عن مبتدأ الذي هو زيد. فإذا قلت: زيد لأكرمنه، فجملة «لأكرمنه» لا محل لها، لأنها جواب القسم المقدر تقديره: أقسم بالله، وجملة القسم مع جملة الجواب في محل رفع خبر عن زيد (**لا**) أن الخبر هو (**الجواب**) للقسم (**وحده**) بدون جملة القسم.

وإذا فهمت هذا ظهر لك أن التنافي المذكور **لا** يلزم، إذ لا يلزم من عدم محلية الجزء عدم محلية الكل، وكذلك تقول في تقدير تلك الآيات المذكورة وأسبابها: أقسم بالله لَنُدْخِلَنَّهُمْ، وأقسم بالله لَنُبَوِّئَنَّهُم، وأقسم بالله لَنَهْدِيَنَّهُمْ، فالخبر في الحقيقة هو مجموع جملة القسم، والمقدرة وهي أقسم بالله وجملة الجواب المذكورة **لا** مفرد جملة الجواب فقط، وذلك واضح.

35 ـ وَالشَّرْطُ لَمْ يَجْزِمْ كَلَوْلاَ لَوْ إِذَا   أَوْ جَازِمٍ خَالٍ مِنَ الْفَا أَوْ إِذَا

(و) والسادسة من الجمل التي لا محل لها هي (**الشرط**) أي: جملة جواب الشرط الذي (**لم يجزم**) شيئاً، أي: ليس من الجوازم

(1) شرح التسهيل (ج 1/ ص296).

وذلك كجملة جواب (**كلولا**) الشرطية، نحو: لولا زيد لأكرمتك. وكجواب (**لو**) الشرطية، نحو: لو جاء زيد لأكرمتك. وجواب (**إذا**) الشرطية، نحو: إذا جاء زيد أكرمتك، فجملة أكرمتك جواب في الثلاثة لا محل لها.

فإن قلت: إن «إذا» من الجوازم بدليل قول الشاعر:

استغنِ ما أغناك ربُّكَ بالغنى وإذا تُصبكَ خصاصةٌ فتَجَمَّلِ

وأنشد بعضهم هكذا:

وإذْ تُصبكَ مُصيبةٌ فاصبر لَها وإذا تُصبكَ خَصاصةٌ فَتَجَمَّلِ

قلت: قال أبو العباس السوسي في «**شرح القواعد**»: ذلك نادر لا يلتفت إليه.

(**أو جازم**) أي: الجملة التي هي جواب شرط جازم (**خال**) أي: عار (**من الفاء**) الرابطة بين الشرط والجواب، (**أو إذا**) الفجائية فحيث تجردت منها في اللفظ ولم تكن مما يجب اقترانه بالفاء، نحو: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [البقرة: 106] فجملة ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ وقعت جواباً لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا ولا كانت مما يجب اقترانها بالفاء فلا محل لها. ومثله ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: 123]، ونحو: إن جاء زيد أكرمته، ونحو: إن تقم أقم، هذا في جملة الجواب. وأما الفعل وحده فهو في محل جزم بدليل ظهور الجزم في لفظ الفعل، من نحو: إن تقم أقم.

وقولنا: ولم تكن مما يجب الخ، احترازاً عما إذا كانت جملة جواباً لشرط جازم مما يجب اقترانها بالفاء وهي التي لا يصح جعلها شرطاً فإنها في محل جزم مطلقاً ذكرت الفاء في اللفظ، نحو: إن يقم زيد فعمرو قائم، أو لم تذكر، نحو:

ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحسناتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ـ

ومفهوم قوله: خال من الفاء أو إذا، أنها لو اقترنت بأحدهما كانت في محل جزم كما تقدم.

36 ـ أَوْ إِنْ أَتَتْ تَتْبَعُ فَاقِدَ الْمَحَلّ وَالوَاوُ لاَ لِلْحَالِ بَلْ لِلْعَطْفِ حَلّ

السابعة مما لا محل لها الجملة التابعة لما لا محل له المشار إليها بقوله (**أو إن أتت**) أي: إن جاءت الجملة حال كونها (**تتبع**) أي: تابعة شيئاً من الجمل (**فاقد**) أي: عادم (**المحل**) كـ: قام زيد وقعد عمرو، فجملة «قعد عمرو» لا محل لها لأنها مستأنفة. (**و**) الحال (**الواو**) الداخلة على الجملة التابعة وهي في مثالنا «قعد عمرو» (**لا**) يكون (**للحال**) أي: لا يقدر أنه واو الحال (**بل**) يقدر أنه (**للعطف حل**) أي: وقع، وبه تعلق المجرور قبله لو قدرت أنه واو الحال لكانت «قد» مقدرة بعده، والجملة بعدها في محل نصب على الحال من زيد، ويكون معنى الكلام حينئذ: قام زيد والحال أنه قد قعد عمرو.

وينبغي أن يعلم أن العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الإعراب لإفادة مضمون الجملتين، لأن مثل قولنا: ضرب زيد أكرم عمرو. وبغير عطف يحتمل الإضراب والرجوع عن الأولى بخلاف ما إذا عطفت، وقد نص على هذا الشيخ عبد القادر. قاله السوسي في «**شرح القواعد**».

ثم أتى الناظم رحمه الله ببيت بديع جمع فيه أمثلة الجمل المذكورة التي لا محل لها فقال:

37 ـ آلَيْتُ أَيْ أَقْسَمْتُ وَالقَسَمُ بَرّ لَوْ تَابَ مَنْ عَصَى لَعَزّ وانْتَصَرْ

(**آليت**) وهي جملة مركبة من فعل وفاعل لا محل لها لأنها مستأنفة.

و(**أي**) حرف تفسير وجملة (**أقسمت**) من فعل وفاعل لا محل لها لأنها تفسيرية.

وجملة **(والقسم بر)** من مبتدأ وخبر لا محل لها لأنها معترضة بين القسم وجوابه.

(لو) حرف شرط، **(تاب مَن)** فعل وفاعل وهو «مَن» الموصولة لا محل لها لأنها جواب القسم. وجملة **(عصى)** من فعل وفاعل وضمير الفاعل المقدر لا محل لها لأنها صلة الموصول.

وجملة **(لعز)** من الفعل وضمير الفاعل المقدر لا محل لها لأنها جواب شرط غير جازم وهو «لو»، واللام الداخلة عليها تسمى لام الجواب لكونها دخلت عليه.

(و) جملة **(انتصر)** من فعل وفاعل المقدر لا محل لها لأنها معطوفة على التي لا محل لها، وهي جملة عز.

ومعنى «آليت» فسره الناظم بقوله: «أي أقسمت»، ومعناه: حلفت بالله، «والقسم» أي: الحلف الذي وقع منه «بر» أي: صادق لا كذب فيه، «لو تاب» مِن ذنبه «مَن عصى» الله بارتكاب القبائح بأن يرجع من أفعاله المذمومة إلى الأفعال المحمودة التي هي امتثال الأوامر واجتناب النواهي «لعز» أي: لكان عزيزاً معظماً عند الله تعالى غير ذليل ولا مهان مسلماً كان أو كافراً، لأن التوبة تمحو كل درن[1]، وانتصر لنفسه نصرتها بأسباب العذاب عنها، والله الموفق، نسأله سبحانه العصمة من كل وصمة، بجاه نبيه المصطفى ﷺ.

---

(1) الدرن: الوسخ، كما في الصحاح (ج2/ ص1552). والمقصود هنا: الذنب.

المسألة الرابعة

في الجملة الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوما

من المسائل الأربع من الباب الأول في بيان حكم الجملة الخبرية وهي المحتملة للصدق والكذب، مع قطع النظر عن قائلها **(التي لم يطلبها العامل لزوما)** أي: لم يستلزمها ما قبلها بحيث يصح الاستغناء عنها. واحترز بقوله: «الجملة الخبرية» من الجملة الإنشائية، فجملة بعتكه من قولك: هذا عبدي بعتكه، إذا أردت بها الإنشاء مستأنفة لا محل لها لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً، ويجوز كونها خبراً بعد خبر إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقاً كابن عصفور، وعند من منع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة وهو أبو علي، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً وهم طائفة من الكوفيين.

واحترز بقوله: «التي لم يطلبها» من جملة الصلة، والخبر، والجملة المحكية بالقول، فإنها لا يستغنى عنها بدليل أن مقولية القول متوقفة على مقولية القول، والموصول جزء لا يتم إلا بالصلة، والخبر جزء به تتم الفائدة، فهؤلاء الجمل لا تكون نعتاً ولا حالاً، فليست مما الكلام فيه الآن.

38 ـ إِنْ وليَتْ نَكِرَةً فَهْيَ صِفَةْ   وَحَالٌ إِنْ جَاءَتْكَ بَعْدَ الْمَعْرِفَةْ

ثم قال: **(إن وليت)** أي: تبعت الجملة الفعلية والاسمية **(نكرة)** محضة كما سيقوله، **(فهي)** أي: فتلك الجملة **(صفة)** أي: تابعة لتلك النكرة التي تليها.

(و) هي (حال) أي: لذي حال (إن جاءتك) أي: أتتك (بعد المعرفة) المحضة، فقوله: «إن جاءتك» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، أي: وإن جاءتك الجملة، اسمية كانت أو فعلية بعد المعرفة المحضة فهي حال من تلك المعرفة. وإلى شرط التمحض فيهما أشار بقوله:

39 ـ إن كَانَتَا فِي ذَاكَ مَحْضَتَيْنِ أَوْلاَ فَمُحْتَمِلَةُ الوَجْهَيْنِ

(**إن كانتا**) أي: النكرة والمعرفة (**في ذاك**) المذكور من التنكير والتعريف (**محضتين**) خالصتين بأن كانت النكرة خالصة مما يقربها من المعرفة، وكانت المعرفة خالصة مما يقربها من التنكير.

(**أو**) أن (**لا**) تكونا محضتين بأن كان في كل واحدة منهما شائبة تنكير من وجه، وشائبة تعريف من وجه آخر (**ف**) الجملة الواقعة بعدهما حينئذ (**محتملة الوجهين**) وهما الوصفيةُ والحالية.

مثال الواقعة بعد النكرة المحضة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: 93] فجملة ﴿نَّقْرَؤُهُۥ﴾ من الفعل والفاعل والمفعول به في موضع نصب صفة لـ «كتاب» لأنها نكرة محضة.

ونحو: ﴿ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾ [الأعراف: 164] بعد قوله: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا﴾ [الأعراف: 164] فالجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على أنها نعت لـ «قوما» وهو نكرة محضة.

ومثال الواقعة بعد المعرفة المحضة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6] فجملة «تستكثر» من الفعل والفاعل حال من الضمير المستتر في «تمنن» المقدر بـ «أنت» وهو معرفة كغيره، من أنه ينزل منزلة أعرف المعارف[1].

---

(1) بعد اسم الجلالة.

وكجملة ﴿وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: 43] فإنها جملة اسمية حال من الضمير في «تقربوا» وهي معرفة محضة كما تقدم.

ومثال المحتملة لها بعد النكرة غير المحضة: جملة «يصلي» من قولك: مررت برجل صالح يصلي، فإنها جملة فعلية إن شئت قدرتها صفة ثانية لرجل لأنه نكرة وقد وصف أولاً بصالح، وإن شئت قدرتها حالاً من رجل كأنه قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة الأولى، فهي محتملة الوجهين.

ومثال المحتملة لها بعد المعرفة غير المحضة جملة ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: 5] بعد قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ﴾ [الجمعة: 5] فإن المراد بالحمار هنا الجنس من حيث هو لا حمار معين، وذو التعريف الجنسي مثل الحمار في الآية يقرب النكرة في المعنى فتحتمل جملة ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ الحالية لأن الحمار وقع بلفظ التعريف والصفة، لأنه كالنكرة في المعنى من حيث يتنوع مدلوله، والله أعلم.

«تنبيه»:

جميع ما تقدم في هذه المسألة مشروط بوجود المقتضي وانتفاء المانع، فالمقتضي للوصفية تمحض التنكير، والمقتضي للحالية تمحض التعريف، والمقتضي لهما عدم تمحض التعريف والتنكير.

والمانع للوصفية والحالية فساد المعنى، فيحترز باشتراط وجود المقتضي من نحو: «فعلوه» من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: 52] فإنه جملة في محل الصفة لـ «كل» أو لـ «شيء»، ولا يصح كونه حالاً من «كل» مع جواز الوجهين، في نحو: أكرم كل رجل جاءكم، لعدم ما يعمل في الحال، ولا خبر لأنهم لم يفعلوا كل شيء. وباشتراط انتفاء المانع مما إذا وجدها يمنع حاليته كانت متعينة

لولا وجوده وتعين حينئذ الاستئناف، نحو: زارني زيد سأكافئه أو لا أنسى له ذلك، فإن الجملتين وقعتا بعد معرفة محضة، فحقهما أن تكونا حالاً، ولكن السين في الأولى و«لا» في الثانية مانعان من ذلك، لأن الحالية لا تبتدأ بدليل الاستقبال أو وجودها يمنع وصفيته كانت متعينة لولا وجوده ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على تغيير المتقدم فيتغير الحالية بعد أن كانت ممتنعة وذلك كجملة: ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ ﴿وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 216] لأنها وقعت بعد نكرة محض فحقها الصفة لولا وجود المانع منها وهو الواو إذ لا تعطف الصفة على الموصوف. وانظر «**المغني**»(1).

(1) مغني اللبيب (ج2/ ص508 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

الباب الثاني من الأبواب الأربعة

في الجار والمجرور، وفيه أيضاً أربع مسائل

(في) ذكر أحكام (**الجار والمجرور**) من أنه يتعلق، وبيان المتعلق به، وما لا يتعلق، وغير ذلك من أحكام المجرور (**وفيه**) أي: في الباب الثاني (**أيضاً أربع مسائل**).

إحداها: أن المجرور لابد من تعلقه بالفعل وشبهه. وقد أشار إليها بقوله:

40 ـ بِمَا كَفِعْلٍ عَلِّقَنْهُ وَاسْتَقَلْ مَا زِيدَ لَوْلاَ كَافُ تَشْبِيهٍ لَعَلّ

(**بما كفعل علقنه**) أي: علقن أيها النحوي الجار والمجرور بما هو مثل فعل من مصدر أو صفة أو نحوهما، ويفهم تعلقه للفعل نفسه بالأولى من تعلقه بما هو مثله. والمراد بالتعلق العمل في محل الجار والمجرور نصباً أو رفعاً. وقد اجتمع التعلق بالفعل والتعلق بما هو مثله، مثل قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7] فـ «عليهم» الأول متعلق بالفعل وهو «أنعمت» ومحله نصب، و«عليهم» الثاني متعلق بما هو مثل الفعل وهو «المغضوب» ومحله رفع على النيابة عن الفاعل.

(**واستقل**) أي: ارتفع و انفرد عن التعلق أربعة من حروف الجر على ما في الأصل فلا يتعلق واحد منها:

أحدها: **(مازيد)** أي: الحرف الزائد كالباء الزائدة في الفاعل، نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: 43] والأصل كفى الله. وفي المفعول ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: 195]. وفي المبتدأ، نحو: بحسبك درهم. وفي خبر الناسخ المنفي، نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ﴾ [الزمر: 36].

وكـ «من» الزائدة في الفاعل، نحو: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: 19]. وفي المفعول، نحو: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: 3]. وفي المبتدأ، نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [المؤمنون: 23] و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: 3].

واستفيد من هذه الأمثلة أن الباء تزاد في الإثبات والنفي، وتدخل على المعارف والنكرة، وأن «من» لا تزاد في الإثبات ولا تدخل على المعارف على الصحيح. وإنما لم يتعلق الزائد بشيء لأن التعلق هو الارتباط المعنوي، والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله، وإنما يؤتى به في الكلام تقوية وتوكيداً، قاله الأزهري(1).

والثاني: **(لولا)** الامتناعية إذا وليها ضمير متصل لمتكلم أو مخاطب أو غائب، نحو: لولاي ولولاك ولولاه، على مذهب سيبويه أنها جارة لضمير، وخالفه الأخفش فزعم أن «لولا» غير جارة وأن الضمير بعدها مرفوع المحل على الابتداء، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم: ها أنا كأنت. وخالفهما المبرد(2) في إثباتهما ذلك في لغة العرب، فزعم أنه لحن ولا يجوز التكلم به، ونقلهما حجة عليه، قاله ابن هشام في «**شرح اللمحة**». وإنما لا تتعلق

(1) موصل الطلاب (ص75).

(2) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي أبو العباس المعروف بالمبرد، إمام العربية والأدب والأخبار ببغداد، له: «الكامل» و«المقتضب» وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 286هـ.[ـ بغية الوعاة (ج1/ ص269). ـ البلغة (ص177)].

بشيء لأنها بمنزلة لعل الجارة فيكون ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فهي بمنزلة الحرف الزائد الداخل على المبتدأ.

والثالث: (**كاف تشبيه**) بإضافة إلى كاف التشبيه لأنها تدل عليه، نحو: زيد كعمرو، والكاف لا تتعلق بشيء على قول الأخفش وابن عصفور، واحتجا على ذلك بأن متعلق الكاف إن كان استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف «في» من نحو: زيد في الدار، وإن كان فعلاً مناسباً للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف. ورده ابن هشام في «**المغني**» قائلا[1]: والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الجر ونحوه تدل على استقرار.

والرابع: (**لعل**) الداخل الجارة في لغة من يجر بها المبتدأ، وإنما لم تتعلق لأنها بمنزلة الحرف الزائد على المبتدأ بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية، نحو: لعل زيد قائم. ونحو قول الشاعر:

لَعَلَّ اللَّه فَضَّلَكم عَلَينَا ... بِشَيءٍ أن أمكم شريم

بجر لفظ الجلالة بـ «لعل».

41 ـ فَالفَتْحُ وَالكَسْرُ لِلاَمِهَا الأَخِيرْ ... وَالْحَذْفُ لِلأَوَّلِ وَالثَّبْتُ الكَثِيرْ

(**والفتح والكسر**) ثابتان (**للامها**) أي: للام لعل (**الأخير**) فهاتان لغتان «**لعل**» و«**لعل**» بفتح اللام الأخيرة وكسرها، (**والحذف**) ثابت للام (**في الأول**) (و) (**الثبت**) (**الكثير**) له وهو فهاتان لغتان أيضاً، فإذا ضربت حالتي فتح اللام الأخيرة وكسرها في حالة حذف اللام الأولى في ثبوتها، خرج لك منه أربع لغات، وهي: لعلَّ ولعلِّ وعلَّ وعلِّ بفتح اللام الأخيرة وكسرها فيهن.

(1) مغني اللبيب (ج2/ ص532 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

42 ـ وَإِنَّمَا جرَّ بِهَا عُقَيْلُ كَذَاكَ لَوْلاَ جَرُّهَا قَلِيلُ

(وإنما جر بها) أي: بـ «لعل» أي: وإنما يجعل «لعل» حرف جر قوم من العرب يقال لهم **(عقيل)** بصيغة التصغير. قال في «**التسهيل**»(1): والجر بـ «لعل» ثابتة الأول أو محذوفته، مفتوحة الأخير أو مكسورة لغة عقيلية. وقال في «**شرحه**»: وأما الجر بـ «لعل» فروى أبو زيد أن بني عقيل يجرون بها مفتوحة الأخير أو مكسورته، ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

لَعلَّ اللَّهِ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جِهاراً مِنْ زُهَيْرٍ أو أُسَيْدِ

بجر الاسم الكريم بـ «لعل». ويمكنني، أي: يقدرني. وأُسَيْد بصيغة التصغير علم رجل. وروى الفراء أيضا الجر بـ «لعل» محذوفة الأول وأنشد على ذلك قول الراجز:

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولاَتُهَا يُدلِلنا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

فجر صروف.

«تنبيه»:

هذه اللغة الأربع المفهومة من كلام الناظم هي التي يجر بها، ولا يجوز الجر ببقية لغاتها، قاله في «**التصريح**»(2). وهي عشر لغات على ما قال في «**التسهيل**»(3). ونصه: ويقال في «لعل» عل ولعن وعن ولان وأن ورعن ورغن ولعن ولعلت، وأشهرها «لعل» وأقلها استعمالاً «لعلت».

(كذاك لولا جرها) المدخولة من الضمائر المتصلة **(قليل)** كقوله:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهوِ

(1) شرح التسهيل (ج1/ ص420)، وانظر (ج1/ ص428) منه أيضا.
(2) انظر «التصريح بمضمون التوضيح» للعلامة الأزهري (ج2/ص3).
(3) شرح التسهيل (ج1/ ص420).

وقوله:

أَوْمَتْ بِعَيْنِهَا مِنَ الْهَوْدَجِ   لَوْلَاكَ هَذَا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ

وقوله:

وَلَوْلَاهُ مَا قُلْتُ لَدَيَّ الدَّرَاهِمُ   عَلَى شِرَاءِ الزَّيْتِ فِي كُلِّ جُمْعَةٍ

والأكثر فيها أن يقال: ولولا أنا ولولا أنت ولولا هو، بانفصال الضمير فيهن قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: 31].

المسألة الثانية من المسائل الأربع

في بيان حكم الجار والمجرور والواقع بعد المعرفة والنكرة

وأخر هذه المسألة عن الأولى لأن هذه من تلك بمنزلة الجزء من الكل.

43 ـ وَحُكْمُهُ كَحُكْمِ جُمْلَةٍ جَرَى   بَعْدَ مُعَرَّفٍ وَمَا قَدْ نُكِّرَا

(وحكمه) مبتدأ والضمير للمجرور **(كحكم)** أي: مثل حكم **(جملة)** خبرية مشروطة بالشروط المتقدمة، وجملة **(جرى)** خبر المبتدأ، أي: وحكم المجرور جرى ووقع كحكم جملة، فكما تكون صفة بعد نكرة محضة، وحالاً بعد معرفة محضة، ومحتملة الوجهين بعد غير المحض منهما، كذلك يكون المجرور أيضاً حال كونه واقعاً **(بعد)** اسم **(معرف)** محض أو غيره.

(و) بعد **(ما قد نكرا)** أي: الاسم الذي قد كان نكرة محضة أو لا، بمشباه[1] وقوعه بعد النكرة المحضة وصفاً، كقولهم: رأيت طائراً على غصن، فـ «على غصن» في محل نصب على أنه صفة لـ «طائر» لكونه نكرة محضة. والغصن ـ بضم الغين المعجمة ـ ما لان من فروع الشجرة، وجمعه أغصان.

---

(1) كذا في النسخة، ولعلها بمشابه.

ومثاله بعد المعرفة المحضة قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: 79] فـ «في زينته» في موضع نصب على الحال، لأنه وقع بعد معرفة محضة وهي الضمير المستتر في «خرج»، أي: خرج قارون حال كونه متزيناً على تفسير المعنى، أو كائنا في زينته على تفسير الإعراب.

ومثال المحتملة الوصفية والحالية بعد غير المحض منهما: يعجبني الزهر في أكمامه، ونحو: هذا ثمر يانع على أغصانه. لأن الزهر في المثال الأول معروف بـ «ال» الجنسية، فهو قريب من النكرة. و«ثمر» في المثال الثاني موصوف بـ «يانع» فهو قريب من المعرفة، فيجوز في كل من الجار والمجرور في المثالين أن يكون صفة وأن يكون حالا.

والأكمام جمع كم ـ بكسر الكاف ـ: وعاء الطلع وغطاء النَّوْر، وقال ابن حجر: هو بضم الكاف ومن قال بالكسر فلعله لغة. والثمر بالمثلثة وفتح الميم، واليانع: النضج، والزهر: جمع أزهر وهو النَّوْر الأصفر، قاله سيدي بيروك بن عبد الله رحمه الله في «**شرحه الصغير على المجرادية**»[1].

(1) شرح المجرادية (ص73) من اعتنائنا وفيها كلام ابن حجر أيضا.

المسألة الثالثة من المسائل الأربع

في بيان متعلق الجار والمجرور
إن وقع حالاً أو صفة أو خبراً أو صلة

وقد بينه بقوله:

44 ـ بِكَائِنٍ مُقدّرٍ أَو اسْتَقَرْ فِي صِفَةٍ أَو صِلَةٍ أَوْ فِي الْخَبَرْ

(بكائن) أي: علق المجرور بـ«كائن» محذوف (مقدر) أي: لا يجوز إظهاره، لأن حذفه واجب، وكذا يتعلق بما في معنى «كائن» من «ثابت» أو «حاصل» أو «مستقر» (أو) علقنه بـ (استقر) مقدر أيضاً، وكذا ما في معناه من «ثبت» أو «حصل» أو «كان» أو «وجده».

واعلم أن العلماء اختلفوا في المتعلق به والواجب الحذف، فرجح بعضهم تعلق المجرور بالوصف، واحتج بأن الأصل في الصفة والخبر والحال الإفراد، وبأن الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف، وبأن المجرور يقع في موضع لا يصلح للفعل، نحو: أما في الدار فزيد، ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: 21] لأن «أما» لا تفعل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه، ولأن «إذا» الفجائية لا تلي الأفعال على الأصح، وممن اختار هذا القول ابن مالك وابن هشام في «**التوضيح**».

وبعضهم رجح تعلقه واحتج بأن المتعلق المحذوف عامل النصب

في محل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً، وهذا القول يعضده الاتفاق على تقدير الفعل في الصلة، وممن اختار هذا القول الأخفش والفارسي والزمخشري.

قال في «**المغني**»(1): والحق عنده أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى.

قلت: والظاهر أن الناظم تبع ما في «**المغني**» إذ أتى بـ «أو» الدالة على التخيير في تعليقه بأيهما شاء مما يطابق معناه المقصود به، والله أعلم.

ثم هذا الحكم المذكور للمجرور إنما هو (**في**) مجرور (**صفة**) لموصوف (**أو**) مجرور (**صلة**) لموصوف (**أو في**) المجرور (**الخبر**) أي: الواقع خبراً لذي خبر.

45 ـ أَوْ حَالٍ اسْتَقَرَّ عَيِّنْ فِي الصِّلَةْ إِذْ هِيَ لاَ تَكُونُ غَيْرَ جُمْلَةْ

(**أو**) مجرور (**حال**) لذي حال، وقوله: (**استقر عين في الصلة**) قال بعض الفضلاء: معناه: من يريد التقدير في الصلة فليقدر «استقر» وجوبا اهـ. أي: من يريد في المجرور الصلة يقدر ما يتعلق به فليقدر «استقر» أو ما في معناه من الأفعال ولا يقدر الوصف، (**إذ هي**) أي: لأن صلة الموصول (**لا تكون غير جملة**) اتفاقاً، وإنما لا يجوز تقدير الوصف لأنه مع مرفوعه المستتر فيه مفرد حكماً لا جملة.

مثال كون المجرور صفة قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: 19] فـ «من السماء» متعلق بمحذوف تقديره: كائن أو استقر لأنه صفة للنكرة قبله.

---

(1) مغني اللبيب (ج2/ ص543 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

ومثال كونه صلة قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: 26] فيتعين تعلقه بالفعل تقديره: استقر أو ما في معناه من الأفعال، ولا يتعلق بكائن أو ما في معناه من الأوصاف لأن الصلة لا تكون إلا جملة.

ومثال كونه خبراً: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: 2] فالمجرور متعلق بمقدر كائن أو استقر.

ومثال كونه حالاً: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: 79] فـ «في زينته» حال من ضمير فاعل «خرج» كما تقدم فيتعلق بكائن أو استقر، والله أعلم.

«تنبيه»:

قال الأزهري(1): ويسمى الجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة بالظرف المستقر ـ بفتح القاف ـ لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله في غيرها بالظرف اللغوي لإلغاء الضمير.

---

(1) موصل الطلاب (ص80).

المسألة الرابعة من المسائل الأربعة التي في الباب الثاني

وهي أن المجرور يرفع فاعله جوازاً

46 ـ فِي رَفْعِهِ الفَاعِلَ فِي ذِي الأَرْبَعَةْ وَبعْدَ الاسْتِفْهَامِ والنَّفْيِ سَعَةْ

(**في رفعه**) خبر مقدم أي: في رفع المجرور، والمصدر مضاف إلى الفاعل، ومفعوله، قوله: (**الفاعل**) له إذا كان واقعاً (**في ذي**) أي: في هذه المواضع (**الأربعة**) التي هي كونه صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً، (**و**) فيما إذا وقع (**بعد**) حرف (**الاستفهام و**) بعد (**النفي**) لاعتماده عليها (**سعة**) جواز، وهو مبتدأ مؤخر، وسوغ الابتداء به تقديم الخبر مجروراً، والمعنى أنه يجوز رفع المجرور فاعلَه إذا كان صفة أو صلة أو خبرا أو حالاً، أو كان واقعاً بعد الاستفهام والنفي.

مثال رفعه إياه وهو صفة: مررت برجل في الدار أبوه، فـ «أبوه» فاعل المجرور الذي هو «الدار»، لأنه صفة لنكرة قبله وهي «رجل»، ويجوز أن يكون «أبوه» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله كما يفهم من كلام الناظم.

ومثال رفعه له إذا كان حالاً: مررت بزيد عليه جبة، فـ «جبة» فاعل بالمجرور الذي هو «عليه» لأنه حال لوقوعه بعد معرفة وهو «زيد»، ويجوز أيضاً أن تكون «جبة» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله.

ومثال رفعه له إذا كان صلة: جاء الذي في الدار أبوه، فـ «في الدار» صلة «الذي» متعلق بفعل محذوف وجوباً، و«أبوه» فاعل بالمجرور.

ومثاله إذا كان خبراً: زيد في الدار أبوه، ف «في الدار» خبر المبتدأ وهو «زيد»، و«أبوه» فاعله أو مبتدأ وخبره المجرور قبله.

ومثاله بعد الاستفهام، قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: 10] ف «شك» فاعل المجرور لاعتماده على همزة الاستفهام، أو مبتدأ، والمجرور خبره.

ومثاله بعد النفي، أشار إليه الناظم رحمه الله بقوله:

47 ـ تَقُولُ مَا فِيهِ ارْتِيابٌ فَارْتِيابْ ... فَاعِلُ فِيهِ إِذْ عَنِ اسْتَقَرَّ نَابْ
48 ـ أَوْ مُبْتَدَا وَخَبرٌ قَدْ سَبَقَا ... وَالأَخْفَشُ الوَجْهَانِ عَنْهُ أُطْلِقَا

(تقول) أيها المعرب في مثال المجرور الرافع لفاعله إذا كان واقعا بعد النفي: ما في الله شك، أو تقول: وجود الله تعالى **(ما فيه ارتياب)** بدليل الصنعة. والارتياب: هو الشك **(ف)** قولك: **(ارتياب)** في هذا المثال **(فاعل)** المجرور الذي هو **(فيه)** لاعتماده على حرف النفي وهو«ما» **(إذ)** المجرور **(عن استقر)** أو مستقراً محذوفاً **(ناب)** إنما يكون للمجرور رفع الفاعل، لأنه نائب عن الفعل فأعطي له عمل المنوب عنه، وهذا القول هو الراجح عن الحذاق كابن مالك، وحجته أن الأصل عدم التقديم والتأخير **(أو)** أي: وقيل ارتياب في المثال المذكور **(مبتدأ)** مؤخر **(وخبر)** عنه هو المجرور الذي **(قد سبقا)** وهو فيه في المثال. وهذا القول رجحه بعضهم أيضاً.

والحاصل أن الاسم المرفوع بعد المجرور الواقع في المواضع الأربعة، والواقع بعد الاستفهام والنفي، ذكر في **«المغني»** ثلاثة مذاهب[1]:

(1) انظرها في مغني اللبيب (ج2/ ص533 ـ 534 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالجار والمجرور، ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: أن الأرجح كونه فاعلاً، واختاره ابن مالك ووجهه بأن الأصل عدم التقديم والتأخير كما مر.

والثالث: أنه يجب كونه فاعلاً، ونقله ابن هشام الخضراوي[1] عن الأكثرين. وحيث أعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف أو المجرور؟ قولان: اختار ابن مالك الأول، واختار في «**المغني**» الثاني، وهو الذي تبع الناظم إذ قال: «ارتياب» فاعل «فيه إذ عن استقر ناب» تأمله.

(و) الإمام النحوي أبو الحسن سعيد بن مسعدة ولقبه (**الأخفش**) الأوسط[2] من البصريين، سمي به لصغر عينيه، وتوفي سنة عشر ومائتين، وقيل: سنة إحدى وعشرين ومائتين (**الوجهان**) المذكوران في المرفوع بعد المجرور وهما كونه فاعلاً بالمجرور أو مبتدأ وخبره المجرور قبله (**عنه**) أي: عن الأخفش (**أطلقا**) بالبناء للمفعول، أي: روي الوجهان عنه مطلقين فأجاز رفع المجرور الفاعل مطلقاً سواء عنده اعتمد على النفي أو الاستفهام أو لا، وسواء وقع في هذه المواضع الأربعة أو لا، وفاقاً للكوفيين، فيجوز عنده وعندهم أن يكون زيد فاعلاً بالمجرور، من نحو قولك: في الدار زيد، ولو لم يعتمد هذا المجرور، وأن يكون مبتدءا مؤخراً أو الجار والمجرور وخبره، وأوجب البصريون كلهم غير الأخفش ابتدائيته.

وقولنا في تعريف الأخفش: «الأوسط»، احترزنا به من الأخفش

---

(1) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، أبو عبد الله، من أهل الجزيرة الخضراء، كان رأساً في العربية، عاكفاً على التعليم، له: «فصل المقال في أبنية الأفعال» و«المسائل النخب» وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 646هـ. [بغية الوعاة (1/ ص267)].

(2) سبقت ترجمته.

الأكبر[1] وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد، ومن الأخفش الأصغر[2] وهو علي بن سليمان بن الفضل، فإنهما غير مرادين هنا.

ولما فرغ من أحكام المجرور شرع في الظرف، وذكر أن حكمه كحكم المجرور:

49 ـ وَالظَّرْفُ كَالْمَجْرُورِ فِي التَّعَلُّقِ وَغَيْرِهِ مِنَ الفُصُولِ السُّبَّقِ

(والظرف) بقسميه الزماني والمكاني حكمه (كـ)حكم الجار و**(المجرور في)** وجوب **(التعلق)** له بالفعل، أو ما في معناه **(و)** في **(غيره)** أي: التعلق **(من)** جميع **(الفصول)** جمع فصل، **(السبق)** جمع سابق، أي: وغير التعلق من سائر أحكام المجرور المتقدمة، فكما يكون المجرور صفة للنكرة المحضة، وحالاً من المعرفة المحضة، ومحتملاً للوصفية والحالية بعد غير المحض منها، ويتعلق بمحذوف وجوباً إذا كان صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً، ويرفع الفاعل إذا اعتمد على استفهام أو نفي، أو وقع في تلك المواضع الأربعة، أو يرفعه ولو لم يعتمد عند الأخفش، كذلك كله يكون الظرف أيضاً.

مثال تعلقه بالفعل: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: 16] فـ «عشاء» ظرف زمان متعلق بـ «جاءوا» ﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾ [يوسف: 9] فـ «أرضاً» ظرف مكان متعلق بـ «اطرحوه». وبمعنى الفعل كـ: زيد مبكر يوم الجمعة، وزيد جالس أمام الخطيب، فالظرفان متعلقان باسم الفاعل.

ومثاله إذا كان صفة: مررت بطائر فوق غصن.

---

(1) الأخفش الأكبر من كبار علماء العربية، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت. توفي رحمه الله سنة 177هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص74). ـ البلغة (ص105)].

(2) الأخفش الأصغر أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما، لم يشتهر عنه تصنيف ولا شعر. توفي سنة 315هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص167). ـ البلغة (ص125)].

وحالاً: رأيت الهلال بين السحاب.

ومحتملاً لهما: يعجبني الثمر فوق الأغصان، ورأيت ثمرة يانعة فوق الأغصان.

وخبراً: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: 42].

وصلة: ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الأنبياء: 19].

ومثال رفع الفاعل: زيد عنده مال، فـ «مال» فاعل «عنده» لأنه اعتمد على المبتدأ وهو «زيد»، ويجوز أن يكون «مال» مبتدأ مؤخر والظرف خبره، والجملة خبر زيد، والرابط الهاء من «عنده»، في نحو: عندك زيد، مما لا يعتمد فيه الظرف على شيء ووقع بعده اسم مرفوع. والقولان المذكوران في المجرور؛ فمذهب البصريين إلا الأخفش وجوب رفعه على الابتداء، والظرف خبر مقدم. ومذهب الكوفيين والأخفش جواز رفعه على الفاعلية لأنهم لا يشترطون الاعتماد.

الباب الثالث من الأبواب الأربعة

في كلمات يحتاج إليها المعرب وهي عشرون

المشتمل عليها الكتاب (**في**) ذكر تفسير (**كلمات**) كثيرة (**يحتاج إليها**) أي: إلى معرفتها (**المعرب**) يكثر في الكلام دورها ويقبح بالمعرب جهلها (**وهي**) أي: تلك الكلمات (**عشرون**) بل اثنان وعشرون كلمة، فعبارة الناظم كعبارة «**القواعد**». قال السوسي في «**شرحه**»: والواقع فيما رأيت من النسخ وهي عشرون كلمة، وتتبعتها من كلامه فوجدتها إحدى وعشرين كلمة و«أبداً» الذي استطرده في النوع الأول من الثمانية الأنواع التي قسم الكلمات إليها، وإليك النظر في ذلك.

والكلمات هي هذه: قط بالتشديد، وعوض، وأجل، وبلى، وإذا، وإذ، ولما، ونعم، وإي بالكسر، وحتى، وكلا، ولا، ولولا، وإن المكسورة الخفيفة، وأن المفتوحة المخففة، ومن، وأي، ولو، وقد، والواو، وما. فهذه الكلمات إذا عددتها تجدها إحدى وعشرين، وقلت مشيراً إلى جمعها في بيتين:

قط وعوض وأجل كلا بلى   نعم إذا لولا وإذ حتى ولا
لما وقد وإن ولو وأن وما   وإي وواو من وأي فاعلما

وهي ثمانية أنواع، عدد أبواب الجنة لا حرمنا الله منها بفضله، وستقف على تلك الأنواع في كلامه إن شاء الله تعالى مفصلة مبينة.

وقد أشار إلى النوع الأول بقوله:

أحدها ما جاء على وجه أربعة
[بل خمسة وهي: عوض، أبداً، قط، أجل، بلى]

(**أحدها**) أي: الأنواع الثمانية (**ما جاء على وجه**) أي: على معنى واحد لا غير، وهو أي: ما جاء على وجه واحد ألفاظ (**أربعة**) بل خمسة، وهي: عوض وأبداً و قط وأجل وبلى. ولعله عبر بالأربعة كما في الأصل اعتباراً بأن أبداً إنما ذكر على وجه الاستطراد، ولكن التعبير بالخمسة أولى، والله أعلم.

ثم أشار لأحدها بقوله:

50 ـ عَوْضُ افْتَحِ العَيْنَ وَثَلِّثِ الأَخِيرْ ۞ وَإِنْ أَضَفْتَهُ فَبِالفَتْحِ جَدِيرْ

(**عَوْض**) مبتدأ (**افتح**) أيها المعرب (**العين**) منه وأهمله وسكن ثانيه (**وثلث**) الحرف (**الأخير**) منه واعجمه. ومعنى تثليثه أنه يجوز بناؤه على الحركات الثلاث، فإذا قلت مثلاً: لا أفعله عوض، يجوز لك أن تبنيه على الفتح تخفيفاً، كراهة اجتماع الضمة والواو، وأن تبنيه على الكسر على أصل التقاء الساكنين، وأن تبنيه على الضم حملاً على «قَبْلُ» و«بعدُ»، وبني لشبهه بالحرف في الإبهام، لأنه يقع على كل زمان متأخر. ومحل بنائه إن لم يضف (و) أما (**إن أضفته**) أي: عوض (**فبالفتح**) متعلق بقوله: (**جدير**) أي: حقيق، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو حقيق بالإعراب والنصب على الظرفية، نحو: لا أفعله عوض العائضين، كما تقول: دهر الداهرين.

وللثاني بقوله:

51 ـ وَأَبَداً ظَرْفَانِ لِلْمُسْتَقْبَلِ ۞ اسْتَغْرَقَاهُ قَطُّ بِالعَكْسِ اجْعَلِ

52 ـ بِفَتْحِ قَافِهِ وَضَمِّ الطَّاءِ ۞ مُشَدّداً فِي اللُّغَةِ الفُصْحَاءِ

(**وأبداً**) فهو معطوف على المبتدأ وقوله: (**ظرفان للمستقبل**) بفتح

الموحدة خبر المبتدأ، وما عطف عليه وما بينهما اعتراض، أي: عوض وأبداً ظرفان لما يستقبل أي: يأتي من الزمان (**استغرقاه**) أي: استغرق عوض وأبداً الزمان المستقبل، فيقال في كل واحد منهما: ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان، فمعنى قولك: هذا الشيء لا أفعله عوض، لا يصدر مني فعله في جميع أزمنة المستقبل وهو ملازم للنفي بخلاف أبداً، فلا يبنى ولا يختص بالنفي نحو: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ﴾ [الطلاق: 11].

«تنبيه»:

إنما سمي الزمان عوضاً لأنه كلما ذهبت منه مدة عوضتها مدة أخرى، أو لأنه يعوض منه ما سلف على زعم العرب، وهو زعم فاسد واعتقاد باطل.

والثالث بقوله:

(**قط**) مفعول مقدم (**بالعكس**) لعوض (**اجعل**) فعل أمر، أي: اجعل أيها المعرب «قط»، أي: صيره بعكس عوض وأبداً في المعنى، فهو ظرف لاستغراق ما مضى ووقع من الزمان ملازم للنفي، نحو: هذا الشيء ما فعلته **قط**، أي: لم يصدر مني فعله في جميع أزمنة الماضي. واشتقاقها من القط وهو القطع، فمعنى ما فعلته **قط** ما فعلته فيما انقطع من عمري لانقطاع الماضي عن الحال والاستقبال، فلا يستعمل إلا في الماضي، وقول العامة: لا أفعله قط، لحن.

ثم أشار إلى اللغة الفصيحة عند العرب في ضبطه فقال: (**بفتح قافه وضم الطاء**) منه حال كون الطاء (**مشددا في اللغة الفصحاء**) من اللغات الخمس التي اشتمل عليها. والثانية: بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على أصل التقاء الساكنين. والثالثة: اتباع القاف للطاء في

الضم. والرابعة: تخفيف الطاء مع الضم. والخامسة: تخفيف الطاء مع السكون.

قال أبو القاسم الزجاجي في «**إيضاح أسرار الحروف**»: من تأليف اللغة هي العربية التي فضل الله عز وجل بها العرب وأنطقهم بها فهي لغتهم كما أن لكل قوم لغة يتكلمون بها اهـ.

وأشار للرابع بقوله:

53 ـ حَرفُ أَجَلْ تَصْدِيقَ إِخْبَارٍ جَلاَ ....

(**حرف أجل**) بفتح الهمزة والجيم وسكون اللام، ويقال فيها: بجل بالموحدة (**تصديق أخبار**) المخبر، فقوله: حرف أجل: مبتدأ. وتصديق: منصوب مفعول مقدم بقوله (**جلا**) أي: ظهر، والجملة خبر، أي: حرف أجل ظهر تصديق خبر المخبر، فيقال فيه: حرف تصديق للمخبر، مثبتاً كان الخبر أو منفياً، يقال في الإثبات: جاء زيد، وفي النفي: ما جاء زيد. فتقول في جواب كل منهما تصديقا للمخبر: أجل، أي: صدقت، هذا قول الزمخشري وابن مالك وجماعة[1]. وقيل: إنها كـ «نعم» وعليه جرى في «**المغني**»[2]، فتكون حرف تصديق بعد الخبر، ووعد بعد الطلب، وإعلام بعد الاستفهام، فتقع بعد نحو: ما قام زيد، واضرب زيداً، أو أقائم زيد؟

وللخامس بقوله:

.... حَرْفُ بَلَى جَوابُ نَفْيٍ مُسْجَلاَ

(**حرف بلى إيجاب نفي**) أي: كلام نفي، يقال فيها: حرف

(1) انظر موصل الطلاب (ص91).

(2) قال في مغني اللبيب: «أجل: بسكون اللام حرف جواب مثل نعم» (ج1/ ص54 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

لإيجاب الكلام المنفي، ولا تقع بعد المثبت بل تختص بالنفي، فتفيد إبطاله وثبوت الكلام المنفي (مسجلا) أي: مطلقا سواء كان النفي مجردا من الاستفهام أو مقروناً به، وسواء كان الاستفهام حقيقياً أو توبيخياً أو تقديرياً.

فمثال وقوعها بعد النفي المجرد قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن: 7] ف «بلى» هنا أبطلت النفي، وأثبتت البعث الذي نفاه الكفار.

ومثال وقوعها بعد النفي المقرون بالاستفهام الحقيقي قول القائل: أليس زيد بقائم؟ فتقول: بلى.

ومثال وقوعها بعد النفي المقرون بالاستفهام التوبيخي قوله تعالى: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: 80] ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: 3].

ومثال وقوعها بعد النفي المقرون بالاستفهام التقريري قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الملك: 8، 9] ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: 172] أي: بلى أنت ربنا.

والحاصل أن «بلى» توجب الكلام المنفي، أي: تصيره موجباً بعد أن كان منفياً، فهي مخالفة لـ «نعم» لأنها تقرر الكلام الذي قبلها، نفياً كان أو إيجاباً، ولهذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه في قوله تعالى: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ ولو قالوا: «نعم» لكفروا، أي: لأنهم قالوا حينئذ لست بربنا.

النوع الثاني ما جاء على وجهين وهو

[إذا]

ما جاء من هذه الكلمات على وجهين، أي: معنيين وهو «إذا» بغير نون، فأحد وجهيها أن تكون حرف مفاجأة وسيأتي، والثاني أن تكون ظرفاً كما أشار إليه بقوله:

54 ـ مُسْتَقْبَلٌ ظَرْفٌ «إِذَا» شَرْطاً يَجُرْ جَـوَابُـهُ يَـنْـصِـبُـهُ فَـلاَ يَـضُـرْ

(**مستقبل ظرف**) خبر مقدم (إذا) مبتدأ مؤخر، أي: لفظ «إذا» ظرف مستقبل، أي: دال على ما يستقبل من الزمان غالباً (**شرطاً**) له (**يجر**) إذا الذي هو ظرف مستقبل شرطاً له بإضافة إليه (**جوابه**) مبتدأ، وجملة (**ينصبه**) خبره، والضميران لإذا، أي: جواب «إذا» ينصب إذا، والمعنى أن الناصب لمحل «إذا» الظرفية هو جوابه على الصحيح (**فلا يضر**) كون الجواب ناصباً له مع تأخيره عنه في اللفظ، لأن الأصل في «إذا» التأخير عن جوابه العامل فيه، وذلك نحو: إذا جاء زيد أكرمته، فـ «إذا» ظرف للمستقبل، وجملة «جاء زيد» **شرطه في محل خفض مضاف** إليه «إذا»، والمضاف خافض للمضاف إليه، وجملة «أكرمته» جواب «إذا»، وفعل الجواب هو الناصب لمحل «إذا». فـ «إذا» مقدمة من تأخير، والأصل: أكرمتك إذا جاء زيد، ومن غير الغالب أن تكون «إذا» للماضي كما سيأتي للناظم، وأن تكون ظرفا للحال نحو: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: 1]، وأن تكون لغير الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾ [الشورى: 37]، فلا يكون لها شرط ولا جواب ولا تضاف لما بعدها، والتقدير: هم يغفرون وقت غضبهم. وتنصب بما لا يكون لها جواباً، تقدم عليها أو تأخر عنها.

55 ـ وَاخْتَصَّ ذَا بِالْجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةْ وَذُو الْـمُـفَـاجَـأَةِ بِـالاِسْـمِـيَّـةْ

(**واختص**) هـ(ذا) الظرف المذكور، يقال: اختصه بالشيء خصه به فاختص وتخصص لازم ومتعد ذكره في «**القاموس**»[1]. واختص «إذا» الذي هو ظرف مستقبل (بـ) الدخول على (**الجملة الفعلية**) أي: على الأصح، ومعنى اختصاصه بها أنه لا يدخل على غيرها، لكن دخوله على الماضي أكثر من دخوله على المضارع، فمن دخوله على الماضي قولك:

---

(1) القاموس المحيط (ج 1/ ص839).

إذا جاء زيد جاء عمرو، ومن دخوله على المضارع قولك: إذا يقوم زيد يقوم عمرو، وقد اجتمع في قول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي(1):

والنفسُ راغبةٌ إذا رغَّبْتَهَا وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تقْنَعُ

وأما نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: 1]، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: 1] ونحو ذلك مما دخلت فيه على الاسم، فمحمول على إضمار الفعل، ويكون الاسم الذي دخلت عليه فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، وإذا انفطرت السماء انفطرت، كما قالوا في ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: 128] ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: 6].

(و) اختص «إذا» (ذا) أي: صاحب **(المفاجأة)** وهي التي يقع المبتدأ بعدها، يقال لها: إذا الفجائية لِدلالته على الفجأة وهي الهجوم والبغتة (بـ) الدخول على الجملة **(الاسمية)** على الأصح فلا يحتاج إلى الجواب، والغرض من الإتيان به الدلالة على أن ما بعده يحصل بعد وجود ما قبله على سبيل المفاجأة والبغتة، ومعناه: الحال لا الاستقبال، نحو: خرجت فإذا الأسد بالباب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: 108] «فإذا» حرف مفاجأة وهي مبتدأ، و«بيضاء» خبره.

واختلف في الفاء الداخلة عليها، فقال المازني(2) والفارسي

---

(1) هو خويلد بن خالد بن محرِّث، أبو ذؤيب الهذلي، شاعر مخضرم، سكن المدينة وشارك في الغزو والفتوحات، مات بمصر رحمه الله سنة 28هـ. [طبقات فحول الشعراء (ص123)]

(2) هو بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان المازني، إمام في النحو والأدب، درس عليه المبرد. قال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو. له: «التصريف» و«علل النحو» وغيرهما، توفي رحمه الله سنة 249هـ [ـ بغية الوعاة (ج1/ ص463). ـ البلغة (ص52)].

وجماعة: زائدة لازمة. قال الزجاج: دخلت للربط كما في جواب الشرط، وقيل: عاطفة.

وقد اجتمع «إذا» الشرطية و«إذا» المفاجأة في قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: 25] فـ «إذا» الأولى شرطية وليتها جملة فعلية. والثانية فجائية وليتها جملة اسمية.

56 ـ وَالْخُلْفُ فِيهِ هَلْ يُعَدُّ حَرْفَا أَوْ لِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ ظَرْفَا

(والخلف) ـ بضم الخاء وسكون اللام ـ اسم مصدر بمعنى الخلاف، أي: والخلاف بين النحويين حاصل **(فيه)** أي: في «إذا» الفجائية **(هل يعد)** عندهم **(حرفاً)** من الحروف **(أو)** اسماً، وعلى القول باسميته فاختلف هل يعد **(لمكان أو زمان ظرف)** أي: هل يعد ظرفاً لمكان أو ظرفاً لزمان؟ فتلخص أن فيه ثلاثة أقوال[1]؛ ذهب إلى الأول: الأخفش والكوفيون واختاره ابن مالك. وإلى الثاني: ـ وهو ظرف مكان ـ المبرد والفارسي وابن جني، وعُزي إلى سيبويه واختاره ابن عصفور. وإلى الثالث: الزجاج والرياشي[2] واختاره الزمخشري.

والصحيح الأول. ويستشهد له بقولهم: خرجت فإذا إن زيداً بالباب، بكسر «إن» فلو كانت «إذا» ظرف مكان أو زمان لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب، وأن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن تكون ظرفاً تعين أن تكون حرفاً، والله تعالى أعلم.

---

(1) انظرها في موصل الطلاب (ص96).

(2) هو عباس بن فرج، أبو الفضل الرياشي، إمام نحوي لغوي، راوية للأشعار، كان يحفظ كتب الأصمعي، وكان المازني يقول: «قرأ علي الرياشي الكتاب وهو أعلم به مني»، له: «ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب» وغيره. توفي رحمه الله سنة 275هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص27). ـ البلغة (ص95)].

النوع الثالث ما جاء على ثلاثة أوجه وهي [إذ، لما، نعم، إي، حتى، كلا، لا]

ما جاء من هذه الكلمات (على ثلاث أوجه) أي معان، وهو أي: (ما جاء) سبعة ألفاظ وهي: إذ، ولما، ونعم، وإي، وحتى، وكلا، ولا. ثم أخذ في بيانها فقال:

57 ـ إِذْ ظَرْفُ مَا مَضَى وَتَلْقَى الْجُمْلَتَيْنْ كَسَادَ إِذْ شَبَّ وَإِذْ هُوَ دُوَيْنْ

58 ـ وَقَدْ تَلِي الآتِي كَمَا تَلِي الْمُضِي إِذَا وَكُلُّهَا بِمَنْزِلِ الْمُضِي

59 ـ وَحَرْفُ تَعْلِيلٍ بِهِ الْقُرْآنُ قَدْ جَاءَ وَحَرْفُ فَجْأَةٍ نَظْماً وَرَدْ

(إذ ظرف ما مضى) من الزمان غالباً (وتلقى) أي: وتصاحب «إذ» (الجملتين) الاسمية والفعلية، بأن تدخل عليهما وتضاف إليهما، نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: 26] ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: 86] ثم مثل لهما بقوله: وذلك (كـ) قولك (ساد) محمد ﷺ جميع الخلق، أي: فاقهم شرفاً وفضلاً بالحكم الأزلي (إذ شب) من الشباب، أي: زمان كونه شاباً (و) سادهم (إذ هو دوين) تصغير دون، أي: زمان كونه دون الشباب، فجملة «شب» فعلية مركبة من فعل وفاعل مستتر في محل خفض لإضافة «إذ» إليها. وجملة هو «دوين» اسمية مركبة من مبتدأ وخبر في محل خفض كذلك.

(وقد) تخرج «إذ» عن كونها ظرفاً لما مضى على وجه القلة و(تلي) «إذ» (الآتي) أي: المضارع فتكون حينئذ ظرفاً للمستقبل، نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ﴾ [غافر: 70 ـ 71] فـ «إذ» هنا بمعنى «إذا»، لأن العامل فيها فعل مستقبل وهو «يعلمون»، هذا مذهب ابن مالك وطائفة. وسيأتي في الشرط الثاني أنها بمنزلة الماضي وهو مذهب الجمهور.

(كما) قد (تلي) الماضي (إذا) أي: كما تخرج «إذا» عن كونها ظرفا للمستقبل فتلي الفعل الماضي على وجه القلة، فتكون حينئذ ظرفا

لما مضى من الزمن، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: 11] وقوله: «الآتي» و«الماضي» هما مفعولان بالفعلين الواقعين قبلهما. ومشى فيها على مذهب من يقدر الفتحة على آخر المنقوص للضرورة، **(وكلها)** أي: وكل «إذ» الكائنة ظرفا للزمان المستقبل في ظاهر الكلام كائن **(بمنزل)** أي: بمثابة **(المضي)** أي: الواقع عند الجمهور فيكون عندهم ظرفاً لما مضى لأنهم ينزلون المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع اعتباراً لتحقق وقوعه.

ولما قرر في «**المغني**» الوجه الأول من أوجه «إذ» قال ما نصه(1): «الوجه الثاني: أن تكون اسما للزمان المستقبل، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: 4] والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [ق: 20] أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ﴾ [غافر: 70، 71] فإن «يعلمون» مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التسويف عليه وقد عمل في «إذ» فيلزم أن يكون بمنزلة إذا» اهـ.

وما احتج به لغير الجمهور من هذه الآية نظر فيه في «**الشرح**» منتصرا للجمهور فقال: «لا مانع من أن يتأول هذا بما تأول به الجمهور ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ فيقال: إنه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع، وحرف التسويف ليس بِصَادٍّ عن ذلك» اهـ. وانظر «**حاشية الدماميني**(2) **على «المغني»**».

(1) مغني اللبيب (ج1/ ص222 ـ 223 ـ بحاشية الدسوقي ـ).
(2) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر القرشي المخزومي السكندري، الشيخ بدر الدين الدماميني، عالم وأديب نحوي، له معرفة بالشروط، مشارك في الفقه وغيره، له: «حاشية على المغني» و«شرح التسهيل» وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 828هـ. [كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج (ج2/ ص125)].

(و) الوجه الثاني من أوجه «إذ» أنه يقال فيه **(حرف تعليل)** بالعين المهملة **(به)** أي: بكونه للتعليل **(القرآن)** العظيم **(قد جاء)** يعني في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: 39] ف «إذ» هنا تعليلية، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب كما ينفع الواقعين في أمر صعب تعاونهم على تحمل أثقاله **(إذ ظلمتم)** أي: لأجل ظلمكم في الدنيا. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: 16] أي: لأجل اعتزالكم إياهم.

واختلف في «إذ» هذه، هل هي حرف بمنزلة لام التعليل أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ، فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء، اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب؟ قولان.

(و) الوجه الثالث من أوجه «إذ» أنه يقال فيه: **(حرف فجأة)** بوزن همزة إذا وقعت بعد بينا أو بينما، نحو: بينا أنا في ضيق إذ جاء الفرج، وبينما أنا في الأكل إذ جاء زيد، **(نظماً ورد)** أي: ورد «إذ» الذي هو حرف فجأة في نظم وهو قول الشاعر:

اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيراً وارْضَيَنَّ بِهِ   فبينما العُسْرُ إذ دَارَتْ مَيَاسِرُ

وهل «إذ» هذه ظرف مكان، أو ظرف زمان، أو حرف بمعنى الفجأة، أو حرف زائد للتوكيد؟ أقوال.

الكلمة الثانية «لما» وقد أشار إلى الوجه الأول من أوجهها بقوله:

60 ـ حَرْفُ وجودٍ لِوُجودٍ لَمَّا   فِي نَحْوِ لَمَّا جِئْتُ جَاءَ الأَسْمَى

(حرف وجود لوجود) خبر مقدم **(لما)** بفتح اللام وتشديد الميم مبتدأ مؤخر، أي: «لما» حرف يدل على وجود شيء لأجل وجود غيره **(في نحو)** قولك: **(لما جئت)** بالحركات الثلاث على التاء جوازا **(جاء)**

الشخص (**الاسمى**) أي: الأرفع فهو اسم تفضيل من السمو الذي هو العلو والارتفاع، فوجود مجيء الاسمى لأجل وجود مجيء المتكلم المدلول عليه بالتاء إن ضمت، أو المخاطب إن فتحت، والمخاطبة إن كسرت، ونحو، لما قام زيد قام عمرو، فوجود قيام عمرو لوجود قيام زيد، ونحو: لما جاءني أكرمته، فوجود الإكرام لوجود المجيء.

61 ـ وَاخْتَصَّ بِالْمَاضِي وَقِيلَ إِنَّهُ ظَرْفٌ بِمَعْنَى الْحِينِ وَانْوِ وَهْنَهُ

(**واختص**) لما الوجودية (بـ) الدخول على الفعل (**الماضي**) على الأصح واقتضى جملتين، وجدت الثانية لوجود الأولى كما بيناه بالأمثلة، وكونها حرفاً هو الصحيح وهو مذهب سيبويه.

(**وقيل**) أي: وقال الفارسي وابن السراج وابن جني (**إنه**) أي: «لما» (**ظرف**) للزمان (**بمعنى الحين**) الذي هو اسم زمان مبهم، وعلى هذا القول فالمعنى في مثال الناظم: حين جئت جاء الأسمى، فيقتضي مجيئهما في زمان واحد وهو غير لازم، فيقتضي ذلك ضعف قولهم، فلذلك قال (**وانو**) أي: اعتقد أنت (**وهنه**) أي: ضعف القول بأنها اسم الزمان بمعنى «حين» لاقتضائه لزوم وقوع الجملتين في وقت واحد مع أنه غير لازم.

62 ـ وَحَرْفُ جَزْمٍ نَفْيُهُ الْمُضَارِعَا يَقْلِبُ مَعْنَاهُ مُضِيّاً وَقَعَا
63 ـ مُتَّصِلَ النَّفْيِ بِوَقْتِ الْحَالِ مُنْتَظِرَ الثُّبُوتِ فِي الْمَآلِ

(و) الوجه الثاني من أوجه «لما» أنه يقال فيه: (**حرف جزم**) إذا دخلت على المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: 8] فـ «يذوقوا» مجزوم بـ «لما» (**نفيه**) مبتدأ أو خبر وضميره لـ «لما»، و(**المضارعا**) مفعول بالمصدر على حذف مضاف، تقديره: نفي «لما» حدث المضارع، أي: معناه (**يقلب**) من فعل وضمير المستتر الراجع لنفي ومعموليه وهما قوله (**معناه**) و (**مضيا**) خبر المبتدأ (**وقعا**) يحتمل أنه

بدل من «مضياً» وهو الأظهر أو نعته، والمعنى: أن نفي «لما» لمدلول المضارع يقلب، أي: يحول المضارع الذي هو الاستقبال ويصيره ماضياً، أي: واقعاً في الزمان الماضي حال كون المضارع الذي دخل عليه «لما» **(متصل النفي)** لمدلوله، أي: مستمر، عدم معين **(بوقت)** أي: زمان **(الحال)** وهو الآن، وحال كونه أيضاً **(منتظر الثبوت)** أي: متوقع ثبوت مدلوله **(في المآل)**، أي: في الاستقبال وحينئذ فمعنى ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: 8] ـ والله أعلم ـ أن الكفار لما يذوقوا العذاب في ما مضى، واستمر نفي ذوقهم إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع، أي: منتظر وقوعه في المستقبل.

64 ـ وَحَرْفُ الاسْتِثْنَاءِ عِنْدَ مَنْ شَدَا　　لَـمَّـا عَـلَـيْـهَـا حَـافِـظٌ مُـشَـدَّدَا

والوجه الثالث من أوجه «لما» أنه يقال فيه: **(حرف الاستثناء)** بمنزلة «إلا» الاستثنائية **(عند من شدا)** أي: عند من قرأ قوله تعالى: (﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾) [الطارق: 4] حال كونه «لما» **(مشددا)** ميمه وهي قراءة ابن عامر[1] وعاصم[2] وحمزة وأبي جعفر[3]، فالمعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ، فإن «ما» نافية و«لما» بمعنى «إلا».

قال أبو العباس السوسي في «**شرح القواعد**»: وتدخل على الجملة الاسمية كما في الآية المذكورة، وعلى الماضي لفظاً لا معنى، نحو: أنشدك الله لما فعلت، أي: ما أسألك إلا فعلك اهـ.

---

(1) هو عبد الله بن عامر بن يزيد، أبو عمران، أحد القراء السبعة، كان صدوقاً في رواية الحديث. توفي رحمه الله سنة 118هـ. [«طبقات القراء السبعة(ص75)].

(2) هو عاصم بن أبي النجود، بهدلة الكوفي، أبو بكر، أحد القراء السبعة، تابعي ثقة في القراءات. توفي رحمه الله سنة 127هـ. [طبقات القراء السبعة (ص84)].

(3) هو يزيد بن القعقاع القاري نسبة إلى موضع بالمدينة يسمى قارى، تابعي جليل، أخذ عن ابن عباس رضي الله عنهما وأبي هريرة رضي الله عنه، وهو أحد القراء العشرة. توفي رحمه الله سنة 130هـ. [طبقات القراء السبعة (ص104)]

وقال الأزهري(1): وهي لغة هذيل فإنهم يجعلون «لما» بمعنى «إلا» ولا التفات إلى إنكار الجوهري(2) ذلك حيث قال: إن «لما» بمعنى «إلا» غير معروف في اللغة، وسبقه الفراء إلى ذلك وأبو عبيدة(3). وما أنكره حكاه الخليل وسيبويه والكسائي، ومن حفظ حجة مقدم على من لم يحفظ والمثبت مقدم على النافي.

الكلمة الثالثة «نعم» بفتحتين على الأصح وقد أشار إلى أحد أوجهها بقوله:

65 ـ وَحَرْفُ تَصْدِيقٍ نَعَمْ بَعْدَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ الاِسْتِفْهَامِ لِلإِعْلاَمِ قَرّ

66 ـ لِلوَعْدِ بَعْدَ طَلَبٍ إِي كَنَعَمْ كَإِي وَرَبِّي خُصِّصَتْ إِي بِالقَسَمْ

(**وحرف تصديق**) خبر مقدم و(**نعم**) مبتدأ مؤخر، أي: و«نعم» حرف تصديق للمخبر حالة كونه واقعا (**بعد الخبر**) المثبت نحو: قام زيد. والمنفي نحو: ما قام. فتقول مصدقاً لذلك الخبر: نعم، أي: الأمر كذلك.

وإلى الوجه الثاني بقوله (و) «نعم» حالة كونه واقعاً (**بعد الاستفهام**) حرف (**للإعلام قر**) بمعنى ثبت وبه تعلق المجرور قبله، أي: يقال فيه: حرف إعلام لأنه دال على إعلام المستخبر، نحو أن يقال لك: أزيد قائم؟ أو هل زيد قائم؟ فتقول: نعم. ومن مجيئها للإعلام بعد

(1) موصل الطلاب (ص100).

(2) هو إسماعيل بن حماد، أبو نصر الجوهري، كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلما، أصله من فاراب من بلاد الترك، وهو صاحب كتاب الصحاح المسمى «تاج اللغة وصحاح العربية». توفي رحمه الله سنة 400هـ [ـ بغية الوعاة (ج1/ ص446). ـ البلغة (ص49)].

(3) هو معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، أبو عبيدة النحوي، من أئمة العلم والأدب واللغة، له: «نقائض جرير والفرزدق» و«مجاز القرآن» وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 209هـ [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص294). ـ البلغة (ص182)].

الاستفهام قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: 44].

وإلى الثالث بقوله (للوعد) أي: «نعم» يقال فيه: حرف وعد، أي: حرف دال على وعد المتكلم به للطالب حالة كونه واقعا (بعد طلب) نحو أن يقال لك: أحسن إلى فلان، فتقول: نعم. فهو حرف وعد دال على وعدك للقائل بالإحسان إلى فلان. والله سبحانه أعلم.

الكلمة الرابعة «إي» بكسر الهمزة وسكون الياء سكوناً ميتاً وقد أشار إليها بقوله: (أي) حرف جواب (كنعم) أي: مثل «نعم» في الأوجه الثلاثة فيكون لتصديق الخبر، ولإعلام المستخبر، ولوعد الطالب. فيقع بعد نحو: قام زيد، وما قام زيد، وهل قام زيد؟ واضرب زيداً، كما يقع «نعم» بعد ذلك هذا مقتضى التشبيه.

وقال ابن الحاجب[1]: إنما تقع بعد الاستفهام خاصة، يعنى أنه لا يكون إلا إعلاما للمستخبر وذلك (كـ) قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ﴾ (إِي وَرَبِّي) ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: 53].

(وخصصت أي) وامتازت عن «نعم» (بـ) كونها مع (القسم) أي: لا يجاب بها إلا مع القسم وهو اليمين كما مثل، فتفارق «نعم» من هذه الحيثية.

الكلمة الخامسة «حتى»، وإلى الوجه الأول من وجوهها الثلاثة أشار بقوله:

٣ ـ وَجَرَّ حَتَّى اسْماً صَرِيحاً كَإِلَى ... مَعْنىً كَذَا فِي جَرِّهَا الْمُؤَوَّلاَ
٤ ـ مِنْ أَنْ وَآتٍ تَارَةً وأُخْرَى ... كَكَيْ كَجُدْ حَتَّى تَحُوزَ فَخْرَا

---

(1) انظر الكافية عند كلامه عن «حروف الإيجاب»، ونصه: ((و«إي»: إثبات بعد الاستفهام)).

69 ـ وَقِيلَ قَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى إِلاَّ وَجَاءَ فِي شِعْرِهِمُ الْمُحَلاَّ

(وجر) فعل ماض (حتى) فاعله (اسماً صريحاً) مفعوله ونعته، والمعنى أن «حتى» تجر الاسم الصريح الظاهر فتكون (كإلى معنى) أي: مثل «إلى» في المعنى، فتدل على انتهاء الغاية كما يدل عليه «إلى»، نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: 5] و«حتى» حين(1).

وهل مجرورها داخل فيما قبلها أو خارج عنه، أو داخل تارة وخارج أخرى؟ أقوال.

قال السوسي: ومجرور «حتى» داخل فيما قبلها، إلا أن تقوم قرينة تدل على خلاف ذلك، ويشترط في مجرورها أن يكون جزءا مما قبلها أو ملاقياً لآخر جزء، فمن الأول: أكلت السمكة حتى رأسها. ومن الثاني: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: 5]. ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها اهـ.

(كذا) أي: كما تكون «حتى» الجارة للاسم الصريح بمعنى «إلى»، «كذا» تكون بمعنى «إلى» أيضاً (في) حالة (جرها) أي: جر «حتى» الاسم (المؤول) أي: المنسبك (من أن) مضمرة وجوباً. (و) من (آت) أي: فعل مضارع (تارة) أي: مرة، وجمعها تارات وتِيَر بكسر أوله وفتح ثانيه، أي: إنما تكون «حتى» بمعنى «إلى» مع جرها للاسم المؤول من «أن» والمضارع في بعض المرات، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها. (و) تكون «حتى» مرة (أخرى ككي) أي: مثل «كي» التعليلية وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها.

مثال كونها بمعنى «إلى» الغائية: لأسيرن حتى تطلع الشمس، والأصل «حتى أن تطلع» بـ «أن» والفعل المضارع فيسبكان بالمصدر

---

(1) المقصود أن «حتى» بمعنى «حين» في الآية الكريمة.

فيقال: حتى طلوعها، فـ «حتى» هنا بمعنى «إلى» لأن ما بعدها وهو الطلوع غاية لما قبلها وهو السير. ومثله ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: 91] أي: «حتى أن يرجع» فيؤول «أن» والفعل بالمصدر، فيقال فيها: حتى رجوع موسى، أي: إلى رجوعه، فما بعد «حتى» وهو رجوع موسى غاية لما قبلها وهو العكوف على عبادة العجل.

ومثال كونها بمعنى «كي» التعليلية: أسلم حتى تدخل الجنة، فما قبل «حتى» وهو الإسلام علة، أي: سبب لما بعدها وهو دخول الجنة. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ﴾ [البقرة: 217].

وقد مثل الناظم رحمه الله لكونها بمعنى «كي» بقوله: وذلك (كـ) قولك: (جد) أنت بالخير (حتى تحوز) أي: تحوز: تجمع وتضم إلى نفسك (فخراً) وهو ما يتمدح به من الخصال المحمودة، فالمفاخرة في الخير والحق والمفايشة[1] في الباطل، فـ «حتى» هنا تعليلية بمعنى «كي» لأن ما قبلها وهو الجود علة لحصول ما بعدها وهو حيازة الفخر.

وتحتمل «حتى» المعنيين في قوله تعالى: ﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾ [الحجرات: 9] أي: إلى أن تفيء، أو كي أن تفي. والغالب أن «حتى» لا تكون لغير ذلك.

وقد تكون بمعنى «إلا» كما أفاده قوله: (وقيل) أي: قال ابن هشام الخضراوي وتبعه ابن مالك (قد تأتي) «حتى» على وجه الندور (بمعنى إلا) الاستثنائية، والمراد بها الاستثناء المنقطع (وجاء) أي: وقع «حتى» بمعنى «إلا» (في شعرهم) أي: العرب (المحلا) أي: المزين البديع لفظاً ومعنى، وهو قول الشاعر:

---

(1) المفايشة: تقول: فاش الرجل: افتخر وتكبر، ورأى ما ليس عنده. والمفايشة: المفاخرة. [القاموس المحيط (ج1/ ص819)].

لَيْسَ ٱلعَطَاءُ مِنَ ٱلْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

فـ «حتى» بمعنى «إلا» وهو استثناء منقطع لأن الجود في حالة قلة المال ليس من جنس المستثنى منه، وهو العطاء في حال الكثرة.

قال الدماميني وتبعه الشمني[1]: وتحتمل الغاية احتمالاً مرجوحاً بأن يكون المعنى أن انتقاء كون إعطائك معدوداً من السماحة ممتداً إلى زمان إعطائك في حالة قلة مالك، فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك، اهـ[2].

70 ـ وَحَرْفُ عَطْفٍ مُطْلَقَ الْجَمْعِ تُفِيدْ كَالْوَاوِ تَالِيهَا بِأَمْرَيْنِ يَزِيدْ
71 ـ بِكَوْنِهِ بَعْضاً وَغَايَةً شَرَفْ وَعَكْسِهِ لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَطَفْ
72 ـ ضَابِطُهَا مَا صَحَّ أَنْ يُسْتَثْنَى صَحَّ دُخُولُهَا عَلَيْهِ مَعْنَى

(و) الوجه الثاني من أوجه «حتى» أنها (**حرف عطف**) خلافاً للكوفيين المنكرين كونها عاطفة (**مطلق الجمع**) بالنصب مفعول مقدم بقوله، (**تفد**) أي: تفيد «حتى» العاطفة مطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب ولا عدمه على الأصح (**كالواو**) أي: مثل الواو العاطفة في كونها دالة على الجمع المطلق، فإذا قلت: قام القوم حتى زيد، احتمل الكلام ثلاثة معان: أحدهما: أن يكون زيد قام قبل القوم، والثاني: أن يكون قام بعد القوم، والثالث: أن يكونا قاما معاً، وهذا ومعنى الواو سواء، قاله السوسي رحمه الله.

والتعبير بمطلق الجمع مساوياً للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى، ولا التفات لمن غاير بينهما بالإطلاق والتقييد. وقد أطال الناس

---

(1) هو أحمد بن محمد الشمني القسنطيني الأصل، عالم بالحديث والتفسير والنحو، له: «شرح المغني» لابن هشام، وغيره. توفي رحمه الله سنة 872هـ. [بغية الوعاة (ج1/ ص375)].

(2) نقلاً عن موصل الطلاب (ص104).

في اختلاف ذلك حتى افردوه بالتصنيف، قاله في «**التصريح**»[1]. **(تاليها)** مبتدأ أي: تابع «حتى» **(بأمرين)** متعلق بقوله: **(يزيد)** والجملة خبر المبتدأ والرابط ضمير في «يزيد» أي: تابع «حتى» الذي هو المعطوف بها يزيد على المعطوف بالواو بأمرين مشترطين فيه. وقد بينهما بقوله: **(بكونه)** فهو بدل من أمرين بدل مفصل من مجمل، أي: يكون المعطوف بـ «حتى» **(بعضاً)** لما قد عطف عليه حقيقة نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، وقدم الحجاج حتى المشاة. أو حكماً نحو: أعجبتني الجارية حتى كلامها.

(و) بكونه **(غاية)** أي: نهاية لما قد عطف عليها **(شرف)** أي: في الشرف فهو منصوب بنزع الخافض، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة **(وعكسه)** معطوف عليه أي: وسكونه غاية للمعطوف عليه في عكس الشرف وهو الدناءة. وقوله **(لما عليه قد عطف)** أي: لما قد وقع عليه العطف مرتبط بـ «بعضاً» و«غاية» كما خطته معها بالسبك.

مثال كونه غاية للمعطوف عليه في الشرف: مات الناس حتى الأنبياء، فإن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ـ وهم المعطوفون بـ «حتى» ـ غاية الناس في الشرف والمقدار بالنسبة إلى كمالات النوع الإنساني.

ومثال كونه غاية له في الدناءة: زارني الناس حتى الحجامون، فإن الحجامين ـ وهم المعطوفون بـ «حتى» ـ غاية الناس في دناءة القدر.

وقولنا في مثال البعض الحكمي: أعجبتني الجارية حتى كلامها، بيانه أن الكلام لعدم استقلاله بنفسه واحتياجه إليها كجزء منها لما بينهما من التعلق الاشتمالي، ويمتنع أن تقول: أعجبتني الجارية حتى ولدها، لأن الولد يستقل بنفسه وغير قائم بها.

---

(1) انظر «التصريح بمضمون التوضيح» (ج2/ ص135).

وقد أشار الناظم رحمه الله إلى قاعدة يعرف بها ما يعطف بـ «حتى» وما لا[1]، بقوله: (**ضابطها**) الضمير لـ «حتى» على حذف مضاف، أي: ضابط معطوفها. فالضابط والقاعدة والقانون ألفاظ مترادفة بمعنى واحد، وهو «أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه[2]» فكأنه قال: قاعدة المعطوف بـ «حتى» أن كل (**ما صح أن يستثنى**) مما قبله استثناء متصلاً (**صح دخولها**) أي: حتى (**عليه معنى**) أي: في المعنى، فيعطف بها. وما لا يصح استثناؤه مما قبله فلا يصح دخولها عليه، ولا يعطف بها. ألا ترى أنه يصح أن يقال: أعجبتني الجارية إلا كلامها، تنزيلاً لكلامها منزلة بعضها، ويمتنع أن يقال: أعجبتني الجارية إلا ولدها، على إرادة الاتصال، لأن مسمى الجارية لا يتناول ولدها، لأن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل أداة الاستثناء ما بعدها نصاً، وهذا ليس كذلك، فلا يصح استثناؤه عطفه بـ «حتى»، وكذلك لا يجوز: ضربت الرجلين حتى أفضلهما، لأنه لا يجوز إلا أفضلهما.

وأشار للوجه الثالث بقوله:

73 ـ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ بِمُضارِعٍ رُفِعْ ... أَوْ مَاضٍ أَوْ جُمْلَةِ الأَسْمَاءِ جُمِعْ

(**حرف ابتداء**) أي: حرف يبدأ بعده الجمل، أي: يستأنف بها الجمل إذا جمع مع جملة فعلية مبدوءة (بـ) فعل (**مضارع رفع**)، أي: مرفوع، كقوله: سرت حتى أدخل المدينة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214] في قراءة نافع بالرفع. ومنه أيضاً قول حسان الصحابي رضي الله عنه:

(1) أي: وما لا يعطف.

(2) لم أقف على هذا التعريف بلفظه عند أحد ممن عرف القاعدة، إلا أنه قريب مما أطلقه تاج الدين السبكي في كتابه «الأشباه والنظائر» وهو مخطوط. انظر «القواعد الفقهية» لأحمد علي الندوي (ص41).

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تِهِر كِلَابُهُمْ لَايُسْأَلُونَ عَنِ السَّوادِ الْمُقْبِلِ

(أو) جمع مع جملة مبدوءة بفعل (ماض) كقولك: ضربت القوم حتى ضربت هذا، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا﴾ [الأعراف: 95]، خلافا لابن مالك القائل بأنها مع الماضي جارة و«أن» بعدها مضمرة والتقدير عنده: حتى أن عفوا. قال في «**المغني**»[1]: وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة.

(أو) مع (جملة الأسماء جمع) أي: أو جمع حتى مع جملة الأسماء، كقولك: قام القوم حتى زيد قائم، ومنه قول الشاعر:

فيا عجبا حتى كليب تسبني كأن أباها نهشل أو مجاشع

ومعنى جمع «حتى» مع تلك الجمل الثلاثة؛ دخولها عليها كما رأيت في الأمثلة ف «حتى» في جميعها حرف ابتداء.

قال المرادي[2]: و«حتى» الابتدائية تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، كقوله:

ـ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ ـ

وليس المعنى أنه يجب أن يكون بعدها المبتدأ أو الخبر، بل المعنى على الصلاحية، فمتى كان بعدها جملة فعلية مصدرة بماض، نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾، وبمضارع مرفوع، كقولك: شربت الإبل حتى يجيء البصير يجر بطنه، أُطلِق عليها حرف ابتداء اهـ.

الكلمة السادسة «كلا» وقد أشار إلى معانيها فقال:

---

(1) مغني اللبيب (ج1/ ص352 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

(2) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المعروف بابن أم القاسم، وهي جدته أم أبيه، التي اشتهرت بالشيخة، كان نحوياً ولغوياً وفقيهاً متقناً للقراءات، له: «شرح التسهيل» و«شرح المفصل» و«شرح الألفية». توفي رحمه الله سنة 749هـ. [ـ بغية الوعاة (ج1/ ص517)].

74 ـ وَلَفْظُ كَلاَّ حَرْفُ رَدْعٍ اشْتَهَرْ وَحَرْفُ تَصْدِيقٍ كَكَلاَّ وَالْقَمَرْ

(**ولفظ كلا**) بفتح الكاف وتشديد اللام، يقال: فيه تارة (**حرف ردع**) لأنه دال على الردع وهو الزجر على القول الذي قد (**اشتهر**) وهو قول الخليل وسيبويه وجمهور البصريين نحو: ﴿فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ [الفجر: 16، 17] أي: انته وانزجر عن هذه المقالة التي هي الإخبار بأن تقدير الرزق، أي: تضييقه إهانة، فقد يكون كرامة لتؤديه إلى سعادة الآخرة.

(**و**) يقال فيه تارة حرف جواب و (**تصديق**) بمنزلة «إي» بكسر الهمزة وسكون الياء وهو قول الفراء والنضر بن شميل[1] وذلك (**ك**) قوله تعالى: (﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾) [المدثر: 32] والمعنى أي: والقمر. فهاذان وجهان.

وأما الوجه الثالث: فقد أفاده بقوله:

75 ـ وَنَحْوُ كَلاّ لاَ تُطِعْهُ حَلاَ كَحَقّا أو أَلاَ وَهَذَا أَوْلَى

(**ونحو**) قوله سبحانه: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ﴾ [العلق: 19] (**حلا كحقا**) أي: وقع بمعنى «حقا» فيقال فيه حرف بمعنى «حقا»، على قول الكسائي وابن الأنباري[2] ومن وافقهما. (**أو**) حل أي: وقع بمعنى (**ألا**) بفتح الهمزة واللام المخففة التي هي حرف استفتاح، فيقال فيها: حرف

---

(1) النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد، أبو الحسن، عالم باللغة وأيام العرب، ولي قضاء مرو، له: «المعاني» و«غريب الحديث». توفي رحمه الله سنة 203هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص316) ـ البلغة (ص190)].

(2) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان، أبو بكر بن الأنباري، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظاً، وكان صدوقاً فاضلاً ديناً خيراً من أهل السنة. له: الواضح في النحو، والأضداد، والمذكر والمؤنث. توفي رحمه الله سنة 328هـ. [ـ بغية الوعاة (ج1/ 212). ـ البلغة (ص174)].

بمعنى «ألا» على قول أبي حاتم[1] والزجاج، فالمعنى على الأول: حقا لا تطعه. وعلى الثاني: ألا لا تطعه. **(وهذا)** القول الثاني الذي هو كون «كلا» بمعنى «ألا» الاستفتاحية **(أولى)** أي: أفضل وأصوب من القول الأول الذي هو كون «كلا» بمعنى «حقاً».

وقد أشار إلى وجه أولويته بقوله:

76 ـ إِذ كَسْرُ إِنَّ حُكْمَهَا اسْتَحَقَّا فَحُقَّ الاسْتِفْتَاحُ دُونَ حَقَّا

(إذ كسر إن) أي: لأن كسر همزة «إن» بعد «كلا» في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: 6] **(حكمها)** بالنصب مفعول مقدم بقوله: **(استحقا)** أي: إنما كان «كلا» بمعنى «ألا» أولى لأن كسر همز «إن» بعدها استحق واستوجب «كلا» بسببه حكم «ألا» لانكسار همز «إن» بعدها أيضا في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: 62] **(فحق)** بالبناء للمجهول أي: فبسبب مساواة «كلا» «ألا» الاستفتاحية في كسر همز «إن» بعدهما حق أي: أوجب وثبت لـ «كلا» **(الاستفتاح)** الذي هو معنى «ألا» **(دون)** كونها بمعنى **(حقاً)** لأنها لو كانت بمعنى حقاً لفتحت الهمزة بعدها كما فتحت بعد حقاً في قول الشاعر:

أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا وَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

قال الأزهري[2]: ويدفع هذا التعليل بأنه إنما لم تفتح همزة «إن» بعد «كلا» إذا كانت بمعنى «حقاً» لأنها حرف لا تصلح للخبرية صلاحية «حقاً» لها، انتهى.

---

(1) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم النحوي، أبو حاتم السجستاني البصري، إمام في النحو واللغة وعلوم القرآن والشعر، ومصنفاته جليلة فاخرة، له: «إعراب القرآن» و«لحن العامة» و«الإدغام» وغيرها. توفي رحمه الله سنة 255هـ [ـ بغية الوعاة (ج1/ ص606). ـ البلغة (ص86)].

(2) موصل الطلاب (ص109).

وفي «**شرح التسهيل**»(1): وإذا وليت «أن» «حقاً» فتحت لأنها حينئذ مؤولة هي وصلتها بمصدر مبتدأ و«حقاً» مصدر واقع ظرفاً مخبراً به كأنه قال: أي حق استقلال جيرتنا. ومعنى استقلوا: فرغوا من شد رحالهم على إبلهم ثم أثاروا إبلهم ليسيروا. والنية الموضع الذي ينوي المسافرون الرحيل إليه. وفريق أي: متفرقة مثل قولهم: امرأة صديق. وكان ينبغي أن يقول: ونيتنا ونيتهم فريقان، ولكنه اكتفى بخبر أحدهما عن خبر الآخر، ويجوز أن يكون من استعمالهما فعيلاً للواحد والاثنين والجماعة، اهـ باختصار.

الكلمة السابعة «لا» وقد أشار لمعانيها الثلاثة بقوله:

77 ـ نَـافٍ وَنَـاهٍ زَائِـدٌ لاَ الأَوَّلُ فِـي اسْـمِ مُنَكَّـرٍ كَثِـيراً يَعْـمَـلُ

78 ـ عَـمَـلَ إِنّ وَقَـلِـيـلاً عَـمَـلاَ لَيْسَ وَبِالنَّهْيِ اجْزِمِ الْمُسْتَقْبَلاَ

(**ناف**) خبر مقدم (**وناه**) و(**زائد**) معطوفان عليه بحذف العاطف من الأخير (**لا**) مبتدأ مؤخر. لفظ «لا» تارة يقال فيه ناف أي: حرف نفي، وتارة ناه أي: حرف نهي، وتارة زائد أي: حرف زائد.

الوجه (**الأول**): وهو كونه للنفي (**في اسم منكر**) متعلق بالفعل بعده عملاً (**كثيراً يعمل عمل إن**) أي: يعمل «**لا**» عملاً كثيراً في اسم منكر عملا مثل عمل «إن»، فينصب الاسم ويرفع الخبر، وذلك إذا أريد به نفي الجنس على سبيل التنصيص، وقدر فيه «من» الاستغراقية لأن «من» هي الموضوعة للجنس. فإذا قلت: لا رجل في الدار، وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح إلا بتقدير «من»، ولو لم ترد «من» لكنت نافياً رجلاً واحداً، وجاز أن يكون في الدار اثنان فأكثر، وكذا لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ونحوه فـ «لا» نافية للجنس و«إله» اسمها و«من» فيه مقدرة، أي: لا من إله، وخبرها محذوف تقديره: لنا أو موجوداً، ونحو ذلك.

(1) شرح التسهيل (ج1/ ص404 ـ 405).

(و) تارة عملاً (قليلاً) يعمل (عمل ليس) أي: يعمل «لا» قليلاً عملا مثل عمل «ليس» فيرفع الاسم وينصب الخبر، وذلك إذا أريد به نفي الجنس على سبيل الظهور، أو أريد به نفي الواحد، فالأول نحو: لا رجل قائم، ونحو قوله:

تعز فلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللّٰهُ وَاقِيَا

والثاني كقولك: لا رجل قائماً بل رجلان.

والحاصل أن «لا» إذا أعملت عمل «ليس» احتمل نفي الواحد، ونفي الجنس، وهو الظاهر، لأن النكرة في سياق النفي تعم، فإذا أردت نفي الواحد ميزته بقولك عقبه: بل رجلان، وإذا أردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء، بل لا يجوز أن تقول بعده: بل رجلان. هذا حاصل كلام ابن عقيل[1]، وقد نقله في «**التصريح**»[2] **وأقره**.

وفي «**شرح التسهيل**» بعد كلام ما نصه[3]: «فإذا قيل: لا رجلَ في الدار، بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده: بل امرأة. وإذا قيل: لا رجلُ في الدار، بالرفع تعين كونها عاملة عمل «ليس»، وامتنع أن تكون مهملة وإلا لتكررت، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الواحد. ويقال في توكيده على الأول: بل امرأة، وعلى الثاني: بل رجلان أو رجال» اهـ المراد منه.

والوجه الثاني: وهو كونه للنهي أفاد حكمه بقوله: (**وبالنهي اجزم**) أي: واجزم أيها الطالب بـ «لا» الدالة على النهي الفعل (**المستقبلا**) أي: المضارع الدال على الاستقبال، سواء أسند إلى مخاطب، نحو: ﴿وَلَا

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج1/ ص360).

(2) انظر «التصريح بمضمون التوضيح» (ج1/ ص198 وما بعدها).

(3) لم أقف على هذا النص بلفظه في شرح التسهيل لابن مالك، ولعله مأخوذ من شرح التسهيل للمرادي. انظر معنى هذا النص في شرح التسهيل لابن مالك (ج1/ ص450).

تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6]، أو إلى غائب نحو: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: 33]. ويقل إسناده إلى المتكلم مبنياً للمفعول، نحو: لا أخرج، ولا نخرج. ويندر جدا في المبني للفاعل.

«فائدة»:

والفرق بين «لا» النافية والناهية من حيث اللفظ: اختصاص الناهية بالمضارع وجزمه، خلاف النافية. ومن حيث المعنى: أن الكلام مع الناهية طلبي، ومع النافية خبري.

والوجه الثالث: وهو كونه حرفاً زائداً هو «لا» الذي دخوله في الكلام كخروجه، وفائدته التقوية والتوكيد، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ في سورة الأعراف [12] أي: أن تسجد، كما جاء «أن تسجد» بدون لا في سورة ص[75]. ومنه: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: 92، 93] والله الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب.

النوع الرابع ما يأتي على أربعة أوجه وهو أربعة [لولا، إن، أن، من]

من الثمانية الأنواع (**ما يأتي**) من الكلمات (**على أربعة أوجه**) أي: معان (**وهو**) أي: ما يأتي على أربعة أوجه (**أربعة**) ألفاظ وفي بعض النسخ «وهي» بضمير التأنيث، فيرجع إلى معنى «ما» وهو الكلمات، والأربعة هي: لولا، وإن، وأن، ومن.

وقد شرع في بيانها مبتدئاً بالأول منها فقال:

79 ـ حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِوُجُودٍ لَوْلاَ فِي نَحْوِ ذَا لَوْلاَ العِدَا لاسْتَعْلاَ

(**حرف امتناع**) للجواب خبر مقدم (**لوجود**) الشرط متعلق بامتناع (**لولا**) مبتدأ مؤخر، أي: «لولا» يقال فيها تارة: حرف دال على امتناع

جوابه لأجل وجود شرطه، وذلك **(في نحو)** قولك: هـ(ذا) الشخص **(لولا العدا)** موجودون **(لاستعلا)** أي: لعلا وارتفع وحاز الكمال، فـ «لولا» هنا امتناعية، أي: دالة على امتناع الاستعلاء الذي هو الجواب، لأجل وجود العدا الذي هو الشرط. وكذا نحو: لولا زيد لأكرمتك، فالإكرام الذي هو الجواب ممتنع لوجود زيد الذي هو الشرط.

و«العدا» قال ابن هشام اللخمي: هو الأعداء، ويقال: العُدا بضم العين، ويكتب بالياء على مذهب أهل الكوفة لأن أوله مكسور، وبالألف على مذهب أهل البصرة لأن أصله الواو.

80 ـ وَخُصِّصَتْ بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةْ أخبَارُهَا فِي غَالِبٍ مَنْوِيَّةْ

(وخصصت) «لولا» الامتناعية وامتازت من غيرها (بـ) الدخول على **(الجملة الاسمية)** فالاسم الذي بعدها يعرب أبداً بالمبتدأ، **(أخبارها)** بفتح الهمزة جمع خبر، والضمير للجملة، أي: أخبار تلك الجمل الاسمية **(في غالب)** الحال **(منوية)** أي: مقدرة لكون حذفها واجباً، وإنما وجب حذف خبرها إذا كان كوناً مطلقاً، والمراد بالكون الوجود، وبالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود، وإنما حذف لأنه معلوم بمقتضى «لولا»، إذ هي دالة على امتناع الوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: لولا زيد لأكرمتك، لم يشك في أن وجود زيد منع من الإكرام، فصح الحذف لتعيين المحذوف، وإنما وجب حذفه لسد الجواب مسده وحلوله محله.

ومفهوم قوله: «في غالب» أن الخبر لا يحذف في غير الغالب، وذلك إذا كان كوناً مقيداً بأمر زائد على الوجود، نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم، فزيد مبتدأ، وجملة سالمنا خبره، وهو كون مقيد لأن وجود زيد مقيد بالمسالمة. وفي الحديث خطاباً لعائشة رضي الله عنها: **«لولا قومك**

حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم»[1] فقومك مبتدأ، وحديثو خبره، وهو كون مقيد بالحداثة.

81 ـ وَحَرْفُ تَحْضِيضٍ وعَرْضٍ أَيْ طَلَبْ بِعُنْفٍ أَوْ لُطْفٍ مَعَ الآتِي اصْطَحَبْ

(و) يقال فيها تارة (حرف تحضيض) بمهملة فمعجمتين (و) تارة حرف (عرض) بفتح العين وسكون الراء (أي) حرف تفسير، كأنه قال: ومعنى التحضيض (طلب) الفعل (بعنف) بتثليث العين، والضم أكثر، قاله عياض[2]. وهو ضد الرفق (أو) أي: ومعنى العرض طلب الفعل بـ (لطف) وهو الرفق واللين، وفيه لف ونشر مرتب[3]، إذ العنف راجع للتحضيض، واللطف راجع للعرض، وقد تبين أنهما طلب لكن التحضيض أبلغ (مع) الجملة الفعلية المبدوءة بالفعل (الآتي) أي: المضارع لفظاً ومعنى، أو معنى فقط.

(اصطحب) افتعل من الصحبة، والطاء بدل من التاء، ومعناه: اجتمع، وبه تعلق الظرف قبله، أي: إنما يمتنع «لولا» الدال على التحضيض أو العرض مع الجملة المبدوءة بالفعل المضارع ويدخل عليها لأن معناهما الطلب على ما مر، ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد، فيتعلق الطلب به، بخلاف الاسمية فإنه للثبوت وعدم الحدوث في

(1) البخاري (مع الفتح) كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها (رقم 1585).
ـ مسلم، كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها (رقم 1333).

(2) في «مشارق الأنوار»، ولم نقف على هذا القول، لأن الكتاب ـ للأسف ـ لم يطبع منه إلا الجزء الأول سنة 1982 والجزء الثاني سنة 1983، من طرف وزارة الأوقاف ـ بالمغرب ـ ، ولم نر تتمته بعد. وقيل إنه قد طبع كاملاً في مجلد واحد، ولم أقف عليه.

(3) اللف والنشر: هو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرده إليه. [انظر شروح التلخيص (ج4/ ص329)].

التحضيض ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: 46] أي: استغفروه ولا بد، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الواقعة: 62] أي: فهلا تذكرون فتعلمون أن من أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن على غير مثال، قادر على إعادته بعد عدمه وموته.

ومثال المضارع معنى فقط: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: 7] أي: هلا ينزل عليه ملك. والعرض نحو: لولا تنزل عندنا فتصيب خيراً، أي: ألا تنزل. والمضارع معنى فقط نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: 10] أي: لولا تؤخرني.

82 ـ وَحَرْفُ تَوبيخٍ مَعَ الْمَاضِي وَتَمْ مَعْنًى بِهَا اسْتِفْهَامُ هَلْ وَنَفْيُ لَمْ

(و) يقال فيها تارة (**حرف توبيخ**) مصدر وبخه، أي: عيره بفعله القبيح، إذا كانت (**مع**) الجملة الفعلية المبدوءة بفعل (**الماضي**) نحو: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا﴾ [الأحقاف: 28] أي: فهلا نصرهم، ونحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: 13] أي: هلا جاءوا. ثم أشار لقول أبي عبيد الهروي[1] بأن «لولا» تأتي للاستفهام وللنفي، بقوله: (**وتم**) بالتاء المثناة فوق فعل ماض معناه كمل، (**معنى**) منصوب بنزع الحافض أي: في المعنى، (**بها**) أي: بـ «لولا» متعلق بتم، و(**استفهام**) بالرفع فاعل، و(**هل**) مضاف إليه ما قبله، (**ونفي**) مرفوع معطوف على استفهام، و(**لم**) مضاف إليه نفي وفيه تقديم وتأخير، أي: وتم استفهام «هل» في المعنى بـ «لولا» وتم نفي له في المعنى بـ «لولا». والمعنى أن «لولا» ترد على قول الهروي للاستفهام بمنزلة «هل»، وللنفي بمنزلة «لم».

---

(1) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني، صاحب الغريبين،أبو عبيد الهروي، وله أيضا: «كتاب ولاة هاراة». توفي رحمه الله سنة 401هـ. [بغية الوعاة (ج1/ ص371)].

مثال كونها عنده حرف استفهام: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: 10] و﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: 7] والمعنى: هلا أخرتني، وهلا أنزل عليه ملك.

ومثال كونها عنده حرف نفي: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس: 98] أي: لم تكن قرية آمنت، وهذا قول بعيد.

وقد أشار الناظم رحمه إلى رد كونها استفهامية بقوله:

83 ـ وَالْحَقُّ أَنَّ الْعَرْضَ والتَّحْضِيضَ فِي أَمْثِلَـةِ اسْتِفْهَـامِهَـا غَيْـرُ خَفِـي

(**والحق**) أي: والتحقيق (**أن العرض**) الذي طلب بلين ورفق، (**و**) أن (**التحضيض**) الذي هو طلب بحث وإزعاج (**في أمثلة استفهامها**) أي: لولا، أي: في الأمثلة التي مثل بها الهروي لكونها حرف استفهام (**غير خفي**) خبر «أن»، بل هو جلي واضح فإن «لولا» في قوله سبحانه: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾ حرف عرض كما تقدم، وفي قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ حرف تحضيض وقد تقدم أيضاً.

ثم أشار إلى رد كونها حرف نفي بقوله:

84 ـ وَنَفْيُهَا التَّوْبِيخَ أَيْضًا يُفْهِمُ لَكِـنَّ مَعْنَـى النَّفْـيِ مِنْـهُ يَلْـزَمُ

(**ونفيها**) مبتدأ على حذف مضاف والضمير لـ «لولا»، و(**التوبيخ**) مفعول مقدم بـ «يفهم»، و(**أيضاً**) مصدر آض يئيض إذا رجع، فهو مفعول مطلق حذف عامله، أي: آضت أيضاً، أي: رجعت الأخبار رجوعاً ولا أقتصر على ما قدمته، ويصح أن يكون مصدرا في موضع الحال، وجملة (**يفهم**) بضم الياء وكسر الهاء من فعل وفاعله المستتر خبر المبتدأ، أي: ومثال نفي «لولا» الذي ذكره الهروي أيضاً وهو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ يفهم التوبيخ الذي يقوله الجمهور في «لولا» الداخلة على الفعل الماضي، فقد قالوا في هذه الآية معناها: فهلا كانت قرية واحدة

من القرى المهلكة تابت عن الكفر وآمنت قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك. فقوله: «أيضاً» معناه: فكما يظهر العرض والتحضيض فيما مثل به لكون «لولا» حرف استفهام، كذلك يظهر التوبيخ ويفهم فيما مثل به لكونها حرف نفي، فحينئذ يكتفى بإعرابها بحرف توبيخ، كما هو رأي الجمهور، عن إعرابها بحرف نفي، **(لكن معنى النفي)** الذي ذكره الهروي **(منه)** أي: من التوبيخ **(يلزم)** به تعلق المجرور قبله، وبيان الملازمة أن التوبيخ إذا اقترن بالفعل الماضي يشعر بعدم وقوعه، وعدم الوقوع هو معنى النفي، تأمله منصفاً.

ثم أشار إلى أوجه الكلمة الثانية وهي «إن» بقوله:

85 ـ شَرْطِيَّةٌ نَافِيَةٌ تُخَفَّفُ إِنْ   ثَقِيلَةٌ زَائِدَةٌ أَقْسَامُ إِنْ

(شرطية) أي: أحد أقسامها الشرطية، ومعناها تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى، نحو: إن يقم زيد يقم عمرو، فحصول مضمون جملة «يقم عمرو» وهو قيامه، معلق بحصول مضمون جملة «يقم زيد» وهو قيامه. ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن تُخْفُواْ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 29] فحصول مضمون جملة (يعلمه الله) وهو علمه سبحانه وتعالى معلق بحصول مضمون جملتي (تخفوا) و(تبدوا) وهو ما يخفونه أو يبدونه، فمتى حصل ما يخفونه أو يبدونه حصل علم الله به لا محالة.

وقال ابن هشام[1]: وقد تقترن بها «لا» النافية فيظن من لا معرفة له أنها «إلا» الاستثنائية نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: 40] ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [التوبة: 39] ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن﴾ [هود: 47] ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ﴾

(1) انظر مغني اللبيب (ج1/ ص60 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

[يوسف: 33].

وثاني أقسامها أنها (نافية) بمنزلة «ما» وتدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَـٰنٍ بِهَـٰذَآ﴾ [يونس: 68] ﴿إِنِ ٱلْكَـٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: 20] ﴿إِنْ أُمَّهَـٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّـٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: 2]. وعلى الجملة الفعلية الماضية نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: 107]. وعلى المضارعية نحو: ﴿إِن يَعِدُ ٱلظَّـٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر: 40] ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَـٰثًا﴾ [النساء: 117].

وثالث أقسامها أنها (تخف) بالبناء للمفعول، أي: تخفف (إن) نائب عن الفاعل، (ثقيلة) بالرفع نعت «إن»، أي: شديدة النون فيقال فيها: مخففة من الثقيلة، أي: الشديدة، نحو: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: 111] في قراءة الحرمين وأبي بكر[1] بالتخفيف ولعل صواب العبارة أن يقال: تخف من ثقيلة.

ورابع أقسامها أنها (زائدة) لتقوية الكلام وتوكيده، نحو: ما إن زيد قائم (أقسام إن) المكسورة الهمزة الخفيفة النون مبتدأ مؤخر وشرطية، و«ما» عطف عليه بحذف العاطف للضرورة خبر مقدم، أي: أقسام «إن» وهي معانيها أربعة: شرطية ونافية ومخففة من الثقيلة وزائدة.

ثم أشار إلى حكم الشرطية بقوله:

86 - فِعْلَيْنِ بِالشَّرْطِ اجْزِمَنْ وَأُعْمِلَتْ　　كَلَيْسَ نَفْياً وَقَلِيلاً عَمِلَتْ

87 - خَفِيفَةً عَمَلَهَا مُشَدَّدَةْ　　ومَا الْحِجَازِيَّةَ كَفَّتْ زَائِدَةْ

88 - مَتَى الْتَقَى إِنْ مَا فَمَا إِنْ صُدِّرَا　　نَافٍ وَإِنْ شَرْطٌ وزِدْ مَا أُخِّرَا

---

(1) هو أبو بكر بن عياش، كان عالماً ورعاً، راوية عن عاصم بن أبي النجود. توفي رحمه الله سنة 195هـ. [طبقات القراء السبعة(ص87)].

(**فعلين**) مضارعين أو ماضيين أو مختلفين (**بالشرط**) أي: بأن التي هي حرف شرط (**اجزمن**) أنت، أي: اجزم أيها الطالب بـ «إن» الشرطية فعلين، ويسمى الأول منهما شرطاً، والثاني جواباً وجزاء، نحو: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: 19] ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: 8] ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: 20] «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له»[1].

وأشار إلى حكم النافية بقوله: (**وأعملت**) بالبناء للمجهول، أي: وأعمل أهل العالية «إن» (**كـ**) عمل (**ليس**) فترفع الاسم وتنصب الخبر حال كونها (**نفياً**)، نحو: وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية، فـ «إن» نافية، وأحد اسمها، وخيراً خبرها، ونحو: إن ذلك نافعك ولا ضارك، وجمهور العرب يهملونها.

وأشار إلى حكم المخففة من الثقيلة بقوله: (**و**) عملا (**قليلا عملت**) «إن» بكسر الميم حال كونها (**خفيفة**) النون ساكنتها (**عملها**) بفتح الميم مصدر، أي: عمل «إن» حال كونها (**مشددة**) النون فتنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: 111] في قراءة نافع[2] وابن كثير[3] بالتخفيف «إن» و«لما» فـ «إن» مخففة من الثقيلة،

---

(1) البخاري (مع الفتح)، كتاب الصوم، باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونية (رقم 1901).

ـ مسلم، كتاب صلاة المسافر وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح (رقم 760).

(2) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء، المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، أصله من أصبهان، اشتهر في المدينة وإليه انتهت رياسة القراءة فيها. توفي رحمه الله سنة 169هـ. [طبقات القراء السبعة (ص73)].

(3) هو عبد الله بن كثير الداري، أبو معبد، أحد القراء السبعة وقاضي مكة، كانت حرفته العطارة، فارسي الأصل. توفي رحمه الله سنة 120هـ. [طبقات القراء السبعة (ص65)].

و«كلا» اسمها، واللام في «لما» للابتداء، و«ما» موصولة في محل رفع خبر «إن»، و ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ جواب لقسم محذوف، وجملة القسم وجوابه صلة «ما»، والتقدير: وإن كلا الذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم. ومفهوم قوله: «وقليلاً» الخ أن الكثير إهمال «إن» المخففة وهو كذلك، نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: 32] في قراءة من خفف «لما»، فـ «كل» مبتدأ، واللام لام الابتداء، و«ما» زائدة، و﴿جَمِيعٌ﴾ خبر المبتدأ، و﴿مُحْضَرُونَ﴾ نعته.

وأشار إلى حكم الزائدة بقوله: **(وما الحجازية)** أي: «ما» المنسوبة إلى أهل الحجاز، فـ «ما» مفعول مقدم بقوله: **(كفت)** أي: منعت، والحجازية نعت «ما»، والمعنى: ومنعت «إن» حال كونها **(زائدة)** «ما» المنسوبة لأهل الحجاز عن عملها الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر، نحو: ما إن زيد قائم، فـ «ما» نافية، و«إن» زائدة، وزيد مبتدأ، وقائم خبره، ومنه قول الشاعر:

بني غُدانَةَ ما إنْ أَنتم ذَهَبٌ ولا صريف ولكن أنتم خزف

ونسبوها للحجازيين لأنهم الذين يعملونها العمل المذكور، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31] فـ «ما» نافية، و«هذا» اسمها في محل رفع، و﴿بَشَرًا﴾ خبرها، ونحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: 2]. وأهملها التميميون.

(متى) اسم شرط ظرف زمان أي: في أي: زمان **(التقى)** أي: صاحب وواصل **(إن ما)** بأن اجتمعا متصلين **(فما)** المجتمع مع «إن» **(إن صدرا)** أي: قدم على «إن» **(ناف)** أي: حرف نفي، و«إن» زائدة، نحو: ما إن زيد قائم، ونحو البيت المتقدم. **(وإن)** المجتمع مع «ما» إن صدر على ما **(شرط)** أي: حرف شرط و«ما» زائدة، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: 58] فـ «إن» حرف شرط، و«ما» صلة. وإلى بيان

زيادة المتأخر منهما أشار بقوله: **(وزد ما أخرا)** أي: واحكم أيها المعرب بزيادة الذي أخر منهما عن صاحبه أيا كان. والله الموفق.

ثم أشار إلى الكلمة الثالثة بقوله:

89 ـ أَنْ حَرْفُ مَصْدَرٍ مُضَارِعاً نَصَبْ ... والقَوْلُ فِي لُقِيِّهِ الْمَاضِي اضْطَرَبْ

(أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون، يقال فيها تارة: **(حرف مصدر)** لأنه يؤول مع صلته بالمصدر، **(مضارعاً نصب)** أي: ينصب الفعل المضارع لفظاً أو محلاً، فالأول نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ﴾ [النساء: 28] ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْۖ﴾ [البقرة: 184]. والثاني نحو: يريد النساء أن يرضعن أولادهن.

(والقول) أي: وقول النحاة **(في لقيه)** بضم اللام وكسر القاف وتشديد الياء مصدر لقي، قال الزبيدي[1]: لقيت فلانا لقاء ولقيا ولقية واحدة، أي: في مصاحبة «أن» المصدرية للفعل **(الماضي)** المتصرف **(اضطرب)** اختلف. فالقول مبتدأ، وجملة **اضطرب** خبره، أي: وقول النحويين **اضطرب** واختلف في «أن» الداخلة على الماضي المتصرف، نحو: أعجبني أن صمت، وعجبت من أن أتيت، هل هي **حرف مصدر**؟ وهو الصحيح، بدليل أنها تؤول بالمصدر، فيقال: أعجبني صيامك، وعجبت من إتيانك. أو هي «أن» غيرها؟ وهو قول ابن طاهر[2] واحتج بأن «أن» الداخلة على المضارع وتخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره

---

(1) انظر «تاج العروس من جواهر القاموس» (ج20/ ص158) مادة «لقي»، للإمام محب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي المتوفى سنة 1205هـ. [انظر ترجمته في «الأعلام» للزركلي (ج7/ ص70)].

(2) هو محمد بن أحمد بن طاهر، المعروف بالخدب ـ أي: الرجل الطويل، نحوي مشهور، وحافظ بارع، كان مواظباً على إقراء «الكتاب» لسيبويه وله تعليق عليه سماه «الطرر»، وله أيضا تعليق على «الإيضاح» للفراء. توفي رحمه الله في عشر الثمانين وخمسمائة.[ـ بغية الوعاة (ج1/ ص28). ـ البلغة (ص153)]

كالسين، ونقض بـ «أن» الشرطية فإنها تدخل على المضارع وتخلصه للاستبقال، ومع ذلك تدخل على الماضي اتفاقاً.

90 ـ وَبَعْدَ لَمَّا زَائِدٌ وفُسِّرَا ... تَالِيَ جُمْلَةٍ بِهَا القَوْلُ يُرَى

91 ـ بِلاَ حُرُوفِهِ وَلَمْ يَقْتَرِنِي ... بِخَافِضٍ نَحْوُ دَعَوْتُ أَنْ قِنِي

(و) «أن» الواقعة (بعد لما) التوقيتية يقال فيه: حرف (زائد) لتقوية المعنى وتوكيده، نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: 96] ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: 33] وكذا الواقع بين الكاف ومجرورها كقوله:

ـ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُوا إلى وَارِقِ السَّلَم ـ

في رواية من جر ظبية. وبين فعل القسم و«لو»، كقوله:

وأُقْسِمُ أَنْ لوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ ... لكان لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

وبعد «إذا»، كقوله:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ ... مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْماءِ غامِرُ

فـ «أن» في جميع ذلك زائدة، وقد ذكرها في «المغني» على نحو ما ذكرنا، فانظره[1].

(وفسرا) «أن» أي: ويقال فيها حرف تفسير لمضمون جملة قبله فيكون بمنزلة «أي» التفسيرية حال كونه (تالي) أي: تابع (جملة) اسمية أو فعلية (بها القول) أي: في تلك الجملة معنى القول (يرى) أي: يعلم ويوجد، وبه تعلق المجرور قبله (بلا حروفه) أي: بلا وجود حروف القول فيها (ولم يقترن) أي: لم يتصل «أن» (بخافض) أي: بحروف جر، ولا بد أن تأخر عنه جملة كما يؤخذ من مثال الناظم رحمه الله وذلك

(1) مغني اللبيب (ج1/ ص92 وما بعدها ـ بحاشية الدسوقي ـ).

(نحو) قولك: **(دعوت)** الله، أي: طلبت منه **(أن قني)** أي: احفظني يا رب من سوء الخاتمة ومن كل هول دنيا وأخرى، فـ «أن» حرف تفسير، و«ق» فعل دعاء من وقى يقي وقاية وفاعله مضمر وجوباً، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة لا محل لها لأنها تفسيرية لمضمون جملة دعوت، لأن فيها معنى القول دون حروفه.

وكذلك نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ﴾ [المؤمنون: 27] أي: اصنع، فالأمر بصنع الفلك تفسير للموحى. ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [ص: 6] أي: امشوا. ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: 43].

فخرج بقوله: «تالي جملة»، نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: 10] لأن «أن» لم تتقدم له جملة يتبعها، وهي مخففة من الثقيلة.

وبقوله: «بها القول يرى»، نحو: ضربت زيداً أن يتأدب، لأن الجملة السابقة لم يكن فيها معنى القول.

وبقوله: «بلا حروفه»، نحو: قلت له: أن افعل، لأن الجملة السابقة فيها حروف القول فهو حرف مصدر.

وبقوله: «ولم يقترن بخافض»، نحو: كتبت له بأن افعل، لدخول الخافض على «أن».

وبقولنا: «ولابد» الخ، نحو: ذكرت عسجداً أن ذهباً، فلا يجوز، بل يجب أن يؤتى بـ «أي» مكان «أن»، أو يترك حرف التفسير، لأن المتأخر عنه مفرد لا جملة، فتلخص أنها خمسة شروط.

فإن قلت: لم يذكر الناظم رحمه الله الشرط الخامس وهو تأخر الجملة على «أن» التفسيرية.

قلت: كذلك ابن هشام لم يذكره في «**القواعد**»، لكنه يؤخذ من تمثيلهما، والله أعلم.

92 ـ وَبَعْدَ عِلْمٍ أَوْ كَعِلْمٍ خُفِّفَا مِنَ الثَّقِيلِ كَاعْلَمُوا أَنْ قَدْ وَفَى

(وبعد) فعل **(علم)** خالص سواء دل عليه بمادة أم لا. فالأول نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: 20]. والثاني نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: 89].

(أو) بعد **(كعلم)** أي: مثل علم وهو الظن الذي تنزل بمنزلة، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: 71] برفع «تكُونُ» **(خففا)** بالبناء للمفعول، أي: «أن» الساكن النون **(من)** «أن» **(الثقيل)** أي: الشديد النون، أي: يقال فيه إذا وقع بعد علم أو كعلم مخفف من الثقيل، وقد مثل للواقع بعد علم بقوله: وذلك **(ك)** قولك زيد **(اعلموا أن)** أي: أنه **(قد وفى)** بعهده، فـ «أنْ» مخففة من الثقيلة واسمها مستتر، أي: أنه، و«قد» حرف تحقيق، وجملة «وفى» من الفعل وفاعله المضمر في محل رفع خبرها، بدليل قول ابن مالك في «**الخلاصة**»:

وإن تخفف أنْ فاسمها استكن والخبر اجعلْ مِنْ بعدِ جملةِ أنْ

ثم أشار إلى الكلمة الرابعة وهي «مَنْ» بفتح الميم بقوله:

93 ـ شَرْطِيَّةٌ مَوْصُولَةٌ واسْتَفْهِمَنْ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ أقسَامُ مَنْ

(شرطية) أي: أحد أقسامها أن تكون اسم شرط جازم، نحو: من يقم أقم معه، ومن يكرم زيداً أكرمه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: 123].

و**(موصولة)** أي: وثاني أقسامها أن تكون اسم موصول، فتحتاج إلى صلة وعائد، نحو: يعجبني من عندك. ومنه ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: 18].

(واستفهمن) أيها المعرب بـ «من» أي: واحكم بكونها اسم استفهام وهو ثالث أقسامها، فتحتاج إلى جواب، نحو: من عندك؟. ومنه ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: 52] ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: 49].

ورابعها: أنها **(نكرة موصوفة)** فتحتاج إلى صفة، نحو قولهم: مررت بمن معجب لك، فوصف «من» بمعجب وهو نكرة دليل على أن «من» نكرة، أي: بإنسان معجب لك **(أقسام من)** بفتح الميم مبتدأ مؤخر، وشرطية وما عطف عليه خبر مقدم، أي: أقسام من أربعة: شرطية وموصولة واستفهامية ونكرة موصوفة.

وأجاز الفارسي أن تقع نكرة تامة فلا تحتاج إلى صفة، كقولهم:

ـ ونِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإِعْلاَنِ ـ

فزعم أن «من» في موضع نصب على التمييز، وفاعل «نعم» مضمر مفسر بـ «من»، والضمير المنفصل مبتدأ وهو المخصوص بالمدح، وخبره الجملة التي قبله، وفي سر وإعلان متعلق بـ «نعم»، أي: ونعم شخصاً هو في سر وإعلان. والصحيح غير ما ذهب إليه، انظر «**شرح التسهيل**»(1) ونسأل الله التوفيق والهداية للتحقيق.

النوع الخامس ما يأتي على خمسة أوجه وهو شيئان [أي، ولو]

من الأنواع الثمانية **(ما يأتي)** من الكلمات **(على خمسة أوجه)** أي: معان **(وهو)** أي: ما يأتي على ما ذكر **(شيئان)** «أي» «ولو»، وقد أشار إلى الأول بقوله:

94 ـ أيٌّ كَمَنْ فِي غَيْرِ مَوْصُوفٍ . . . .

(1) شرح التسهيل (ج1/ ص213).

(أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء مبتدأ (كمن) بفتح الميم خبره، أي: مثل «من» (في) جميع أوجهها المذكورة (غير موصوف) فعلم من التشبيه أن «أيا» تقع شرطية وموصولة واستفهامية، وعلم من الاستثناء أنها لا تقع موصوفة خلافاً للأخفش.

مثال وقوعها شرطاً قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: 110] و﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ [القصص: 28]، وقول الشاعر:

أيْ حِينَ تُلِمُّ في تَلَفٍ مَا شِئْتَ مِنَ الْخَيْرِ فَاتَّخِذْنِي خَلِيلاَ

ومثال وقوعها موصولة: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: 69] التقدير: لننزعن من كل شيعة الذي هو أشد، قاله سيبويه[1].

قال أبو العباس السوسي في «**شرح القواعد**»: وتستعمل «أي» الموصولة بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع، كقولك: مررت بأي فعل، وأي فعلت، وأي فعلاً، وأي فعلوا، وأي فعلن، وقد تلحقها تاء التأنيث، نحو: مررت بأية فعلت، اهـ.

ومثال وقوعها استفهامية ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ﴾ [التوبة: 124] ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام: 81] وقول ابن مسعود رضي الله عنه للنبي ﷺ: أي العمل أحب إلى الله، قال: «**الصلاة في وقتها**»[2]. وتخفف ياؤها كقوله:

---

(1) نقل رأي سيبويه هذا من موصل الطلاب (ص124).

(2) البخاري (مع الفتح)، كتاب التوحيد، وسمى النبي ﷺ الصلاة عملاً وقال: « لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » (رقم 7534).
- مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال (رقم 137).

تَنَظَّرْتُ نَصْراً وَالسِّمَاكَيْنِ أَيُّهُمَا عَلَيَّ مِنَ الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ

وأما وقوعها نكرة موصوفة فقد منعوه وخالف الأخفش، فأجاز أن يقال: مررت بأي كريم، فجعل «أيا» نكرة موصوفة، ولم يسمع من العرب، و إنما أجازه قياسا على «من» و«ما» في قول العرب:

رَغِبْتُ فِيمَا خَيْرٌ مِمَّا عِنْدَكَ وَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا

وقال ابن مالك وابن حيان[1]: والقياس في مثل هذا ضعيف.

ثم أشار إلى الوجه الرابع بقوله:

أَيٌّ عَلَى مَعْنَى الكَمَالِ فَاسْتَقَلْ

94 ـ . . . . وَدَلْ أَيٌّ عَلَى مَعْنَى الكَمَالِ فَاسْتَقَلْ

95 ـ حَالَ مُعَرّفٍ وَلِلقَصدِ صِفَةْ . . . .

(**ودل أي على معنى الكمال**) للموصوف به في المعنى (**فاستقل حال معرف**) «أي»، فاتضح حينئذ كون «أي» الدال على الكمال حالاً من الاسم المعرف والواقع قبله، (**و**) كونه (**للقصد**) أي: النكرة المقصودة المذكورة قبله (**صفة**)، وفي بعض النسخ و«للضد صفة» وهي أبين، أي: واتضح كونه لضد المعرف وهو المنكر صفة.

مثال كونه حالاً من المعرفة: مررت بزيد أي رجل، فـ «أي» منصوب على الحال من زيد، أي: كاملاً في صفة الرجال، وقول الشاعر:

(1) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي النفزي نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر. نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه. له البحر المحيط في التفسير، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 745هـ. [ـ بغية الوعاة (ج1/ ص280). ـ البلغة (ص127)].

فأومأتُ إيماءً خفياً[1] لحبتر فلله عَيْنَا حَبْتَرٍ أيَّما فتى

أنشده ابن مالك بنصب «أيما» على الحال من حبتر، أي: حال كونه حبتر، ممدوحا بكل ما مدح به الفتيان. وحبتر ـ بفتح الحاء المهملة وسكون الموحدة وفتح التاء المثناة فوق بعدها راء ـ اسم رجل، والحبتر القصير.

ومثال كونها صفة: هذا رجل أي رجل، فـ «أي» صفة لرجل دال على معنى الكمال، أي: هذا رجل كامل في صفة الرجال.

واعلم أن «أيا» الواقعة صفة إن أضيفت إلى مشتق فهي للمدح بالمشتق منه خاصة، نحو: مررت بعالم أي عالم. وإن أضيفت إلى غير المشتق فهي للمدح بكل صفة يمكن أن يثنى بها، كـ: مررت برجل أي رجل، فالثناء عليه بكل ما يمدح به الرجال، قاله ولي الدين العراقي[2] في «**شرح جمع الجوامع**».

ثم اعلم أن «أيا» وإن لم تكن مشتقة فهي في حكم المشتق، فيجوز أن يوصف بها، وإنما أعطيت معنى الاشتقاق لأنها في الأصل استفهام، فإذا قلت: مررت برجل أي رجل، فكأنك قلت: مررت برجل لنباهته وكماله، يتطلع إلى السؤال عنه والعجب من أحواله، فيقال: أي الرجال هو؟ هذا أصله، ولذلك أعطيت معنى الكمال وأزيل عنها الاستفهام ليعمل فيها ما قبلها وبقي فيها إيهام الاستفهام ليفيد معنى المبالغة في الصفة فافهم.

ثم أشار إلى الوجه الخامس بقوله:

---

(1) كذا في «اللسان» ـ مادة حبتر ـ وفي «التاج»: «خفيفاً» والله أعلم.

(2) هو عبد الرحيم بن الحسين الكردي، ولي الدين العراقي، قاضي الديار المصرية. له: «الغيث الهامع في شرح جمع الجوامع» ـ وهو مخطوط ـ اختصر فيه «تشنيف المسامع» للزركشي. توفي رحمه الله سنة 826هـ. [انظر: شذرات الذهب (ج2/ ص55)].

95 - . . . . وصِلْ بِهَا إلَى نِدَاءِ الْمَعْرِفَةْ

(وصل) أيها الطالب (**بها**) أي: بـ «أي» (**إلى نداء المعرفة**) بالألف واللام، لأنه لما لم يجز دخول ياء النداء على الألف واللام اختياراً جيء بـ «أي» ليتوصل بها إلى نداء الاسم المعرف بها، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار: 6] فـ «يا» حرف نداء، «أي» منادى مفرد مبني على الضم، و«ها» حرف تنبيه وعوض من المضاف إليه، والإنسان مرفوع صفة للفظ «أي» وحركته إعرابية، وحركة «أي» بنائية، والله سبحانه أعلم.

ثم شرع في ذكر الشيء الثاني فقال:

96 - لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ شَاعَ فِيهِ هَذَا فَيَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ

(**لو**) يقال فيه تارة: (**حرف شرط في**) زمان (**مضي**) أي: حرف دال على تعليق فعل الجواب بفعل الشرط في الزمان الماضي، وهذا هو الغالب من أوجهها الخمسة، كما قال: (**شاع فيه**) أي: كثر في «لو» (**هذا**) الوجه الذي هو كونه حرف شرط في الماضي، وإن دخلت على المضارع لفظاً في هذا الوجه أول بالماضي.

مثال دخولها على الماضي لفظاً ومعنى: لو قام زيد لقام عمرو، هل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد، أو ليس له؟ ليس في الكلام تعرض لذلك، ذكره في «**شرح الكافية**»[1].

ومثال دخولها على المضارع: لو يفي كفى، فيؤول بالماضي، أي: لو وفى كفى، ومنه: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: 7] أي: لو أطاعكم لعنتم (**فيقتضي**) «لو» دائماً (**امتناع ما يليه**) وهو فعل الشرط، مثبتاً كان أو منفياً، أي: يدل «لو» أبدا على انتفائه وعدم

(1) انظر شرح الكافية للأستراباذي (ج2/ ص389).

حصوله، وأما جوابه فلا يتعرض له «لو» بالثبوت أو النفي، وإنما يظهر ثبوته وعدمه من التفصيل الذي أفاده الناظم رحمه الله بقوله:

97 ـ جَوَابُهُ إنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبَبْ خِلاَفُ شَرْطِهِ امْتِنَاعُهُ وَجَبْ

(جوابه) أي: جواب الشرط الذي هو «لو» (إن لم يكن له) أي: لوجوده (سبب) آخر (خلاف) أي: غير (شرطه) بأن لا يخلفه غيره، ولا يقوم شيء مقامه (امتناعه) أي: الجواب (وجب) لملازمته لفعل الشرط، وقد انتفى بدخول «لو» فيلزم منه انتفاء لازمه وهو الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 176] فـ «لو» هنا دالة على أن مشيئة الله لرفع هذا المنسلخ منتفية، ويلزم من نفيها أن يكون رفع المنسلخ منفياً، إذ لا سبب لما رفع الذي هو الجواب إلا المشيئة، وقد انتفت فيكون منفياً، لأن انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة، كما أن ثبوت المسبب يستلزم ثبوت السبب كذلك، لما بينهما من التلازم الشرعي. ونحو: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً، فطلوع الشمس الذي هو فعل الشرط سبب لوجود النهار الذي هو جوابه، وقد انتفى الشرط بدخول «لو» عليه، فينتفي وجود النهار لأن وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس، وقد انتفى، فيكون منفياً لأن انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي.

ثم صرح بمفهوم قوله: «إن لم يكن» الخ، فقال:

98 ـ وَإِنْ يَكُنْ فغَيْرُ حَتْمٍ لِأَثَرْ وَرَدَ فِي مَدْحِ صُهَيْبٍ عَنْ عُمَرْ

(وإن يكن) لجواب «لو» سبب آخر غير شرطه (فـ) امتناعه (غير حتم) أي: غير واجب وكذا ثبوته، أي: لا يلزم حينئذ من انتفاء الشرط انتفاء الجواب ولا ثبوته، لان «لو» لا تتعرض لذلك (لـ) دليل (أثر) أي: خبر (ورد) أي: جاء مروياً (في مدح) سيدنا (صهيب) رضي الله عنه (عن) سيدنا الفاروق (عمر) بن الخطاب رضي الله عنه، فالمجروران

متعلقان بـ «ورد». وذلك الأثر هو قول سيدنا عمر رضي الله عنه: « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»[1]، فإنه لا يلزم من انتفاء «لم يخف» الذي هو الشرط انتفاء «لم يعص» الذي هو الجواب، حتى يكون قد خاف وعصى، لأن انتفاء العصيان له سببان؛ أحدهما: خوف العقاب وهو طريق العوام. والثاني: الإجلال لله والتعظيم له وهو طريق الخواص. والمراد أن صهيباً رضي الله عنه من قسم الخواص، وأنه لو قدر خلوه عن الخوف لم تقع منه معصية، فكيف والخوف مع ذلك حاصل له.

ولدليل نحو قولك: لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً، فإنه لا يلزم من انتفاء الشرط الذي هو طلوع الشمس انتفاء الجواب الذي هو وجود الضوء، لاحتمال أن يكون وجوده بسبب آخر غير الشرط كالسراج مثلاً. ونحو قولك لطائر: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً، فلا يلزم من انتفاء الإنسانية التي هي الشرط، الحيوانية التي هي الجواب، لأنه لا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم، فافهم.

وبهذا الأثر وأشباهه من الأمثلة تبين لك أن قول بعض المعربين: «لو» حرف امتناع لامتناع، فاسد لأنه يقتضي كون الجواب ممتنعاً على كل حال وليس كذلك.

ثم أشار للوجه الثاني من أوجه «لو» بقوله:

99 ـ وَجَاءَ فِي مُسْتَقْبَلٍ كإنْ بِلاَ جَزْمٍ وَحَرْفُ لِلتَّمَنّي مُهْمَلاَ

(وجاء) «لو» (في مستقبل) أي: وجاء «لو» للدلالة على تعليق فعل

(1) اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب، ونازع السيوطي في كونه من كلام عمر، قال: لم يثبت حديثاً ولا عن عمر. [انظر المقاصد الحسنة (ص526) رقم 1259. ـ أسنى المطالب (ص307) رقم 1614].

الجواب بفعل الشرط في الزمان المستقبل، أي: الآتي فتكون «لو» حينئذ (كإن) أي: مثل «إن» الشرطية في الدلالة على الاستقبال (بلا جزم) لمدخولها على المشهور، لأنها إنما أشبهت «إن» في المعنى لا في العمل، نحو قول الشاعر:

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رَمْسَيْنَا مِنَ الأرض سَبْسَبُ
لظل صدى صوتي وإنْ كُنتُ رِمَّةً لِصوتِ صدى ليلى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

فـ «لو تلتقي» شرط، أي: وإن تلتقي، و«ظل» جوابه، وإثبات الياء في «تلتقي» دليل على أن «لو» غير جازم. وزعم قوم أن الجزم بها لغة مطردة، وخصه ابن الشجري[1] بالشعر، وإذا كانت «لو» لا تعليق لها إلا في المستقبل ووليها ماض لفظاً أُوِّل بالمستقبل في المعنى كما أن «إن» كذلك، نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾ [النساء: 9] فـ «لو» هنا حرف شرط في المستقبل بمعنى «إن» فتقلب الماضي إلى معنى الاستقبال، أي: إن تركوا، أي: شارفوا أن يتركوا، وإنما أُوِّل الترك بمشارفة الترك وهو مقاربته لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات، قاله في «**المغني**»[2] وهو واضح.

ثم أشار للوجه الثالث بقوله: (و) يقال فيها تارة: (**حرف للتمني**) بمنزلة «ليت» حال كونه (**مهملاً**) من العمل، فلا ينصب ولا يرفع على الأصح، لأنها بمنزلة «ليت» في المعنى لا في العمل، نحو: لولا تأتيني فتحدثني، بالنصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب «ليت» في قولك: ليتك تأتيني فتحدثني، ونحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: 102] فـ

(1) هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، أبو السعادات المعروف بابن الشجري، كان إماما في النحو واللغة، طال عمره وكثر تلاميذه، له: «الأمالي» و«شرح اللمع» لابن جني وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 542هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص324). ـ البلغة (ص193)].

(2) مغني اللبيب (ج2/ ص133 ـ بحاشية الدسوقي ـ)

«لو» للتمني، أي: فليت لنا كرة، أي: رجعة إلى الدنيا، «فنكون» جوابه، قيل: ولذلك نصب، وكذا ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: 58].

واختلف في «لو» التي للتمني هل هي قسم برأسه فلا يجاب عنه بجواب «لو» الشرطية؟ وهو قول ابن هشام الخضراوي وابن الضائع[1]، أو هي لو الشرطية ولكنها أشربت معنى التمني؟ قيل: وهذا القول هو الصحيح. انظر المرادي.

وأشار للوجه الرابع بقوله:

100 ـ وَحَرْفُ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى أنْ بِلاَ نَصْبٍ وفِعْلِ الوُدِّ غَالِباً تَلاَ

(و) يقال فيه تارة: **(حرف مصدر)** لأنه حرف مؤول مع صلته بالمصدر **(بمعنى أن)** المصدرية المفتوحة الهمزة، وعلامتها أن يصلح في موضعها «أن» **(بلا نصب)** لمدخول «لو» إذ ليست من النواصب كـ «أن»، لأنها إنما أشبهتها في المعنى والسبك لا في العمل، **(وفعل الود)** بالنصب مفعول مقدم، و**(غالباً)** منصوب بنزع الخافض، أي: في الغالب **(تلا)** أي: تتبع، وفاعله ضمير «لو»، والمعنى أن «لو» المصدرية تتبع في الغالب الفعل المصوغ من الود سواء كان:

ماضياً، نحو: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم﴾ [البقرة: 109]، أي: ودوا ردكم، و﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ﴾ [النساء: 102] أي: غفلتكم، و﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: 9]، أي: إدهانكم، و﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ﴾ [آل عمران: 69]

(1) هو علي بن محمد بن يوسف الكتامي الإشبيلي عرف بابن الضائع، إمام في العربية والكلام، وله مشاركة في المنطق والفقه واللغة. له: تعليق على «الكتاب» و«شرح الجمل» للزجاجي. توفي رحمه الله سنة 680هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص204). ـ البلغة (ص130)].

أي: ودوا إضلالهم إياكم.

أو مضارعاً، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: 96]، أي: التعمير ألف سنة، ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: 30]، أي: تود تباعد ما بينهما.

ومن غير الغالب قول فتيلة ـ بالتصغير ـ تخاطب النبي ﷺ حين قتل أباها النضر:

ما كان ضرَّك لو مَنَنْتَ وربما مَنَّ الفتى وهو الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

أي ما كان ضرك منك. وقول الآخر:

وربما فات قوماً جُلُّ أمرهِمُ من التأني وكان الْحَزْمُ لو عَجِلُوا

أي: وكان عجلهم الحزم.

واعلم أنه اختلف في مصدرية «لو»، فقيل: إنما هي شرطية، وليست بحرف مصدر، وهو قول الأكثرين. وقيل: حرف مصدر وليست بشرطية، وهو قول الفراء وأبي علي الفارسي وأبي البقاء[1] والتبريزي[2] وابن مالك. وقد أشار الناظم رحمه الله إلى توجيه قول الأكثرين بقوله:

101 ـ نُفَاتُهُ مَفْعُولَ فِعْلٍ قَبْلَ لَوْ ثُمَّ الْجَوَابَ بَعْدَهُ لَهُ نَوَوْا

---

(1) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري، أبو البقاء النحوي الضرير، أصله من عُكْبَرا بلدة على نهر دجلة، قرأ النحو واللغة والأصول والحساب والخلاف والفرائض، وكان يرحل إليه، له: «إعراب القرآن» و«المنبع في شرح اللمع» و«المفصل في إيضاح المفصل» وغيرها. توفي رحمه الله سنة 616هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص38). ـ البلغة (ص99)].

(2) هو يحيى بن علي بن الحسن بن محمد التبريزي، أبو زكرياء اللغوي، الإمام في الأدب، ولي تدريس النظامية، قرأ على عبد القاهر الجرجاني، له: «تفسير القرآن العظيم» و«شرح اللمع» وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 502هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص338). ـ البلغة (196)].

(نفاته) مبتدأ وهو جمع ناف، ك: رام ورماة، وقاض وقضاة، أي: مانعو كون «لو» مصدرية وهم أكثرون **(مفعول فعل)** بالنصب، مفعول مقدم بـ «نووا»، أي: قدروا مفعول فعل واقع **(قبل لو)** التي هي حرف شرط عندهم، **(ثم الجواب)** منصوب معطوف على مفعول معمول «نووا»، و**(بعده)** و**(له)** متعلقان «بنووا» والضميران لـ «لو» وجملة (نووا) بمعنى قدروا خبر المبتدأ.

وتقدير البيت: نفاته، أي: الذين منعوا كون «لو» مصدرية، بمعنى «أن» نووا مفعول فعل دال الود كائن قبل «لو»، ثم نووا له، أي: لـ «لو» لكونه عندهم حرف شرط الجواب بعده، فقالوا في قوله تعالى: ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ﴾ [آل عمران: 69]: إن مفعول «ودت» محذوف و«لو» شرطية، وجوابه، أي: ودوا إضلالهم إياكم، لو يضلونكم لسروا بذلك.

وفي قوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: 96]: إن مفعول «يود» محذوف، و«لو» شرطية، وجوابها محذوف، والتقدير: يود أحدهم التعمير، لو يعمر ألف سنة لسره ذلك.

وفي ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ﴾ الآية [آل عمران: 30] أي: تود تباعد ما بينهما لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً لسرت بذلك، وقس على ذلك سائر أمثاله. ولا يخفى ما في هذا التقدير من التكلف وكثرة الحذف، والأصل خلافه.

وأشار للوجه الخامس بقوله:

102 ـ ذَكَرَهُ للعَرْضِ فِي التَّسْهِيلِ وَابْنُ هِشَامٍ زَادَ لِلتَّقْلِيلِ

(ذكره) أي: ذكر الشيخ الجليل أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الشافعي رحمه الله ورضي عنه أن «لو» يكون **(للعرض)** الذي هو طلب بلين ورفق **(في)** كتابه العجيب المسمى بـ **(التسهيل)** أي: تسهيل الفوائد، نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً.

وذكر تاج الدين في «**جمع الجوامع**» أنه يأتي للتحضيض، ومثل له الولي العراقي في «**شرحه**» بقوله: لو فعلت كذا، بمعنى: افعل.

(و) العلامة الأديب الإمام (**ابن هشام**) محمد بن أحمد اللخمي رحمه الله ورضي عنه (**زاد**) لـ «لو» معنى آخر سادساً وهو أن تكون (**للتقليل**) بالقاف، ونصه في «**شرحه على مقصورة ابن دريد**»: «وتكون «لو» للتقليل كقوله عليه السلام: «**ردوا السائل ولو بظلف محرق**»[1]، وقوله عليه الصلاة والسلام أيضاً «**صلوا أرحامكم ولو بالسلام**»[2]، وقوله عز وجل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: 135]» اهـ.

ومعنى الحديث الأول ـ والله أعلم ـ: ردوا السائل بما تيسر عليكم ولو بلغ في القلة كالظلف، وهو ـ بكسر الظاء المشالة والمعجمة ـ، للبقر والغنم كالحافر للفرس، والمراد بالمحرق المشوي.

ومما مثلوا به على أنها تأتي للتقليل قوله ﷺ: «**اتقوا النار ولو بشق تمرة**»[3] قال الأزهري[4]: وقد يدعى أن التقليل إنما استفيد من مدخولها لا منها، لأن الظلف والشِّق يشعران بالتقليل كما في: «قد يصدق الكذوب»، والله سبحانه أعلم وأبصر وأحكم.

---

(1) مالك في الموطأ، بلفظ: «ردوا المسكين ...» كتاب صفة النبي ﷺ، باب ما جاء في المساكين (ج2/ ص704). ولفظ «ردوا السائل...» هو عند أحمد في المسند تحت رقم 27520.

(2) قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه البزار وفيه يزيد بن عبد الله بن البراء الغنوي، وهو ضعيف [كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم وقطعها (ج8/ص195 ـ رقم 13459)].

(3) البخاري (مع الفتح)، كتاب الزكاة، باب اتقوا النار ولو بشق تمرة والقليل من الصدقة (رقم1417).
ـ مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار (رقم1016).

(4) موصل الطلاب (ص132).

النوع السادس ما يأتي على سبعة أوجه وهو [قد]

من الأنواع الثمانية (**ما يأتي**) من الكلمات (**على سبعة أوجه**) أي: معان (**وهو قد**) لا غير، وقد أشار للوجه الأول من أوجهها بقوله:

103 ـ اسْمٌ كَحَسْبُ قَدْ فَقُلْ فيهِ قَدِي وَاسْمٌ كَيَكْفِي قُهْ بِقَدْنِي تَقْتَدِي

(اسم) خبر مقدم، (**كحسب**) أي: مثل «حسب» في معناه، (قد) مبتدأ مؤخر، أي: «قد» اسم بمعنى «حسب» وفيه مذهبان:

أحدهما: أنه معرب رفعاً على الابتداء وما بعده خبره وهو مذهب الكوفيين، وعليه (**فقل**) أيها النحوي (**فيه**) أي: في «قد» أضيف إلى ياء المتكلم (قدي) أي: درهم بغير نون الوقاية، كما يقال: حسبي درهم بغير نون وجوبا.

والثاني: أنه مبني على السكون لشبهه بـ «قد» الحرفية لفظا وهو مذهب البصريين، وعليه ففيه وجهان: قدي بغير نون حملا على «حسب»، وقدني بالنون حفظاً لإبقاء السكون لأنه الأصل في المبني، قاله الأزهري[1].

وحاصله أن «قد» اسم مرادف لـ «حسب» ويستعمل على وجهين: أن يبنى على السكون وهو الغالب، فيقال فيه: قد زيد درهم، وقدي درهم، كما يقال: حسب زيد درهم، وحسبي درهم. ويقال فيه «قدني» بالنون حرصاً على إبقاء السكون لأنه الأصل فيما يبنى، وأن يعرب وهو قليل، قد زيد درهم، برفع «قد» وجر ما بعده بإضافته إليه، وإذا أضيف إلى ياء المتكلم فيقال فيه: قدي، ولا تلحقه نون الوقاية.

وأفاد الوجه الثاني بقوله: (**و**) قد (**اسم كيكفي**) أي: اسم فعل المضارع، بمعنى: يكفي، وهو حينئذ مبني اتفاقاً (**فه**) أي: انطق أيها

(1) موصل الطلاب (ص133)

النحوي عند اتصاله بياء المتكلم (**بقدني**) درهم بنون الوقاية وجوباً، كما يقال: يكفيني درهم، فإن فهت به كذلك (**تقتد**) أي: تتبع العرب في استعمالهم له، فالياء اللاحقة له ضمير المتكلم في محل نصب على أنها مفعول به، كما أن الياء اللاحقة لـ «يكفيني» كذلك، ودرهم فاعل.

والحاصل أن «قد» المذكور اسم فعل مرادف لـ «يكفيني»، فيقال فيه: قد زيداً درهم، كما يقال: يكفي زيداً درهم. وإذا اتصل به ياء المتكلم لحقته نون الوقاية، لأن الضمير في محل نصب كما تلحق سائر أسماء الأفعال الناصبة، نحو: رويدني، فيقال: قدني درهم، فافهم.

ثم أشار للوجه الثالث والرابع فقال:

104 ـ حَرْفُ تَوَقُّعٍ وَتَحْقِيقٍ عَلَى فِعْلِ مُضَارِعٍ وَمَاضٍ دَخَلاَ

(**حرف توقع**) أي: قد يقال فيه حرف دال على انتظار وقوع الفعل، (و) حرف (**تحقيق**) أي: حرف دال **على** وقوع الفعل وهما (**على فعل مضارع و**) فعل (**ماض دخلا**) وبه تعلق المجرور قبله، والألف ضمير التثنية، أي: دخل «قد» الدال على التوقع و«قد» الدال على التحقيق على فعل مضارع وماض.

مثال «قد» الدالة على التوقع إذا دخلت على المضارع: قد يخرج زيد، إذا كان خروجه متوقعاً منتظراً، فدل «قد» على أن الخروج متوقع منتظر، ونحو: قد يقدم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقع قدومه.

ومثالها إذا دخلت على الماضي: قد خرج زيد، إذا قلته لمن يتوقع وينتظر خروجه. قال الخليل: يقال: «قد» فعل لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: «قد قامت الصلاة»، لأن الجماعة منتظرون لذلك، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: 1] لأنها كانت تتوقع سماع شكواها وإجابة الله سبحانه لدعواها.

ومثال الدالة على التحقيق إذا دخلت على المضارع: قوله سبحانه: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: 18] أي: قد علم، فحصول العلم لله تعالى بما هم عليه من الإيمان والنفاق محقق.

ومثالها إذا دخلت على الماضي ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: 1]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: 9] فحققت «قد» حصول الفلاح لمن اتصف بتزكية نفسه.

واعلم أن دلالة «قد» على التوقع مع دخوله على الماضي اختلف فيه؛ فذهب الأكثرون إلى الجواز، والأقلون إلى المنع.

وإلى حكاية قول المانعين أشار بقوله:

105 ـ وَبَعْضُهُمْ قَدْ مَنَعَ التَّوَقُّعَا مَعَ الْمُضِيِّ إِذْ مَضَى وَوَقَعَا

(وبعضهم) أي: وبعض النحاة **(قد منع التوقعا)** أي: منع دلالة «قد» على التوقع الذي هو انتظار وقوع الفعل إذا كان «قد» **(مع)** الفعل **(المضي)** أي: الدال على الزمان الماضي، **(إذ)** التوقع هو انتظار وقوع الفعل في المستقبل، والماضي قد **(مضى ووقع)** فكيف ينتظر ما قد وقع.

106 ـ وَقَالَ مُثْبِتُوهُ لَيْسَ الْمُنْتَظَرْ نَفْسُ وُقُوعِ الفِعْلِ نَظْراً لِلْخَبَرْ

(وقال مثبتوه) أي: الذين أثبتوا التوقع مع الماضي رادين لقول المانعين **(ليس المنتظر)** أي: ليس ينتظر ويتوقع **(نفس وقوع الفعل)** الماضي الذي دخل عليه «قد»، أي: لا ينتظر وقوع الفعل الماضي بنفسه حتى يلزم منه انتظار وقوع ما قد وقع، وإنما ينتظر الخبر بوقوعه، وهو معنى قوله: **(نظرا للخبر)** أي: لأجل الانتظار للخبر بوقوع الفعل، لا لانتظار وقوع الفعل بنفسه، كما زعم المانعون.

و«النظر» مصدر نظر وهو إذا كان متعدياً بنفسه يكون بمعنى انتظر،

وقال الزبيدي[1]: نظرت الرجل وانتظرته بمعنى واحد، قال تعالى: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: 13] أي: انتظرونا، وقال امرؤ القيس:

فإنَّكُمَا إنْ تُنْظِرَانِي ساعة ... من الدَّهر تنفعني لدى أُمِّ جُندب

أي: تنتظراني. والتحقيق أن مراد المثبتين للتوقع مع الماضي أن «قد» تدل على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار متوقعاً، لا أنه متوقع الآن، مثاله أن تقول: قد ركب الأمير، لقوم ينتظرون الخبر الذي هو ركوب الأمير. وذهب في «المغني»[2] إلى أن «قد» لا تفيد التوقع أصلاً، لا في الماضي، ولا في المضارع، والله سبحانه أعلم.

ثم أشار إلى الوجه الخامس بقوله:

107 ـ أدْنَى مِنَ الْحَالِ الْمُضِيَّ فَجَرَى ... فِي الْحَالِ مَعْهُ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَرَا

(أدنى) ألفه منقلبة عن واو، لأنه من دنا يدنو قاله أبو البقاء، أي: قرب «قد» (من) الزمان (الحال) الزمان (المضي) الذي وقع فيه الفعل، فإنه كان محتملاً للقرب والبعد قبل دخول «قد»، وبعد دخولها صار مختصاً بالقرب، فإذا قلت: خرج زيد، احتمل الخروج أن يكون قريباً وأن يكون بعيداً، فإذا قلت: قد خرج زيد، تعين القرب، فعلى هذا، لا تدخل على «عسى» و«ليس» و«نعم» و«بئس» لأن هذه الأفعال للحال فلا فائدة في ذكر ما يقرب ما هو حاصل. وأما دخولها على «عسى» في قول الشاعر:

لولا الحياءُ وأنْ رأسي قد عسى ... فيه المشيب لزرتُ أمَّ القاسم

فليس من هذا، لأن «عسى» في البيت بمعنى: اشتد، وليست «عسى» الجامدة، قاله السوسي رحمه الله.

---

(1) انظر «تاج العروس من جواهر القاموس» (ج7/ ص539) مادة «نظر».

(2) مغني اللبيب (ج1/ ص469 ـ بحاشية الدسوقي ـ)

ثم أشار إلى أن الفعل الماضي لا يكون حالاً حتى يكون معه «قد» ظاهرا أو مضمرا فقال: **(فجرى)** أتى بالفاء إيذانا بتعليق ما بعدها بما قبلها، أي: فبسبب تقريب «قد» للماضي من الحال وقع «قد» وجوبا **(في الحال)** الاصطلاحي **(معه)** أي: مع الماضي، فالمجرور والظرف متعلقان بـ «جرى»، أي: يلزم «قد» الدال على التقريب مع الماضي الواقع حالاً حال كون «قد» **(مظهرا)** في اللفظ، نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: 119] فجملة ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾ حالية، و«قد» معها ظاهر، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا﴾ [البقرة: 246]. **(أو)** حال كونه **(مضمرا)** نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: 65] أي: قد ردت، والجملة الفعلية حالية، ومثله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ﴾ [النساء: 90] هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن اقتران الماضي الواقع حالاً بـ «قد» ليس بملازم لكثرة وقوعه حالا بدون «قد»، والأصل عدم التقدير، نقله الأزهري[1] واستظهره.

108 - وَإنْ بِمَاضٍ مُتَصَرِّفٍ ثَبَتْ تُجِبْ يَمِيناً فَمَعَ اللاَّمِ ثَبَتْ
109 - إنْ يَقْرُبِ الفِعْلُ مِنَ الْحَالِ وَإنْ يَبْعُدْ أوْ إنْ يَجْمُدْ فبِاللاَّمِ قُرِنْ

(وإن) مدخوله في المعنى تجب **(بـ)** فعل **(ماض متصرف)** وهو الذي يستعمل منه الماضي والمضارع والأمر والنهي، واحترز به من الجامد، وسيأتي. **(ثبت)** أي : مثبت، وهو الذي لم يتقدم له نفي، احترز به من النفي. **(تجب)** بضم أوله وكسر ثانيه، وبه تعلق المجرور قبله، أي: وإن تجب أيها الطالب **(يمينا)** أي: قسما بماض متصرف مثبت، أي: إن أتيت به جواباً للقسم **(فـ)** قد **(مع اللام ثبت)**، أي: فـ «قد» ثابت مع اللام جميعاً قبل ذلك الماضي الموصوف بما مر، بشرط

(1) انظر موصل الطلاب (ص135).

(أن يقرب) ذلك **(الفعل)** الماضي **(من)** الزمان **(الحال)**، نحو: بالله لقد قام زيد، فـ «قام» ماض متصرف مثبت جيء به جواباً لليمين، فلذلك جيء باللام و«قد» معاً قبله.

قال السوسي رحمه الله: ويجوز حذف اللام إذا كان في الكلام طول، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: 1] ثم قال: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: 9].

ثم صرح بمفهوم الشرط فقال: **(وإن يبعد)** ذلك الفعل الماضي الموصوف بما مر من الحال فباللام فقد قرن دون «قد»، نحو: والله لقام زيد، وصرح بمفهوم متصرف بقوله: **(أو إن يجمد)** بضم الميم بعد الجيم، أي: وإن كان جامدا مثل «نعم» و«بئس» وأفعل التعجب **(فباللام)** فقط **(قرن)** أي: فقرن واتصل باللام فقط، ولا تدخل عليه «قد» لأن الجامد سلب الدلالة على الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنِعۡمَ ٱلۡمُجِيبُونَ﴾ [الصافات: 75] أي: فوالله لنعم المجيبون، هكذا قرره البيضاوي[1].

ثم أشار للوجه السادس بقوله:

110 ـ وَحَرْفُ تَقْلِيلٍ عَلَى ضَرْبَيْنِ فِي ... وُقُوعِ فِعْلٍ كَالكَذُوبُ قَدْ يَفِي

(و) يقال فيه تارة: **(حرف تقليل)** بالقاف، والتقليل ينقسم **(على ضربين)** أي: نوعين؛ أحدهما: أن يكون التقليل **(في وقوع فعل)** مدخول لـ «قد» وذلك **(كـ)** قولك: **(الكذوب)** أي: الكثير الكذب **(قد يفي)**

---

(1) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي، كان إماماً علامة عارفاً بالفقه والتفسير والأصلين والعربية والمنطق، شافعي المذهب، له: «مختصر الكشاف» و«المنهاج في الأصول وشرحه له» وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 685هـ كذا ذكر الصفدي، وقال السبكي: 691هـ. [بغية الوعاة (ج2/ ص50)].
وقد قرر الكلام الذي أشار إليه الشارح في تفسيره المسمى « أنوار التنزيل وأسرار التأويل» والمشهور بتفسير البيضاوي، ونصه: (أي: فأجبناه أحسن الإجابة، فوالله لنعلمن المجيبون نحن. فحذف منها ما حذف لقيام ما يدل عليه) (ج2/ ص296).

بوعده، فالكذوب مبتدأ، و«قد» حرف تقليل، وجملة «يفي» من الوفاء خبره، فدل «قد» على أن وقوع الوفاء من الكذوب قليل، ومثله: البخيل قد يجود، فوقوع الجود من البخيل في غاية الندور والقلة، وقولهم: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، معناه: أن صدق الكذوب، وجود البخيل، قليل بالنسبة إلى الكذب والبخل.

وأشار للضرب الثاني بقوله:

111 ـ أَوْ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الفِعْلُ كَقَدْ ... يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ قَدْ وَرَدْ

(أو) يكون التقليل فيـ (ما) أي: في شيء (**تعلق به الفعل**) الذي دخل عليه «قد» وذلك (كـ) قوله سبحانه: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: 18] إذ من المحال أن ترجع القلة للفعل بنفسه، وإنما هي راجعة إلى متعلقه، وهذا (**قد ورد**) أي: جاء ووقع في آخر سورة النور، فالذي تعلق به الفعل هنا **ما** يتصف به المخاطبون، وهم المكلفون على ما في «**تفسير الجلالين**» من الإيمان والنفاق والأحوال والمتعلقات، أي: أن ما هم منطوون عليه من جميع ما ذكر قليل بالنسبة إلى معلومات الله تعالى، إذ معلوماته سبحانه لا تتناهى، يعلم ما ظهر وما بطن، وما خفي وما أعلن، وما هجس وما كمن، أحاط بكل شيء علما.

112 ـ وَقِيلَ لِلتَّحْقِيقِ وَالتَّقْلِيلِ مِنْ ... صِدْقِ الكَذُوبِ لاَ مِنَ الْحَرْفِ زُكِنْ

113 ـ إِذْ حَمْلُ صِدْقِهِ عَلَى الكَثِيرِ ... تَنَاقُضٌ وجَاءَ لِلتَّكْثِيرِ

(**وقيل**) إن «قد» في هذه الآية الكريمة (**للتحقيق**) لا للتقليل، كما قدمناه عند قوله: «حرف توقع وتحقيق» البيت. (و) أما (**التقليل**) المفهوم من نحو قولهم في المثال: «قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل» فـ (**من صدق الكذوب**) ومن جود البخيل (**لا**) أنه زكن (**من الحرف**) الذي هو «قد» (**زكن**) أي: علم، وبه تعلق من صدق، أي: وأما التقليل في ذلك فمعلوم ومستفاد من نفس قولك: يصدق الكذوب ويجود البخيل،

لا من لفظ «قد»، لأنه إن لم يحمل على أن وقوع الفعل منهما قليل، كان الكلام متناقضاً كما أفاده الناظم رحمه الله بقوله: **(إذ حمل صدقه)** أي: لأن حمل صدق الكذوب أو حمل جود البخيل الخ **(على الكثير)** بأن تقول: كان صدق الكذوب وجود البخيل صيغة مبالغة تقتضي كثرة الكذب والبخل، فلو كان كل من يصدق ويجود بدون «قد» يقتضي كثرة الصدق والجود لزم تدافع الكثرتين، وفساد المعنى، لأن من لازم كونه كثير الكذب أن لا يكون كثير الصدق، ومن لازم كونه كثير الصدق أن لا يكون كثير الكذب، ولو حمل صدقه على القليل لصح الكلام واستقام المعنى، وكأنك قلت: الكثير الكذب قد يصدق ولو مرة، وكذلك البخيل قد يجود، فافهم.

وأشار للوجه السابع بقوله **(وجاء)** «قد» **(لـ)** لدلالة على **(التكثير)** قال سيبويه[1] في قول الهذلي:

قد أتْرُكُ القِرْنَ مصفراً أناملهُ   كأن أثوابه مُجَّتْ بِفِرْصادِ

والقرن ـ بكسر القاق ـ الكفء في الشجاعة، والأنامل جمع أنملة وهو رأس الأصابع، ومجت بالبناء للمفعول، أي: رميت، يقال: مج الرجل الشراب من فيه إذا رمى به، والفرصاد ـ بكسر الفاء ـ التوت الأحمر، والله سبحانه أعلم.

النوع السابع ما يأتي على ثمانية أوجه وهو [الواو]

من الثمانية الأنواع **(ما يأتي)** من الكلمات **(على ثمانية أوجه)** أي معان **(وهو الواو)** فقط، وقد أشار إلى الوجهين منها فقال:

(1) نقلا عن موصل الطلاب (ص138).

114 ـ فَوَاوُ الاِسْتِينَافِ وَالْحَالِ ارْتَفَعْ تَالِيهِمَا كَسِرْتُ وَالنَّجْمُ طَلَعْ

(**فواو الاستئناف**) وهي الواقعة في ابتداء كلام آخر غير الأول، (و) واو (**الحال**) وهي الداخلة على الجملة الحالية، اسمية كانت أو فعلية، وتسمى واو الابتداء أيضاً، (**ارتفع تاليها**) أي: تابعهما من الاسم والفعل المضارع.

مثال الواو الأولى قوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الحج: 5] برفع «نقر» فالواو الداخلة عليه واو الاستئناف، لأنها لو كانت عاطفة على «نبين» لانتصب «نقر»، ونحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: 186] في قراءة من رفع فالواو الداخلة على «نذرهم» للاستئناف، إذ لو كانت للعطف لا نجزم «نذرهم»، ونحو: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: 282] فلو كانت للعطف للزم عطف الخبر على الأمر.

ومثال الثانية: جاء زيد والشمس طالعة، فالواو للحال، والجملة بعدها حالية. ومثل الناظم رحمه الله للثانية بقوله: وذلك (ك) قولك: (**سرت**) أي: ذهبت (و) الحال أن (**النجم**) أي: الثريا قد (**طلع**) فالنجم مبتدأ، وجملة «طلع» من الفعل وفاعله في محل رفع خبره، والجملة الكبرى في محل نصب حالية. والنجم في الأصل يتناول كل نجم ثم صار علماً للثريا فقط، فهو علم بالغلبة على الثريا.

ثم أشار إلى الثالث والرابع من الأوجه بقوله:

115 ـ وَوَاوَيِ الْجَمْعِ وَمَفْعُولٍ مَعَهْ تَالِيهِمَا انْصِبْهُ كَزُرْتُ وَالسَّعَةْ

(و) انصب تالي (**واوي**) أي: واوين، واو (**الجمع و**) واو (**مفعول معه**) وحذف النون من «واوي» لأنه أضيف إلى ما بعده، إذ لا تجتمع النون مع الإضافة، فواو الجمع هي التي تدل على الجمع بين أمرين كما سيظهر بالمثال، ولا يقع بعدها إلا مضارع كما يأتي في كلام الناظم.

وواو المفعول معه هي التالية لجملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه، ولا يقع بعدها إلا اسم فضلة وهما معا يفيدان المعية **(تاليهما)** أي: تابع الواوين من فعل مضارع أو اسم **(انصبه)** أيها الطالب.

وقد مثل الناظم رحمه الله لواو مفعول معه بقوله: وذلك **(كـ)** قولك زرت **(والسعة)** بنصب «والسعة» على أنه مفعول معه، لكنه منع من ظهور النصب فيه اشتغال المحل بسكون الوقف.

ثم رجع لذكر واو الجمع ثانياً لإفادة أن تاليه لا بد أن يكون مضارعا تقدم له نفي أو طلب، لأنه لو اقتصر على ما مر لم يفهم ذلك منه، فقال:

116 ـ وَبَعْدَ وَاوِ الْجَمْعِ أَيْضاً انْتَصَبْ مُضَارِعٌ مَسْبُوقُ نَفْيٍ أوْ طَلَبْ

(وبعد واو الجمع) المذكورة، والكوفيون يسمونها واو الصرف لصرفهم نصب ما بعدها على سنن الكلام، قاله الأزهري(1).

وقال الصفاقصي(2) في كتابه «**المجيد في إعراب القرآن المجيد**»، عند قوله تعالى: ﴿وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: 30] ما نصه: «ومعنى واو الصرف عند من يقول به أن الفعل كان يستحق وجهاً من الإعراب غير النصب، فصرف بدخول الواو عليه عن ذلك الإعراب كقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: 142]، ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ [الشورى: 35] في قراءة من نصب، فقياس الأول الرفع والثاني الجزم، فصرفته الواو إلى النصب فسميت واو الصرف، وهذا عند البصريين منصوب بإضمار أن بعد الواو» اهـ.

---

(1) انظر موصل الطلاب (ص140).

(2) هو إبراهيم بن محمد القيسي الصفاقصي وبه عرف، وهناك خلاف هل هو بالسين أم بالصاد، صاحب إعراب القرآن وغيره: توفي رحمه الله سنة 743هـ. [كفاية المحتاج (ج1/ ص147)].

وقوله: «بعد»، متعلق بـ «انتصب». و(**أيضاً**) مفعول مطلق وعامله محذوف، آضت أيضا أي: رجعت إلى الإخبار رجوعاً، ولا أقتصر على ما قدمت، فكأنه قال: وكما انتصب ما بعد واو مفعول معه، كذلك (**انتصب**) بعد واو الجمع فعل (**مضارع مسبوق نفي**) محض، (**أو**) مسبوق (**طلب**) محض، والناصب له «أن» المضمرة بعد الواو لا الواو خلافاً للكوفيين.

مثال المسبوق بالنفي: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ﴾ [آل عمران: 142] أي: وأن يعلم.

وأما الطلب: فيشمل الأمر والنهي والاستفهام والدعاء والعرض والتحضيض والتمني، فهذه سبعة، ومع النفي صارت ثمانية.

فالأمر نحو: اضرب عبدك ويستقيم، أي: اجمع بين ضربه واستقامته، ومنه قول الفقهاء: أسلفني وأسلفك، بفتح فاء «وأسلفك» على معنى الجمع، أي: المجتمع، سلف مني وسلف منك.

والنهي نحو: لا تضرب زوجتك وتندم، أي: لا تجمع بين الضرب والندم.

والاستفهام نحو: هل تكرمني وأكرمك؟ أي: هل يجتمع إكرامي وإكرامك؟

والدعاء نحو: اللهم اغفر لي وأفوز، أي: اجمع بين المغفرة والفوز.

والعرض نحو: ألا تنزل عندنا ونكرمك، فطلب منه الجمع بين النزول والإكرام.

ومثله التحضيض في قولك: هلا تنزل عندنا وأكرمك، فطلب منه الجمع بين النزول والإكرام.

والتمني نحو: ليت لي مالاً وأنفقه على المساكين، فتمنى الجمع بين وجود المال والإنفاق.

واحترزنا بتقييد النفي والطلب بالمحض من النفي الذي أبطل بـ «إلا»، نحو: ما أنت إلا تأتينا وتحدثنا، ومن الأمر باسم الفعل، نحو: نزال ونكرمك، فيجب رفع الفعلين الواقعين بعد الواو فيهما، فافهم.

«تنبيه»:

قال في «**القاموس**» ما نصه[1]: «واو الصرف هو أن تأتي الواو معطوفة على الكلام في أوله حادثه لا يستقيم إعادتها على ما عطف عليها كقوله:

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله   عار عليك إذا فعلتَ عظيم

فإنه لا يجوز إعادته عن «تأتي مثله» يسمى حرفاً إذا كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله» اهـ.

ثم أشار إلى الخامس والسادس بقوله:

117 ـ وَجُرَّ تَالِيَ وَاوِ رُبَّ وَالقَسَمْ   نَحْوُ وَخِلٌ زَارَ وَاللَّهِ فَنَمْ

(**وجر تالي**) أي: الاسم الذي هو تابع (**واو رب**) والصحيح أنها واو العطف، وأن الجر بـ «رب» محذوفة بعد الواو، لا بالواو خلافاً للكوفيين، نحو قوله:

وليل كموج البحر أرخى سدوله   عليَّ بأنواع الْهموم ليبتلي

أي: ورب ليل.

(**و**) جر أيضاً تالي واو (**لقسم**) بها نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: 1] فالواو الأولى واو القسم، والواو الثانية واو العطف، وإلا لاحتاج كل من القسمين إلى جواب، قاله ابن هشام[2].

(1) القاموس المحيط (ج2/ ص1774).

(2) مغني اللبيب (ج2/ ص348 ـ بحاشية الدسوقي ـ).

والناظم رحمه الله مثل للواوين بقوله: وذلك (**نحو**) قولك: (**وخل زار**) أي: ورب خل زار خليله، (**والله فنم**) من النميمة، فـ «**خل**» بكسر الخاء، هو الخليل، أي: الحبيب، والواو الداخلة عليه «واو» رب، وجملة «زار» صفته، وواو «والله» واو القسم.

فالمعنى: ورب خل، أي: قلَّ والله خليل زار حبيبه فنم، أي: نقل كلامه إلى غيره على وجه الإفساد، والله سبحانه أعلم.

118 ـ وَعَاطِفٌ مَا بَعْدَهُ مُوَافِقْ مَا قَبْلَهُ وزَائِدٌ مُوَافِقْ

(**و**) السابع «واو» (**عاطف**) لِما ذكر بعده على ما ذكر قبله، (**ما**) موصول اسمي، الأظهر أنه مبتدأ، و (**بعده**) صلته، والضمير للعاطف و(**موافق**) خبره و(**ما قبله**) مفعول بموافق وصلته، أي: الذي وقع بعد واو العطف موافق للذي وقع قبله لفظاً ومعنى، أي: في الإعراب، ومعنى العامل، قاله السوسي رحمه الله كـ: جاء زيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، ومررت بزيد وعمرو.

(**و**) الثامن واو (**زائد موافق**) أي: مصاحب لما معه من الكلام، ويكون دخوله كخروجه، وإذا وقع في القرآن يسمى صلة ولا يسمى زائداً، لما فيه من الإيهام كما سيصرح به الناظم رحمه الله، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: 73] فـ «فتحت» جواب «إذا» والواو صلة جيء به لتأكيد المعنى، بدليل الآية الأخرى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: 71] بغير واو.

وقيل: الواو عاطفة، وجواب «إذا» محذوف، والتقدير: حتى إذا جاءوها كان كذا وكذا وفتحت.

وقيل: الواو للحال، أي: وقد فتحت، فدخلت الواو لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم، وحذفت في الآية الأولى لبيان أنها كانت

مغلقة قبل مجيئهم قاله البغوي[1].

119 ـ وَقَالَ هَذَا الوَاوُ لِلثَّمَانِيَةْ جَمَاعَةٌ وَمَا اللَّبِيبُ رَاضِيَةْ

(وقال هذا الواو) الزائد الكائن في قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[الزمر: 73] واو منسوب (للثمانية جماعة) بالرفع فاعل «قال»، والمعنى: قال جماعة من الأدباء كالحريري[2]، ومن النحويين كابن خالويه[3]، ومن المفسرين كالثعلبي[4]: إن الواو في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[الزمر: 73] واو الثمانية، واحتجوا لقولهم بأن أبواب الجنة ثمانية، قالوا: ولذلك لم تدخل الواو في الآية قبلها، لأن أبواب جهنم ـ نجانا الله منها ـ سبعة لا ثمانية، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة سبعة وثمانية، إيذاناً بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعده عدد مستأنف، نحو: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: 22] إلى قوله: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: 22] اهـ.

---

(1) هو الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، أبو محمد البغوي، صاحب «معالم التنزيل» و«شرح السنة» و«التهذيب» وغيرها. توفي رحمه الله سنة 516هـ. [تذكرة الحفاظ (ج4/ ص37)]. وهو غير البغوي الحافظ المحدث أبو القاسم عبد الله بن محمد المرزبان الذي احتج به عامة من خرج الصحيح، كالإسماعيلي والدارقطني والبرقاني. وقد توفي رحمه الله سنة 317هـ. من تذكرة الحفاظ (ج2/ ص217).

(2) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، أبو محمد الحريري، كان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، وتصانيفه تشهد بفضله، وتقر بنبله. له: «المقامات» و«درة الغواص في أوهام الخواص» وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 516هـ. [بغية الوعاة (ج2/ ص259)].

(3) هو الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله النحوي الهمداني، عالم بالعربية، حافظ للغة، بصير بالقراءة، كان شافعياً، له: «المقصور والممدود» و«الألفات» وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 370هـ [ـ بغية الوعاة (ج1/ ص 529). ـ البلغة (ص69)].

(4) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، أبو إسحاق الثعلبي، كان إماماً بارعاً في اللغة، مفسراً. توفي رحمه الله سنة 427هـ. [بغية الوعاة (ج1/ ص356)].

وذكر في «**حياة الحيوان**»[1] أنها ليست واو الثمانية، بل يدل على تصديق القائلين بأنهم سبعة، لأنها عاطفة على كلام مضمر، تقديره: نعم وثامنهم الخ.

(**وما**) نافية حجازية (**اللبيب**) اسمها (**راضية**) بالألف بعد الراء فاعل، رضي خبرها، أي: وما يكون اللبيب الكامل العقل الماهر في هذا الفن راضياً للقول بواو الثمانية في الآيتين المذكورتين وغيرهما، إذ لا يتعلق به حكم إعرابي، ولا سر معنوي، والله سبحانه أعلم وأبصر وأحكم، وبه نستعين، إنه خير معين.

النوع الثامن ما يأتي على ثلاثة عشر وجهاً وهو [ما]

وهو آخر الأنواع (**ما يأتي**) من الكلمات (**على ثلاثة عشر**) بل اثني عشر (**وجهاً**) كما في أصله (**وهو ما**) و«ما» هذه على ضربين: حرفية وستأتي، واسمية وهي المشار إليها بقوله:

120 ـ مَا اسْمٌ لِسَبْعَةِ مَعَانٍ لاَمَّةْ مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ وَتَامَّةْ

(**ما**) مبتدأ (**اسم**) خبره (**لسبعة معان**) جمع معنى متعلق بلامه و(**لامه**) اسم فاعل من «لم» بمعنى: جمع، خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: «ما» اسم وهي لامه أي: وما الاسمية جامعة وآتية لسبعة معان، قال الزبيدي[2]: لممت الشيء إذا جمعته.

وتلك المعاني السبعة:

أولها: أنها (**معرفة ناقصة**) وهي الموصولة فتحتاج إلى صلة

---

(1) انظر «حياة الحيوان الكبرى» للشيخ أبي البقاء محمد بن موسى كمال الدين الدميري (ج4/ ص360) باب الكاف عند كلامه عن «الكلب» وذكره لقصة أصحاب الكهف.

(2) انظر تاج العروس (ج17/ ص657) مادة «لمم».

وعائد، نحو قوله تعالى: ﴿مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ﴾ [الجمعة: 11] فـ «ما» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء، و«عند الله» صلته، و«خير» خبره، أي: الذي عند الله خير. ومثله: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: 96].

والثاني: معرفة (تامة) فلا تحتاج إلى شيء، وهي نوعان: خاصة وعامة، فالعامة هي التي لم يتقدمها اسم، تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: 271] فـ «ما» فاعل «نعم»، معناه: الشيء، ولفظة «هي» ضمير «الصدقات» على تقدير مضاف يدل عليه «تبدوا»، وذلك المضاف هو المخصوص بالمدح، أي: فنعم الشيء إبداؤها.

والخاصة هي التي يتقدمها اسم، تكون هي وعاملها صفة له في المعنى وتقدر من لفظ ذلك الاسم المتقدم، نحو: غسلته غسلاً نعماً، ودققته دقاً نعماً، أي: نعم الغسل ونعم الدق.

والثالث:

121 - شَرْطِيَّةٌ وَاسْتَفْهِمَنَّ حَاذِفَا ... أَلِفَهَا جَرّاً وَبِالْهَاءِ قِفَا

122 - وإِنَّمَا جَازَ لِمَاذَا فَعَلَتْ؟ ... لِشِبْهِ مَا فِيهِ بِمَا إِذْ وُصِلَتْ

(شرطية) تفيد تعليق جملة بجملة، وهي على قسمين: زمانية وغير زمانية، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: 7] أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم. والثانية نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: 197] وما تصنع اصنع وما تفعل افعل.

(واستفهمن) أيها الطالب بـ «ما» أي: واجعلها استفهامية، ومعناها: أي شيء، نحو قوله تعالى: ﴿يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا﴾ [البقرة: 69]، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: 17] وهو رابع معانيها حال

كونه (**حاذفاً فألفها**) أي: ألف «ما» الاستفهامية (**جراً**) أي حالة كونها مجرورة، وهذا الحذف واجب فيما إذا جرت بالحرف، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: 1]، ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: 43]، و﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: 2] وجائز فيما إذا جرت بالمضاف، نحو: «مجيء م جئت»، والأصل «عما» و«فيما» و«لما» و«مجيء ما» حذفت الألف فرقاً بين الاستفهامية والخبرية التي هي الموصولة والشرطية. وسمع إثباتها على الأصل نثرا وشعراً، فالنثر كقراءة بعضهم ﴿عما يتساءلون﴾ بإثبات الألف. والشعر كقول حسان رضي الله عنه:

على ما قام يَشْتُمُنِي لئيم ... كخنزير تَمَرَّغَ في دِمان

وحذف الألف هو الأوجه، وإثباتها لا يكاد يوجد. ومفهوم قوله: «جراً» أنها إن لم تجر لا يحذف ألفها، وهو كذلك وقد مر مثالها، (**وبالهاء**) السكت (**قفا**) أي: وقفن أيها الطالب على «ما» الاستفهامية المجرورة المحذوفة الألف بهاء السكت جوازاً في المجرورة بالحروف، ووجوباً في المجرورة بالمضاف، فتقول: «عمه» و«لمه» و«فيمه» و«مجيء مه» وإنما وقف عليها بالهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة. وسميت هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة.

(**و إنما جاز**) هذا من الناظم رحمه الله جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل: إذا قلتم «ما» الاستفهامية إذا جرت يجب حذف ألفها، فما بالكم لم تفعلوا ذلك في قول القائل: لماذا فعلت ولماذا جئت ونحوهما، وموجب الحذف قائم؟

فأجاب بأنه إنما جاز إثبات ألف «ما» الاستفهامية المجرورة بالحرف في نحو قولك: (**لماذا فعلت**) هند كذا؟ أي: لم فعلت؟ (**لـ**) أجل (**شبه ما**) الاستفهامية الواقعة (**فيه**) أي: في هذا المثال بسبب

تركيبها مع «ذا» **(بما)** الموصولة، وهي معنى قوله: **(إذ وصلت)** أي: إذا جعلت موصولة، وذلك أن «ما» الاستفهامية في هذا المثال وشبهه تركبت مع «ذا» وصارتا معاً كالكلمة الواحدة، فوقع ألفها حينئذ حشواً، فصارت مثل «ما» الموصولة في وقوع ألفها حشواً، لصيرورة الموصول مع صلته كالشيء الواحد.

والمعنى الخامس:

123 ـ نَكِرَةٌ ذَاتُ تَمَامٍ وَقَعَتْ تَعَجُّباً وَكَنِعِمَّا صَنَعَتْ

(نكرة ذات) أي: صاحبة **(تمام)** أي: نكرة تامة، أي: غير محتاجة إلى صفة، وتقع في ثلاثة مواضع، في كل منها خلاف كما سيأتي للناظم:

الأول منها: **(وقعت تعجباً)** أي: وقعت «ما» النكرة التامة دالة على التعجب، نحو: ما أحسن زيداً!، فـ «ما» نكرة تامة، بمعنى شيء مبتدأ، وما بعدها خبره، أي: أي أحسن زيداً. هذا قول سيبويه. وجوز الأخفش أن يكون موصوله بمعنى «الذي» وما بعدها صلة، فلا موضع لها من الإعراب، والخبر محذوف وجوباً، أي: الذي أحسن زيداً شيء عظيم، وجوز أيضاً أن تكون نكرة ناقصة بمعنى «شيء»، وما بعدها صفة فمحله رفع، والخبر محذوف أيضاً، أي: شيء أحسن زيداً شيء عظيم. وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية وما بعدها الخبر، والصحيح قول سيبويه.

(و) الموضع الثاني: أنها وقعت في باب «نعم» و«بئس» إذا وقع بعدها فعل واسم.

فالأول **(كـ)**قولك: **(نعما صنعت)** هند بكسر النون اتباعاً لكسر العين وهو لغة في «نعم»، وبإدغام ميمه فيما بعده، فـ «ما» نكرة تامة منصوبة المحل على التمييز بالضمير المستتر في «نعم» المرفوع،

والمخصوص بالمدح محذوف، والفعل والفاعل بعده صفته، أي: نعم شيئاً شيء صنعته.

وقيل: إن «ما» معرفة ناقصة أي: موصولة فاعل «نعم»، والجملة بعدها صلتها، أي: نعم الذي صنعت، ومثله قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: 58]، ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟﴾ [البقرة: 90] والحاصل أن فيها عشرة أقوال بسطها في «**التصريح**»[1].

والثاني كقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: 271] فـ «ما» نكرة تامة تمييز للضمير المستتر الذي هو فاعل «نعم»، ولفظة «هي» المخصوص بالمدح، أي: نعم شيئاً هي، ومثله: بئسما تزويج ولا مهر. وقيل: إنها معرفة تامة فاعل «نعم» أي: فنعم الشيء هي.

124 ـ وَقَوْلِهِمْ إِنِّيَ مِمَّا أَنْ أَفِي ... وَالْخُلْفُ فِي كُلِّ الثَّلاَثَةِ اقْتُفِي

(و) الموضع الثالث: (**في قولهم**) أي: العرب، إذا أرادوا المبالغة في الإكثار من فعل (**إني مما أن أفي**) بعهدي فخبر «إن» محذوف، و«من» معلقة به، و«ما» نكرة تامة بمعنى أمر، و«أن» المصدرية وصلتها في موضع جر بدل من «ما»، أي: إني مخلوق من أمر هو وفائي بالعهد، فجعل نفسه لكثرة وفائه كأنه مخلوق منه، وذلك على سبيل المبالغة، مثل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: 37] جعل الإنسان للمبالغة في العجلة كأنه مخلوق منها. وفي «**القاموس**»[2] ما نصه: «وإذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن واحد بالإكثار من فعل كالكتابة، قالوا: إن زيداً مما أن يكتب، أي: مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابة» اهـ.

---

(1) انظر «التصريح بمضمون التوضيح» (ج2/ ص96).

(2) القاموس المحيط (ج2/ ص1771).

وزعم السيرافي[1] وابن خروف[2] وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أن «ما» في المثال معرفة تامة بمعنى الأمر، و«أن» وصلتها مبتدأ، والمجرور خبره، والجملة خبر «إن»، أي: إني من الأمر وفائي بالعهد. والأول أظهر.

(والخلف) أي: والخلاف بين النحويين **(في كل)** المواضع **(الثلاثة)** المذكورة **(اقتفي)**، أي: اتبع، وقد ذكرناه في كل موضع منها.

125 ـ وَصِفَةٌ كَمَا بِهَا قَدْ وُصِفَا وَقِيلَ ذِي حَرْفٌ مَحَلُّهَا انْتَفَى

(و) المعنى السادس نكرة **(صفة)** أي: موصوفة بصفة بعدها، فهو من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول، ولا يصح حمل كلامه على ظاهره من كونها صفة لغيرها، لأنه حينئذ يتكرر مع ما بعده، ويخل بذكر كونها موصوفة، فلعل صواب العبارة أن يقول: موصوفة بإسقاط العاطف للوزن، والله أعلم.

مثال ذلك: مررت بما معجب لك، أي: بشيء معجب لك. ويمكن أن يكون منه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: 23] فيكون «ما» نكرة بمنزلة «شيء»، و«عتيد» صفته، كأنه قال: هذا شيء لدي عتيد. ومنه قول الشاعر:

لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبِيبُ فلا تكنْ لِشيء بَعيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ ساعِيا

أي: لشيء نافع يسعى، الخ. ومنه أيضا قول الآخر:

---

(1) هو يوسف بن الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي، كان ديناً صالحاً، مقدماً في اللغة، مشاركا في باقي العلوم، له: «شرح أبيات الكتاب» وغيره. توفي رحمه الله سنة 385هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص355). ـ البلغة (ص200)].

(2) هو علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي، كان إماماً في النحو واللغة، مشاركاً في الأصول، محققاً مدققاً، له مصنفات مفيدة، منها: «شرح الكتاب» و«شرح جمل الزجاجي» وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 609هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص203). ـ البلغة (ص128)].

ربما تكره النفوس من الأمـ ـر له فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقال

أي: رب شيء، وجملة «تكره النفوس» صفة له، والعائد محذوف أي: تكرهه.

والسابع: نكرة موصوف بها نكرة قبلها، المشار إليها بقوله: **(كما قد وصفا)** أي: كما تكون، أي: ككونها نكرة يوصف بها ما قبلها، إما لقصد التعظيم، لأن العرب تستعمل الإبهام في موضع التعظيم، أو لقصد التحقير، أو لأجل التنويع.

الأول: كقول الزباء: «لأمر ما جدع قصير أنفه»[1] فـ «ما» نكرة موصوف بها أمر قبلها مؤولة بعظيم: لأمر عظيم جدع قصير أنفه، وكقول الشاعر:

عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود

أي: لأمر عظيم يسود ويشرف، يعني: الذي يسوده قومه، أي: يشرفونه لا يسودونه إلا لشيء من الخصال الجميلة، والأمور المحمودة التي رأوها فيه. وقوله: «لأمر» متعلق بـ «يسود»، أي: يسود من يسود لأمر ما، أي: لعقله وفضله ونباهته وكماله.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: 26] فـ «ما» نكرة موصوف بها «مثلا» مؤولة بالمشتق، أي: مثلاً بالغاً في الحقارة بعوضة.

والثالث: نحو: اضربه ضرباً ما، أي: نوعاً من أنواع الضرب، أيَّ نوع كان. ونحو: جئني بكبش ما، أي: أياً كان، صغيراً أو كبيراً.

(وقيل ذي) أي: وقيل: إن «ما» هذه التي ذكرنا أنها نكرة صفة لما

---

(1) انظر قصة هذا المثل في «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» لعبد القادر بن عمر البغدادي (ج8/ ص277).

قبلها **(حرف)** زائد منبه على وصف يليق بالمحل، وعلى هذا القول فـ **(محلها)** أي: موضعها من الإعراب **(انتفى)** أي: عدم، إذ الحرف لا محل له من الإعراب.

قال ابن مالك في «**شرح التسهيل**»[1] واختلف في «ما» من قولهم: «لأمر ما جدع قصير أنفه» والمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف لائق بالمحل، لأن زيادة «ما» عوض من محذوف ثابت في كلامهم.

ولما فرغ من الكلام في «ما» الاسمية، شرع يتكلم في «ما» الحرفية فقال:

126 ـ وَخَمْسَةٌ أَوْجُهُهَا حَرْفِيَّةْ نَافِيَةٌ فِي الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةْ
127 ـ كَلَيْسَ تَعْمَلُ وَمَصْدَرِيَّةْ حَسْبُ وَمَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةْ

(وخمسة) خبر مقدم و**(أوجهها)** جمع وجه، أي: معانيها مبتدأ مؤخر و(حرفية) حال، أي: وأوجه «ما» حال كونها حرفية خمسة:

الأول: (نافية) نحو: ما زيد قائماً، وما بكر سائراً، **(في)** دخولها على **(الجملة الاسمية)** عملاً (كـ) عمل **(ليس)** التي معناها نفي الحال (تعمل) عند أهل الحجاز، فقوله: «في الجملة» متعلق بـ «تعمل»، أي: تعمل «ما» النافية الحجازية في الجملة الاسمية عملاً مثل عمل «ليس» فترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: 2].

وأهملها التميميون. ومن أعملها شَرَط في إعمالها شروطاً؛ فَقْد «إن» الزائدة بعدها، وبقاء النفي، وتأخير الخبر. وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله:

إِعْمَالُ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

---

(1) انظر شرح التسهيل (ج1/ ص311).

فلو وجدت «أن» نحو: ما أن زيد قائم، أو بطل النفي بـ «إلا» نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: 144] أو تقدم الخبر على الاسم، بطل العمل.

(و) الثاني (مصدرية) أي: تفسر مع ما بعدها بالمصدر (حسب) أي: فقط، وليست بظرفية نحو: أعجبني ما قلت، أي: قولك، ونحو: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: 26] أي: نسيانهم إياه و﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: 25] أي: برحبها ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ﴾ [السجدة: 14].

(و) الثالث (مصدرية ظرفية) زمانية، أي: نابت عن ظرف الزمان وتفسر مع صلتها بالمصدر، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: 31]، أي: مدة دوامي حياً، ومنه: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: 88] ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16].

ولا تقع ظرفية غير مصدرية، فأما قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ﴾ [البقرة: 20] فالزمان المقدر هنا مجرور، أي: كل وقت، والمجرور لا يسمى ظرفا اصطلاحاً.

والرابع: كافة عن العمل، وهي على ثلاثة أقسام: الأول كافة عن عمل الرفع، وهو المشار إليه بقوله:

128 ـ كَثُرَ قَلَّ طَالَ كُفَّتْ عَنْ عَمَلْ رَفْعٍ فَخُصِّصَتْ بِفِعْلٍ اتَّصَلْ

(**كثر**) مفعول مقدم بـ «كفت» و(**قل**) و(**طال**) معطوفان عليه بحذف العاطف للضرورة، (**كفت**) أي: منعت «ما» كثر وقل وطال (**عن عمل رفع**) في الفاعل، إذ لا فعل لها ظاهراً ولا مضمراً، ولا تتصل «ما» الكافة إلا بهذه الثلاثة، ولا تدخل إلا على جملة فعلية صرح بفعليتها، كما قال الناظم: (**فخصصت**) هذه الأفعال المكفوفة بـ «ما» (**بفعل اتصل**) أي: متصل بها، ولا يليها الاسم البتة، نحو: كثر ما فعلت

كذا، فـ «كثر» فعل ماض، و«ما» كافة له عن طلب الفاعل، وكذلك «قلما» و«طالما»، نحو قول ابن دريد(1):

والناس للموت خلا يلسهم وقلما يبقى على اللس الْخلا

وقوله أيضا:

- رفه علي طالما انضيتني -

فقلما للتقليل وطالما للتكثير. وأما قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود فقلما وصال على طول الصدود يدوم

فليس «وصال» فاعل «قلما»، وإنما هو فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده، أي: فقلما يدوم وصال.

قال أبو علي الفارسي: كثرما وقلما وطالما أفعال لا فاعل لهن، ظاهراً ولا مضمراً، لأن الكلام لما كان محمولاً على النفي سوغ ألا يحتاج إليه، وكأن «ما» اتصلت بها لتكون عوضاً عن الفاعل، ولما اتصلت بها وقع بعدها ما لم يقع قبل إيصالها بها وهو الفعل، ولا يليها الاسم البتة. وانظر تمامه في «**شرح المقصورة**» لابن هشام اللخمي.

فإن قلت: الفعل لابد له من فاعل.

قلت: أقول بموجبه ولكن في غير المكفوف.

فإن قلت: هل له نظير؟

قلت: نعم، الفعل المؤكد كقوله:

- أتاك أتاك اللاحقون -

---

(1) هو محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية، أبو بكر الأزدي، اللغوي المعروف، صاحب «المقصورة» و«أدب الكاتب» وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 323هـ [- بغية الوعاة (ج1/ ص76). - البلغة (ص158)].

فاللاحقون فاعل الأول ، ولا فاعل للثاني ، قاله الأزهري[1].

129 ـ فَامْتَزَجَتْ مَعْنًى بِهَا فَتَتَّصِلْ   خَطّاً بِلاَمِهَا وَقِيلَ تَنْفَصِلْ

(فامتزجت معنى) أي: فاختلطت «ما» الكافة المذكورة **(بها)** أي: بالأفعال المذكورة في المعنى وصارت معها كجزء واحد **(فتتصل)** أي: بسبب امتزاجها معها في المعنى تتصل «ما» **(خطاً)** أي : في الخط **(بلامها)** أي: بلام تلك الأفعال. قال أبو الفتح بن جني: ينبغي أن يكتب «قلما» و«طلما» موصولة بـ «ما» غير مفصولة منهما، وذلك أنها قد خولطت بهما وجعلت جزءاً واحداً منهما، وهيأت «قل» و«طال» لوقوع الفعل بعدهما، فلما اتصلت بهما معنى وجب أن تتصل بهما خطاً، كما أن الشيئين إذا اتصلا معنى اتصلا أيضا لفظاً، والخط للعين بمنزلة الصوت للأذن، قال: وكذلك كان يجب في «كثرما» إلا أن الراء لا تتصل بما بعدها.

(وقيل تنفصل) «ما» في الخط عن الأفعال المذكورة وهو قول ابن درستويه، قال: ولا يكتب من الأفعال متصلاً بـ «ما» إلا «نعما» و«بئسما».

والقسم الثاني كافة عن عمل النصب والرفع، المشار إليه بقوله:

130 ـ وإِنَّ مَعْ أَدَاتِهَا كُفَّتْ بِهَا   عَنْ عَمَلَيْهَا رَفْعِهَا وَنَصْبِهَا

(وإن) المكسورة الهمزة المشددة النون **(مع أداتها)** بفتح الهمزة والدال المهملة، أصله أدوة فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهي لغة الآلة والجمع الأدوات، أي: و«إن» مع أخواتها «أن وكأن وليت ولعل ولكن» **(كفت)** بالبناء للمفعول، أي: منعت «إن» وأخواتها المذكورة **(بها)** أي: بـ «ما» **(عن عمليها)** المعلومين لها **(رفعها)** للخبر

(1) موصل الطلاب (ص153).

(ونصبها) للاسم، فالمجروران متعلقان بـ «كفت»، و«رفعها ونصبها» مجروران بدل من «عمليها»، بدل مفصل من مجمل.

مثال «إن» و«أن»: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: 108].

ومثال «كأن»: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: 6].

ومثال «ليت»:

قالت ألاَ ليْتَمَا هذا الحَمَامُ لنا إلى حمامتنا ونصفَهُ فَقَدِ

على رواية رفع الحمام.

ومثال «لعل»:

أعدْ نظراً يا عبد قيس لَعَلَّمَا أضاءتْ لكَ النارُ الحمارَ المُقَيَّدَا

ومثال «لكن»:

ـ ولكنما أسعى لمجد مؤثل ـ

فـ «ما» في جميع ذلك كافة للأدوات قبلها عن العمل.

والقسم الثالث: كافة عن الجر ومهيئة للدخول على الجملة، أشار إليها بقوله:

131 ـ وَرُبَّ عَنْ عَمَلِ جَرٍّ وَصِلَةْ زِيدَتْ لِتَوْكِيدٍ فَلَيْسَتْ مُهْمَلَةْ

(و) كفت «ما» أيضاً (رب عن عمل جر) في مدخوله، نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: 2] فـ «ما» كفت «رب» عن عمل الجر، وهيأته للدخول على الجملة الفعلية. وكفت أيضاً عن عمل جر، نحو:

ـ كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه ـ

برفع «سيف» على الابتداء، والجملة بعده خبر، فـ «ما» كفت

الكاف عن عمل جر، وهيأته للدخول على الجملة الاسمية.

والوجه الخامس كونها زائدة وهي المشار إليها بقوله: **(وصله)** حال من نائب «زيدت» مقدمة على عاملها، والتقدير: و**(زيدت)** «ما» حالة كونها تسمى صلة **(لتوكيد)** لأنها جيء بها لتقوية معنى الكلام وتوكيده، وكذا غيرها من الحروف الزوائد، **(فليست)** «ما» الزائدة **(مهملة)** بحيث لا معنى لها ولا فائدة كما يتبادر لذهن ذي فهم ركيك، وإنما لا يليق أن تسمى زائدة فراراً مما يتبادر إلى الذهن من أن الزائد لا معنى له، مع أن وقوع ما لا معنى له في القرآن محال، كما سيأتي للناظم، فلذلك اصطلح المعربون على تسميتها بالصلة والتوكيد.

ومما زيدت فيه بعد حرف جر: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 159]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: 40]، و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾ [نوح: 25].

ومن زيادتها بعد «أي»: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: 110].

ومن زيادتها بعد «أين»: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ﴾ [النساء: 78]، وأمثلتها كثيرة، وفيما ذكرناه كفاية. والله سبحانه أعلم.

الباب الرابع

في الإشارات إلى عبارات محررات مستوفيات

من الأربعة المشتمل عليها الكتاب وبه ختم (**في الإشارات**) جمع إشارة، وبه تعلق قوله: (**إلى عبارات**) مهمات في هذا الفن، (**محررات**) أي: مهذبات خاليات من الحشو والتطويل متقنات، (**مستوفيات**) أي: مكملات المقصود مع كونها موجزة، فالسين والتاء للمبالغة لا للطلب. ويفهم من كلام الناظم رحمه الله في الترجمة أنه ينبغي للمعرب أن يختار من العبارات أعذبها و أوجزها وأسلمها من الانتقاد.

وقد شرع في بيانها فقال:

132 - فِي الفِعْلِ قُلْ مِنْ نَحْوِ نِيلَ نَائِلُهْ ... فِعْلٌ مُضِيٌّ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ

(**في الفعل**) متعلق بقوله: (**قل**) أي: قل أيها المعرب في الفعل الواقع (**من نحو**) قولك زيد (**نيل نائله**) أي: وصل عطاؤه، وأصله نُيِل بضم أوله وكسر ثانيه، فاعل بنقل كسرة الياء إلى النون بعد حذف الضمة التي عليها، قال في «**الصحاح**»(1): النول والنوال: العطاء، والنائل مثله. اهـ.

نيل (**فعل مُضِيٌّ**) لتبين نوع الفعل إذ هو أنواع ثلاثة: ماض ومضارع وأمر، (**لم يسم**) أي: لم يذكر (**فاعله**)، لتبين أنه لم يبق على صيغته الأصلية، أو قل فيه: فعل مضي مبني للمفعول. وإنما اختير التعبير بهاتين العبارتين لوجازتهما وظهورهما.

---

(1) الصحاح (ج2/ ص1365).

133 ـ وَقُلْ لِلاِسْمِ نَائِبٌ عَنْ فَاعِلِ   وَغَيْرُ هَذَا خَطَأٌ مِنْ قَائِلِ

(**وقل**) أيها المعرب (**للاسم**) المذكور وهو «نائله» لكونه أسند إليه الفعل المبني للمجهول (**نائب عن فاعل**) نيل وإنما اختير التعبير لظهوره ووجازته. (**وغير هذا**) التعبير المذكور في الفعل والاسم وهما: «نيل نائله»، ونحوهما كـ: ضرب زيد، وأكرم عمر (**خطأ**) أي: خلاف الصواب (**من قائل**) له، مثاله أن تقول في الفعل: فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، وإنما كانت هذه العبارة خطأ لطولها، إذ هي سبع كلمات، ولإبهام ما وقعت عليه «ما» والعبارتان المختارتان أقل من ذلك، ولا إبهام فيهما.

وأن تقول في الاسم: مفعول لما لم يسم فاعله، فهذه العبارة خطأ لطولها وخفائها، لاحتمال عود الضمير إلى لفظة «مفعول» أو إلى لفظة «ما» ولكونها تصدق على المفعول الثاني، من نحو: أعطى زيدا درهماً، فيصدق على «درهما» في هذا المثال أنه مفعول لما لم يسم فاعله مع أنه غير مراد بخلاف التعبير بالنائب على الفاعل في ذلك.

هذا، وفي كلتا العبارتين المختارتين في الفعل نظر، كما قال الشيخ خالد الأزهري[1] رحمه الله، لأن الأولى التي ذكرها الناظم تصدق على الفعل الذي لافاعل له، نحو: قلما لأنه فعل ماض لم يسم فاعله مع أنه ليس مراداً. وأما الثانية التي زدناها تبعاً لأصله، فلأن المفعول حيث أطلق انصرف إلى المفعول به لأنه أكثر المفاعيل دوراً في الكلام، كما في «المغني». ولا يشمل الفعل المسند إلى المجرور والظرف والمصدر، فافهم.

134 ـ قَدْ قَلَّلَتْ زَمَنَ مَاضٍ وَحَدَثْ   مُضَارِعٍ وَحَقَّقَتْهُمَا الْحَدَثْ

(**قد**) مبتدأ، وجملت (**قللت**) هي (**زمن**) فعل ماض خبره، جعلت

---

(1) انظر موصل الطلاب (ص159).

قدر زمان الماضي زمناً قليلاً بأن قربته من الزمان الحال، فيقال فيها: حرف تقليل زمان الماضي وتقريبه من الحال، نحو: قد قام زيد، فإن قولك: قام زيد، مثلاً، بدون «قد»، يحتمل أن قيامه وقع في الزمان الماضي القريب من زمان الإخبار به، ويحتمل أنه وقع في الزمان البعيد منه، *فإذا قلت: «قد قام» دلت «قد» على قرب زمان قيامه من وقت* الإخبار به، ولم يبق معه احتمال، وقد تقدم هذا في بحث «قد».

(و) قللت أيضا (**حدث**) بفتحتين، أي: مدلول فعل (**مضارع**) وهو معناه، نحو قولهم: قد يصدق الكذوب، فحدث هذا المضارع هو الصدق، فتدل «قد» على قلة صدق الكذوب، فيقول فيها المعرب: حرف لتقليل حدث المضارع. (**وحققتهما**) أي: حققت «قد» ماضياً ومضارعاً (**الحدث**) أي: حققت حدثهما، أي: دلت «قد» على تحقيق وقوع حدثهما الذي هو مدلولهما.

مثال الماضي: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: 9] فحققت «قد» حصول الفلاح الذي هو مدلول الفعل لمن زكى نفسه، أي: طهرها من الذنوب، وأنماها بالعلم والعمل، فيقال فيها: حرف لتحقيق حدث الماضي.

ومثال المضارع: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: 64] فحصول العلم لله بما هم عليه محقق بدلالة «قد»، فيقال فيها: حرف لتحقيق حدث المضارع، وقد تقدم هذا كله، ولكن أعدناه حرصاً على البيان.

قال السوسي رحمه الله في «**شرح القواعد**»: ولا تقل مثلاً: حرف يصحب الأفعال، ونحو ذلك، لأن ذلك لا يفيد معنى «قد»، والله أعلم.

135 ـ للنَّفْيِ وَالنَّصْبِ والاِسْتِقْبَالِ لَنْ وَمَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ الآتِيَ أَنْ

(للنفي) خبر مقدم (والنصب والاستقبال) معطوفان عليه، (لن)

مبتدأ مؤخر، أي: لن حرف ثابت للنفي الخ، فيقول فيها المعرب: حرف نفي ونصب واستقبال، ولا تقل مثلاً: حرف نفي وتقتصر، لأن هذه العبارة غير مفيدة لمعناها. ولا حرف استقبال فقط، لأنه لا يكمل المراد. والعبارة الموفية لذلك كله ما قاله المصنف رحمه الله: ولا تقتضي «لن» تأبيد النفي خلافاً للزمخشري في «أنموذجه»، ولا تأكيد النفي خلافاً له في «كشافه» في تفسير ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: 143]. فنحو قولك: لن أقوم، محتمل أن تريد به أنك لا تقوم أبداً، وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافق لقولك: لا أقوم، في عدم التأكيد والتأبيد.

(و) حرف (**مصدري ينصب**) الفعل (**الآتي**) أي: المضارع (**أن**) المفتوحة الهمزة الساكنة النون، فـ «أن» مبتدأ، و«مصدري» الخ خبره أي: و«أن» حرف مصدري ينصب المضارع، نحو: ﴿أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: 16] فتسبك مع صلتها بالمصدر، أي: خشوع قلوبهم، ولا تقل: حرف مصدري وتقتصر، لأن ذلك غير واف بالمراد، بل ينبغي أن تقول: حرف مصدري ينصب المضارع.

136 ـ لَمْ حَرْفُ جَزْمٍ قُلْ لِنَفْيِ الآتِي وَقَلْبِ مَعْنَاهُ مُضِيّاً آتِ

(**لم**) مبتدأ، وخبره قوله: (**حرف جزم**) مختص بالدخول على المضارع، (**قل**) أنت (**لنفي الآتي و**) لـ (**قلب معناه**) أي: ولتصيير مدلول المضارع الذي هو الاستقبال (**مضياً**)، والمجرور متعلق بقوله: (**آت**) بمعنى: جاء، وهو نعت لـ «حرف»، و تقدير البيت: قل أيها المعرب: لم حرف جزم آت لنفي الآتي ولقلب معناه ماضياً، فقولك: لم أقم، معناه ما قمت، فهو حرف يختص بالمضارع ويلزمه وينفي معناه ويقلب زمانه إلى الماضي، وفاقاً للمبرد، لا أنه يقلب لفظ الماضي إلى المضارع خلافاً لقوم.

137 ـ لِلشَّرْطِ وَالتَّفْصِيلِ وَالتَّوْكِيدِ أَمَّا بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالتَّشْدِيدِ

قال: (للشرط) دائماً (والتفصيل) غالباً (والتوكيد) دائماً (أما) المضبوط (بفتح الهمزة والتشديد) للميم، فـ «أما» مبتدأ مؤخر، وخبره في المجرور قبله، أي: «أما» الذي ضبط بما ذكر، حرف ثابت للشرط والتفصيل والتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: 9، 10] فهي حرف شرط مضمن معنى الشرط، وتقول: فمهما يك من شيء، وتدل على التفصيل إن أردفت بأخرى، كالمثال المذكور، وإلا فهي حرف شرط وتوكيد فقط، نحو: أما زيد فمنطلق، ولا تدل على التفصيل في هذا المثال وشبهه.

وتدل أيضاً على التوكيد وهو تقوية معنى الكلام، إذ معنى قولك: أما زيد فمنطلق مثلاً، أنه منطلق لا محالة، وهذا لا يفيده الكلام بدونها. وقولهم في تفسير: أما مهما يك من شيء، معناه: مهما يوجد شيء من موانع حصول جوابها، فجوابها ثابت للمسند إليه، فما ظنك بما إذا أنتفت[1] الموانع. فإذ قلت: أما زيد فذاهب، معناه: مهما قدر مانع من ذهاب زيد فذهابه واقع لا محالة، فافهم.

138 ـ وَالْفَاءُ بَعْدَ الشَّرْطِ قُلْ لِلرَّبْطِ وَلاَ تَقُلْ فِيهَا جَوَابُ الشَّرْطِ

(والفاء) الواقعة (بعد الشرط) نحو: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: 112] (قل) فيها أيها المعرب الفاء (للربط) أي: الفاء رابطة بجواب الشرط، فهي تدل على تعليق الجواب بالشرط، (ولا تقل فيها) أي: في الفاء المذكورة، الفاء (جواب الشرط) كما قال بعضهم، لأن الجواب في الحقيقة إنما هو الجملة التي دخلت عليها الفاء لا الفاء وحدها. ويجاب عن القائلين: الفاء جواب الشرط، بأنه على حذف مضاف، والتقدير: حذف جواب الشرط، أو لا حذف، فيكون

(1) في النسخة (أنفت).

مجازاً علاقته المجاورة من إطلاق أحد المجاورين، وهو الجواب، على مجاوره وهو الفاء، قاله الشيخ خالد[1] رحمه الله.

139 ـ وَفِيهِ مِنْ نَحْوِ فَصَلِّ لِلسَّبَبْ ... وَلاَ تَقُلْ لِلعَطْفِ إِذْ عَطْفُ الطَّلَبْ

140 ـ مَمنُوعٌ أَوْ مُسْتَقْبَحٌ علَى الْخَبَرْ ... وَعَكْسُهُ كَتُبْ فَأَنْتَ تُخْتَبَرْ

(و) قل (**فيه**) أي: في الفاء الواقع (**من نحو**) قوله سبحانه: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: 1] والكوثر واد من الجنة (﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾) [الكوثر: 2] الفاء (**للسبب**)، لأن ما قبلها وهو إعطاء الكوثر، سبب لسبب طلب إيقاع ما بعدها وهو الصلاة.

(**ولا تقل**) أيها المعرب في الفاء المذكورة الفاء (**للعطف**)، لأنك لو جعلتها عاطفة لـ «صل» على «إنا أعطيناك الكوثر» للزم عطف الطلب على الخبر، وهو ممتنع، كما أفاده الناظم رحمه الله بقوله: (**إذ عطف**) أي: لأن عطف (**الطلب**) وهو قسم من الإنشاء (**ممنوع**) لا يجوز على قول (**أو**) غير ممنوع ولكنه (**مستقبح**) أي: لا يحسن على قول آخر (**على الخبر**) المقابل للإنشاء، وهو متعلق بـ «عطف»، ولا ريب أن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما، (و) كذا يمتنع أو يقبح (**عكسه**) وهو عطف الخبر على الإنشاء، وذلك (**كـ**) قولك للعاصي: (**تب**) أيها المذنب (**فأنت تختبر**) تفتعل من الخبر، والقول بأن عطف الإنشاء على الخبر وعكسه لا يجوز، لأن أهل البيان ومن تبعهم منعوه لما بينهما من عدم التناسب، والأصح عند أهل العربية كسيبويه وغيره جوازه. قال المرادي في «**شرح التسهيل**»: أجاز سيبويه التخالف في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام، فأجاز: هذا زيد وأين عمرو، اهـ. وقال بعضهم:

وعطفك الإنشا على الإخبار ... وعكسه فيه خلاف جار

أهل البيان وابن مالك أبوا ... مثل ابن عصفور وبالجل اقتدوا

(1) أي الأزهري. انظر موصل الطلاب (162).

وجوزته فرقة جليله كسيبويه وارتضوا دليله

141 ـ وَالعُرْفُ مِنْ وَقَفْتُ عِنْدَ العُرْفِ بِهِ يَكُونُ الْخَفْضُ لاَ بِالظَّرْفِ

(**والعرف**) الواقع (**من**) نحو قولك: (**وقفت**) أنا (**عند العرف**) أي: المعروف ولا أتعداه إلى المنكر (**به**) أي: فيه، فالباء ظرفية والضمير للعرف، وهو متعلق بقوله: (**يكون**) أي: يوجد ويحصل (**الخفض**) في العرف المذكور بالمضاف وهو «عند»، والمعنى: أنه ينبغي للمعرب أن يقول في العرف من هذا المثال: إنه مخفوض بالمضاف وهو «عند».

و(**لا**) تقل: إنه مخفوض (**بالظرف**) وهو «عند» أي: لأن المقتضي للخفض إنما هو المضاف من حيث هو مضاف، لكن المضاف ظرفاً بخصوصه، بدليل أن المضاف قد يأتي غير ظرف، كأن يكون اسم ذات، كـ: غلام زيد، أو اسم معنى كـ: إكرام عمرو، والأصح أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، وهو قول سيبويه. وقيل: الإضافة، وهو قول الأخفش. وقيل: حرف جر مقدر.

ثم قال:

142 ـ لِلْجَمْعِ وَاوُ العَطْفِ كَيْفَ شِئْتَ لِلْجَمْعِ والغَايَةِ حَرْفُ حَتَّى

(**للجمع**) خبر مقدم، و(**واو العطف**) مبتدأ مؤخر، أي: واو العطف حرف يأتي لمجرد الجمع بين المتعاطفين، (**كيف شئت**) أيها المعرب، أي: على أيّ صفة أردت من كون معطوفة مصاحباً للمعطوف عليه في الزمن، أو كان قبله، أو بعده، ولا يدل على الترتيب على الأصح، فقولك مثلاً: جاء زيد وعمرو، احتمل أن يقع مجيئهما في زمن واحد، وأن يتقدم عمرو، وأن يتأخر، فيقول فيه المعرب: حرف عطف لمجرد الجمع.

قال في «**المغني**»[1]: ولا تقل: للجمع المطلق، اهـ. أي: لأنها

(1) مغني اللبيب (ج3/ص483 ـ بحاشية الدسوقي ـ). وفيه «ولا يقول» بدل «ولا تقل».

قد تكون للجمع المقيد، نحو: جاء زيد وعمرو قبله أو بعده.

(للجمع) خبر مقدم، **(والغاية)** معطوف عليه، و**(حرف حتى)** مبتدأ مؤخر، أي: حرف «حتى» يأتي للدلالة على الجمع بين المتعاطفين وعلى كون المعطوف بها غاية لما عطف عليه في الرفعة والخسة، كما تقدم في مبحث «حتى»، نحو:

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

فيقول فيها المعرب: حرف عطف للجمع والغاية.

143 ـ وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ والتَّعْقِيبِ وَثُمَّ لِلْمُهْلَةِ وَالتَّرْتِيبِ

(والفاء للترتيب) أي: حرف عطف يأتي للدلالة على الترتيب المعنوي، وهو أن يكون المعطوف بها متأخراً عن المعطوف عليه، وقد يكون للترتيب الذكري، وهو أن يكون المعطوف بها واقعاً بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظاً، لأن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول.

(والتعقيب) وهو أن يكون المعطوف بها متصلاً بالمعطوف عليه بلا مهلة، نحو: قام زيد فعمرو، فالفاء دل على تقدم قيام زيد، وعلى اتصال قيام عمرو به، وتعقيب كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج زيد فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت مدته متطاولة، ويقول فيها المعرب: حرف عطف للترتيب والتعقيب.

(وثم) بضم المثلثة ينبغي للمعرب أن يقول فيها: حرف عطف **(للمهلة)** أي: التراخي **(والترتيب)** المعنوي، كـ: قام زيد ثم عمرو، فـ «ثم» دال على تقدم قيام زيد وهو معنى الترتيب، وعلى تأخير زمن قيام الثاني عن زمان قيام الأول وهو معنى المهملة، ويكون أيضاً للترتيب الذكري، نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾ أي: المنافقين ﴿ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ﴾ [المنافقون: 3] أي: آمنوا بألسنتهم وكفروا بقلوبهم، فـ «ثم»

للترتيب الإخباري لا الايجادي، قاله شيخ الإسلام أبو زكرياء المصري المالكي رحمه الله.

ثم قال:

144 ـ وَمُوجِزاً قُلْ عَاطِفٌ وَمَعْطُوفْ إذْ جِئْنَ وَالقَصْدُ بِهِنَّ مَعْرُوفْ

(وموجزا) بواو غير مهموز وبكسر الجيم، حال من فاعل، **(قل)** أي: وقل أيها المعرب في حال كونك موجزاً، أي: مختصرا لما ذكر من الإعراب في تلك الأحرف الأربعة المذكورة مع ما عطفت: **(عاطف ومعطوف)** على طريق اللف والنشر على الترتيب، الأول للأول، والثاني للثاني. كما تقول: «باسم الله» جار ومجرور، وفي «لن أقوم» ناصب ومنصوب، وفي «لم يقم» جازم ومجزوم، **(إذ جئن)** أي: إنما يجوز الاختصار في ذلك لأن تلك الأحرف أتين في الكلام **(و)** الحال **(القصد)** أي: المعنى المقصود **(بهن معروف)** أي: معلوم فلا يحتاج إلى تطويل الكلام بذكر المعنى الذي يقصد بهن في كل، والله أعلم.

ثم قال:

145 ـ لِنَصْبِ الاِسْمِ وَلِرَفْعِ الْخَبَرِ مُؤَكِّداً إنَّ وَأَنَّ الْمَصْدَرِي

(لنصب الاسم) اتفاقاً **(ولرفع الخبر)** على الأصح **(مؤكداً)** بكسر الكاف، أي: حال كونك دالاً على توكيد معنى الكلام وتقويته **(إن)** المكسورة الهمزة المشددة النون مبتدأ مؤخر، **(وأن)** المفتوحة الهمزة المشددة النون معطوف عليه، **(المصدري)** بتخفيف الياء للضرورة نعت «أن» المفتوحة والمجرور أول البيت خبر مقدم، والتقدير: «إن» المكسورة و«أن» المفتوحة المصدري جاء كل منهما لنصب الاسم ولرفع الخبر حال كونه دالاً على التوكيد في قول المعرب في «إن» المكسورة نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الممتحنة: 12]: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ولا تقل: حرف توكيد وتقتصر، لأن ذلك غير مفيد

لعملها، ولا تقل أيضاً: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وتقتصر، لأن ذلك غير مفيد لمعناها، بل لابد من الجمع بينهما ليحصل المعنى المراد. قاله السوسي رحمه الله.

ويقال في «أن» المفتوحة نحو: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الأنفال: 98]: حرف توكيد مصدري ينصب الاسم ويرفع الخبر، وإنما يزاد فيه مصدري لأنه يسبك مع ما بعده بالمصدر، فنبه عليه المعرب بتلك اللفظة.

وينبغي أن يقول المعرب في «كأن»: حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر.

وفي «لكن»: حرف استدراك ينصب الاسم ويرفع الخبر.

وفي «ليت»: حرف تمن ينصب الاسم ويرفع الخبر.

وفي «لعل»: حرف ترج ينصب الاسم ويرفع الخبر. قاله العلامة الشيخ خالد[1] رحمه الله.

146 ـ وَإِنْ تَفُهْ بِمُبْتَدَا أَوْ فِعْلِ   أَوْ جُمْلَةٍ أَوْ ظَرْفٍ أَوْ ذِي وَصْلِ

(وإن تفه) أي: وإن تنطق أيها المعرب **(بمبتدأ)** في الأصل وفي الحال **(أو)** تفه بـ**(فعل)** من الأفعال الثلاثة، **(أو بجملة)** فعلية أو اسمية، **(أو)** تفه بـ **(ظرف)** زماني أو مكاني وفي معناه المجرور الذي ثبت له التعلق، **(أو)** تفه بـ**(ذي وصل)** أي: صاحب صلة وهو الموصول، اسمياً كان أو حرفياً، ففي هذا البيت لف، ونشره في البيت الثاني وهو قوله:

147 ـ فَابْحَثْ عَنِ الْمَعْمُولِ وَالْمَحَلِّ   والْمُتَعَلَّقِ بِهِ وَالْوَصْلِ

(فابحث) الفاء رابطة بين الشرط والجواب، أي: ابحث وفتش

(1) أي الأزهري. انظر موصل الطلاب (ص164).

أيها المعرب (**على المعمول**) راجع إلى قوله: «مبتدأ أو فعل» و«على» بمعنى: «عن»، أي: عن معمول المبتدأ، وهو الخبر هل هو مذكور أو محذوف؟ وعلى حذفه، هل هو وجوباً أو جوازاً؟. وعن معمول الفعل وهو فاعله إن كان له فاعل، أو نائبه إن حذف. واسم «كان» وأخواتها، وغير ذلك من معمولات الفعل. وإنما قال: يبحث عن ذلك لأن الفعل والفاعل متلازمان معنى، فلذلك يتلازمان ذكراً، وكذلك المبتدأ مع خبره. قاله السوسي رحمه الله.

(و) ابحث على (**المحل**) للجملة فهو راجع إلى قوله: «جملة»، هل لها محل من الإعراب أو لا؟ وعلى ثبوته لها، ما هو ذلك المحل؟ لأن معناها وهي حالية غير معناها وهي خبرية، ومعناها وهي صلة غير معناها وهي صفة، فالتنبيه على مثل هذا له فوائد كثيرة لا تخفى.

(و) ابحث عن (**المتعلق**) بفتح اللام، أي: عن الذي يتعلق (**به**) الظرف وما في معناه، فهو راجع إلى قوله: «ظرف» هل متعلقهما فعل أو شبهه، وقد تقدم أن المجرور بحرف زائد لا يتعلق، فلا يبحث عن متعلقه.

(و) ابحث عن (**الوصل**) أي : عن الصلة راجع إلى قوله: «ذي وصل»، أي: وابحث عن صلة الموصول، وكذلك العائد إن كان الموصول اسمياً، إذ لابد له من صلة وعائد، وإن كان حرفياً فابحث عن صلته فقط، إذ لا عائد له، وبما قدرنا في هذا البيت ظهر أن فيه النشر واللف في البيت الذي قبله على الترتيب.

واعلم أن إهمال البحث عن جميع ذلك لدى الإعراب، عابه العلماء ذوو الألباب.

148 ـ فِي الاِسْمِ مِنْ قَامَ الذِي أَوْ ذَا انْطِقِ ... بِـفَـاعِـلٍ وَهْـوَ كَـذَا تُـوَافِـقِ

(**في**) إعراب (**الاسم**) الواقع (**من**) قولك: (**قام الذي أو**) من نحو قولك: قام (**ذا**) ونحوهما، مما هو اسم مبهم (**انطق**) فعل أمر، وبه تعلق

المجرور أول البيت، وكذا قوله: **(بفاعل)** أي: انطق أيها المعرب في إعراب الاسم الكائن من «قام الذي» أو «قام ذا» بأنه فاعل، **(وهو كذا)** أي: بأن تبين أنه اسم موصول في الأول، وأنه اسم إشارة في الثاني، بعد أن تعربه بفاعل، فتقول في المثال الأول: «الذي» فاعل بـ «قام» محله رفع وهو اسم موصول. وفي المثال الثاني: «ذا» فاعل بـ «قام» محله رفع وهو اسم إشارة.

وكذا تبنيهما بعد أن تعربهما بما يقتضيه المقام في كل موضع، فإن نطقت بإعرابهما كما ذكر **(توفق)** أي: تسدد إلى اتباع طريق المهرة الراسخين من المعربين، واحترز بذلك من أن تقتصر في الأول على أنه اسم موصول، وفي الثاني على أنه اسم إشارة فقط، لأن ذلك لا ينبني عليه إعراب، من رفع أو غيره، ومن أن تقتصر على إعراب ما ذكر دون بيان كونه موصولاً أو اسم إشارة، لأنه ينبني على بيانهما أن يبحث عن الصلة والعائد في الموصول كما مر، وأن يعلم أن الكاف التالية لاسم الإشارة حرف خطاب، والاسم المحلى بـ «ال» بعده نعت له، كما أفاد الناظم رحمه الله ذلك بقوله:

149 ـ حَرْفُ خِطَابٍ بَعْدَ ذَا الكَافُ وَأَلْ تَـالِيـهِ نَـعْـتٌ أَوْ بَـيَـانٌ أَوْ بَـدَلْ

(حرف خطاب) خبر مقدم **(بعد ذا)** ونحوه من أسماء الإشارة، **(الكاف)** مبتدأ مؤخر، أي: الكاف الواقعة بعد «ذا» حرف خطاب لا أنه اسم مضاف إليه.

قال بعض شراح «**التسهيل**»: والكاف الواردة بعد أسماء الإشارة حرف لا اسم، ولا خلاف في حرفيتها، ولا يتوهم فيها الاسمية، وإضافة اسم الإشارة إليها، لأن اسم الإشارة لا يضاف، وتبين الكاف أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، تبين ذلك في حالة كونها اسماً فتقول: «ذاكَ» و«ذاكِ» و«ذاكما» و«ذاكم» و«ذاكن»، كما تقول: أكرمكَ، وأكرمكِ، وأكرمكما، وأكرمكم، وأكرمكن، فيستوي

اللفظ بالحرفية الاسمية اهـ.

(وال) أي: والألف واللام الواقع بعد اسم الإشارة **(تاليه)** أي: تابع «أل» الذي هو مدخوله، كـ: «رجل» من قولك: جاء هذا الرجل، **(نعت)** لـ «ذا» على قول ابن الحاجب. **(أو بيان)** أي: أو عطف بيان عليه على قول ابن مالك. **(أو بدل)** منه على قول غيرهما.

وجمع بعضهم القولين الأولين معزوين لقائلهما في بيت، فقال:

محلى بأل بعد الإشارة فاعطف بياناً لطائي أو انعت لِحاجب

وقال آخر في الأقوال الثلاثة:

بعد إشارة معرف بـ «أل» يعرب نعتاً أو بياناً أو بدل

فقول الناظم «ال» مبتدأ أول، و«تاليه» مبتدأ ثان، و«نعت» وما عطف عليه خبر المبتدأ الثاني، والجملة من الثاني وخبره، خبر عن المبتدأ الأول، والرابط بينهما الهاء من «تاليه».

150 ـ واذْكُرْ مُضَافاً بالذِي اسْتَقَرَّ لَهْ مِنْ عَمَلٍ وَبِاسْمِهِ الْمُضَافَ لَهْ

(واذكر) أيها المعرب **(مضافاً)** كغلام، من قولك: غلام زيد **(بالذي استقر له)** أي: الذي ثبت للمضاف **(من عمل)** أي: من إعراب، بأن تبين أنه فاعل أوَ أنه مفعول أو مجرور أوحال أو غير ذلك، مما يقتضيه المقام، ولا تقتصر في إعرابه على أنه مضاف، لأن المضاف ليس له إعراب مستقر، بحيث لا يتبدل، وإنما إعرابه بحسب ما يدخل عليه مما يقتضي رفعه أو نصبه أو خفضه، فليس كالفاعل مثلاً الذي له إعراب مستقر وهو الرفع لفظاً أو محلاً، والمفعول الذي مستقر وهو النصب، فعلم أن المضاف ليس كالمضاف إليه، لأن له إعراباً مستقراً وهو الجر، فلذلك قال رحمه الله **(وباسمه المضاف له)** أي: واذكر المضاف إليه باسمه مقتصراً عليه، لأن له إعراباً لا يتبدل وهو الجر بالمضاف، فإذا قيل: مضاف إليه علم أنه مجرور لفظاً أو محلاً، والله أعلم بالصواب،

وإليه المرجع والمآب.

151 ـ وَلْتَجْتَنِبْ يَا صَاحِ أَنْ تَقُولَ فِي حَـرْفٍ مِـنَ الـقُـرْآنِ زَائِـدٌ تَـفِـي

(ولتجتنب) بجزم لام الأمر، أي: ولتترك **(يا صاح)** منادى محذوف الحرف الأخير للترخيم، أي: يا صاحبي **(أن تقول)** أي: قولك **(في)** إعراب **(حرف من)** حروف **(القرآن)** العظيم أيّ حرف كان أنه حرف **(زائد)** تعظيماً له واحتراماً، فإن اجتنبت ذلك **(تف)** أي: تكن وافيا بالأدب المطلوب منك. وإنما أمر الشيخ رحمه الله باجتناب التلفظ بزيادة حرف من الحروف القرآنية للعلة التي أشار إليها بقوله:

152 ـ إِذْ تَسْبِقُ الأَذْهَانُ للإهْمَالِ وَهْـوَ عَـلَـى الـقُـرْآنِ ذُو اسْـتِـحَـالِ

(إذ تسبق) أي: لأنه تبادر وتسارع **(الأذهان)** بالذال المعجمة، أي: العقول **(للإهمال)** أي: لفهم أن المراد بكونه زائداً الإهمال، بحيث لا معنى لذلك الحرف الذي قيل فيه: إنه زائد، مع أن كلام الله منزه عن ذلك، كما قال: **(وهو على القرآن)** أي: والإهمال في حرف من حروف القرآن بأن يكون لا معنى له أصلاً **(ذو استحال)** أي: موصوف بكونه محالاً قطعاً، فالسين والتاء للمبالغة لا للطلب، وهو مصدر استحال الشيء، أي: صار محالاً، والكثير فيه استحالة بالتاء، قال ابن مالك:

والتا الزم عوض وحذفها بالنقل نادراً عرض

والمعتمد أنه ما من حرف إلا وله معنى صحيح، علمه من علمه، وجهله من جهله، ومن فهم خلاف ذلك وهم.

وإنما الزائد الذي يطلقه بعض المعربين، فقد بين الناظم رحمه الله معناه بقوله:

153 ـ وإِنَّمَا الزّائِدُ مَا دَلَّ عَلَى مُجَرَّدِ التَّوْكِيدِ لاَ مَا أُهْمِلاَ

154 ـ وَقَعَ ذَا الوَهْمُ لِفَخْرِ الدّينِ إِذْ قَالَ يَحْكِي عَنْ ذَوِي التَّبْيِينِ

155 ـ مَا جَاءَ فِي القُرْآنِ شَيْءٌ مُهْمَلُ وَمَا أَتَى مِنْ مُوهِمٍ مُؤَوَّلُ

(و إنما الزائد) عند النحويين حيث أطلقوه في كلامهم (ما دل على مجرد التوكيد) أي: الحرف الذي دل على توكيد المعنى وتقويته فقط، بحيث لم يؤت به إلا لذلك (لا ما أهملا) لا أن معنى الزائد هو المهمل الذي لا معنى له كما يتبادر لذهن من لا معرفة له، ومن قال: إن الزائد هو المهمل فقط غلط.

واعلم أنه (وقع) هـ(ذا الوهم) الغلط، وهو بفتح الهاء مصدر وهم بكسرها إذا غلط وسكنه الناظم لضرورة الوزن (لـ) لإمام (فخر الدين) محمد بن عمر الخطيب الرازي منسوب إلى مدينة بالمشرق يقال لها: الري، وزيد الزاي لتغيير النسب، كما قالوا في النسب إلى مرو: مروزي، وفي النسب إلى سجستان: السجزي، قاله الأئمة. وفخر الدين لقبه، وتوفي رحمه الله عام عشر وست مائة[1]، ثم استدل على أنه وقع له الوهم بقوله: (إذ قال) أي: وقع له الوهم بالبيان حال كونه (يحكي) أي: ينقل (عن) جميع العلماء المحققين (ذوي التبيين) أي: أصحاب التوضيح الذين يوضحون العلم ويبينونه، والمراد بهم أهل السنة رضي الله عنهم، وجعلنا منهم بمنه، أي: نقل إجماعهم على أنه (ما جاء) أي: ما وقع (في القرآن) العظيم (شيء) من الحروف والكلمات (مهمل)، بحيث يصير لا معنى له، لترفعه عن ذلك.

قال العلامة الكافيجي[2] في «شرح القواعد»: فإن قلت: من أين علم المصنف أن هذا الوهم وقع للإمام فخر الدين؟

قلت: من أمرين؛ الأول: أنه نقل إجماع الأشاعرة على عدم

---

(1) المشهور هو 606هـ.

(2) هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي البرعمي، أبو عبد الله الكافيجي الحنفي، كان شيخاً إماماً في المعقولات كلها: الكلام، وأصول اللغة، والنحو والتصريف، والإعراب، والمعاني والبيان، والجدل، والمنطق ...، له: «شرح قواعد الإعراب» و«مختصر في علوم الحديث» و«شرح كلمتي الشهادة» وغيرها. توفي رحمه الله سنة 879هـ. [ـ بغية الوعاة (ج1/ ص117)].

وقوع المهمل في كلام الله تعالى، وهو عين الإجماع على عدم وقوع الزائد بهذا المعنى وهو عين المهمل، فلو لم يقع له لما احتاج إلى التعرض لهذا الإجماع.

والثاني: أنه حمل «ما» في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 159] على أنها استفهامية بمعنى التعجب، كقوله تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: 20] اهـ.

وأشار الناظم إلى الأمر الأول بقوله: **(ما جاء في القرآن)** الخ. وأشار في الثاني بقوله: **(وما أتى)** أي: وما جاء منقولاً عن أهل هذا الفن **(من)** كلام **(موهم)** أي: موقع الوهم، أي: الذهن أنه حصل في القرآن شيء مهمل **(مؤول)** أي: مصروف عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره من التأويلات الصحيحات، ومعنى التأويل عندهم: صرف اللفظ عن معناه المتبادر منه إلى غيره بدليل يصيره راجحاً.

ثم قال الكافيجي: والظاهر أن هذا الوهم لا يقع لواحد من العلماء، فضلاً عن أن يقع لمثل الإمام الرازي. وإنما أنكر إطلاق القول بالزائد إجلالاً لكلام الله تعالى، وللملازمة لباب الأدب كما هو اللائق بجلاله، وأما حمل ما في قوله تعالى «فبما رحمة» على أن تكون استفهامية بمعنى التعجب على سبيل الجواز والإمكان، فهو بمعزل عن الدلالة على وقوع الوهم منه بمراحل، اهـ باختصار. ونقله العلامة الأزهري في «**شرحه**» وأقره[1].

قلت: ولا شك أن اعتقاد هذا في حق الإمام الرازي أليق وأسلم من مخالفة الأدب.

---

(1) انظر موصل الطلاب (ص 167 وما بعدها) فقد نقل كلام الكافيجي كاملاً.

الخاتمة

ثم أخبر الناظم رحمه الله أن كملت على يده هذه النعمة فقال:

156 ـ قَدْ تَمَّ مَا أَنْشَأْتُهُ لِلنّشأَةْ بِأَصْلِهِ خَمْسِينَ بَيْتاً وَمِائَةْ

(قد تم ما) أي: قد كمل النظم الذي **(أنشأته)** أي: ابتدأته وألقيته **(للنشأة)** أي: للصبيان والمبتدئين، فهو جمع ناشئ، ك: «كامل» و«كملة»، من نشأت، أي: شببت وتربيت، قال ابن السكيت[1]: يقال: نشأت في بني فلان نشئاً ونشوءاً إذا شببت فيهم، **(بأصله)** أي: مع أصله، أي: تم حال كونه مصاحباً تمامه تمام مسائل أصله الذي هو كتاب «**قواعد الإعراب**»، وحال كون المنظوم فيه مسائل أصل مع هذا البيت نفسه **(خمسين بيتاً ومائة)** بيت، وزاد على ذلك الخطبة في أوله ستة أبيات، وفي آخره خمسة، فيصير مجموع النظم إحدى وستين بيتاً ومائة بيت.

والحكمة في الإخبار بعدد أبياته خوف النقص فيها والزيادة عليها، وقوله: «مائة» يقرأ بتسهيل الهمزة كما هو مذهب الجماهير، أو بتحقيقها وهو الأنسب بالنشأة في عروضها، والله أعلم.

---

(1) هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف المعروف بابن السكيت، إمام النحو واللغة والأدب، لقي فصحاء الأعراب وأخذ عنهم، له: «إصلاح المنطق» وغيره. توفي رحمه الله سنة 243هـ. [ـ بغية الوعاة (ج2/ ص349). ـ البلغة (ص198)].
وقد نقل الشارح رحمه الله كلام ابن السكيت من «الصحاح» (ج1/ ص114).

ثم طلب الناظم من الناظر أن يصلح في نظمه هذا ما لعله يقع من الزلل والخطأ، في ذلك إشعار بتواضعه وإنصافه وعدم افتخاره رضي الله عنه فقال:

157 ـ أَرُومُ مِنْ نَاظِرِهِ أَنْ يُفْصِحَا فِيمَا يَرَى إصْلاَحَهُ أَنْ يُصْلِحَا

(أروم) أي: أحاول أنا، وأطلب (من) قارئ هذا النظم، و**(ناظره)** المتأمل له، المتأهل لإصلاح ما عسى أن يكون فيه من الخلل المخالف للصواب، **(أن يفصحا)** أي: أن يظهر ويبين بكلامه الفصيح ما هو الصواب **(فيما)** أي: في اللفظ الذي **(يرى)** ويعلم **(إصلاحه)** متعينا عليه، مما طغى فيه القلم، أو زل فيه الفكر. وأروم منه **(أن يصلحا)** بعد التأمل والفهم الصحيح والعثور على الخطأ الصريح ما تبين له فساده.

وَلَا تُسْرِعَنَّ طَعْناً فَكَمْ عَائِبٍ رضي وآفاتُهُ الْفَهْمُ السَّقِيمُ فذكرا

والأظهر عندي أن قوله: «أن يصلحا» بدل من «أن يفصحا»، بدل كل من كل، لأن الإصلاح هو عين الإفصاح بالصواب.

ثم إن الإصلاح لا يجوز أن يكون بمحو كلام الناظم، وإثبات المصلح كلامه هو، قال الشيخ ناصر الدين اللقاني رحمه الله: المرتضى عندهم في إصلاح ما يقف عليه الناظر في كلام غيره التنبيه على ذلك بالكتابة في حاشية أو غيرها لا المحو والإثبات من الأصل، إذ لعل الصواب ما في الأصل، والتخطئة خطأ، اهـ.

والحاصل أن المراد إصلاحه بحسن تأويله وإخراجه على وجه يصح بزيادة فيه أو معنى يكمل به، ولا يبقى معه نقص في اللفظ، لأن الخلل وإن كان في ظاهره فليس يكون في باطنه، وإن كان فيه على وجه فقد يشفى منه على آخر، وليس المراد إصلاحه بتبديله بكلام آخر يكون في مكانه، لأن ذلك يؤدي إلى التخليط لاختلاف أنظار الناظرين، وتفاوت قرائح المجتهدين، فيدل كل بحسب ما ظهر له، فيؤول الأمر

إلى تبديل ألفاظ الكتاب كلها أو معظمها بألفاظ أخرى، ثم ينسب ذلك اللفظ المبدل إلى الناظم وهو بريئ منه، والله أعلم.

ثم دعاء بدعاء من غلبت عليه حالة الخوف حتى لا يطلب إلا نجاة نفسه ذاهلاً عما كان في حيازته من درجة العلم والإقرار على التأليف، فقال:

158 ـ وَأَسْأَلُ اللّهَ شُمُولَ رَحْمَتِهْ وكَشْفَ غَمٍّ والنَّجَا مِنْ نِقْمَتِهْ

(**وأسأل الله**) من السؤال الذي هو طلب الإعطاء، وهو يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه، نحو: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا﴾ [الأحزاب: 53]، وبحرف جر، نحو: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: 32] أي: أطلب من الله بذل وخضوع (**شمول**) أي: عموم (**رحمته**)، فيه إضافة الصفة للموصوف، أي: رحمته الشاملة، أي: العامة، للناظم والمعلم والمتعلم ووالديهم وأشياخهم وجميع المسلمين، فدعاؤه رحمه الله عام لنفسه ولجميع المؤمنين، ولكنه حذف معمول «شمول» اختصاراً.

والدعاء العام أسرع وأقرب للإجابة، لخبر: « **إذا دعوتم الله فأجمعوا فلعل فيمن تجمعون من تنالون بركته**»، ولقول الإمام الرازي: مهما كان الدعاء أعم كان إلى الإجابة أقرب.

(**و**) أسأل الله (**كشف**) أي: إذهاب وإزالة (**غم**) أي: كرب وشدة، يقال: غمه غماً إذا دخل عليه الغم والضيق، وإزالته تكون بتحصيل ضده، وهو ما يرضي ويسر.

(**و**) أسأل الله أيضاً (**النجاة**) أي: الخلاص والنجاة (**من نقمته**) أي: من عقابه الدنيوي والأخروي، يقال: انتقم الله ممن عصاه، أي: عاقبه، والاسم منه النقمة، والجمع النقمات والنقم، كـ: «كلمة» و«كلمات» و«كلم»، وإن شئت سكنت القاف ونقلت حركتها إلى النون كما فعل الناظم، فقلت: نقمة والجمع نقم كـ «نعمة» و«نعم»، ذكره

العلامة ابن مرزوق[1] رحمه الله.

ثم قال:

159 ـ كَمْ مِنْ جَنَى جُرْمٍ جَنَى الزَّوَاوِي وَأَيُّ دَاءٍ سَامَهُ سَمَاوِي

(كم) بمعنى كثيراً مفعول مقدم بـ «جنى» فهو «كم» الخبرية ومميزها بالمجرور، وهو قوله: **(من جنى جرم)** بإضافة الصفة إلى الموصوف، والأصل: من جرم جنى، فـ «جنى» اسم على وزن فعل بفتحتين، بمعنى: مفعول، والجرم: بضم الجيم الذنب، والجمع أجرام، يقال: جرم جرماً، وأجرم واجترم إذا كسب الذنب، أي: عدداً كثيراً من ذنب مجني. **(جنى)** فعل ماض، **(الزواوي)** فاعل، منسوب إلى زواوة وهي قبيلة من قبائل المغرب، يقال: جنى الرجل يجني جناية، إذا جر جريرة على نفسه.

والمعنى: جنى الزواوي ـ الناظم لهذه الأرجوزة ـ على نفسه كم من جرم جنى، أي: عدداً كثيراً من ذنب يجني ويفعل، **(وأي داء)** مبتدأ ومضاف إليه، وجملة **(سامه)** من فعل مضمر عائد إلى «الزواوي»، ومفعول بارز راجع إلى «داء» خبر المبتدأ، و**(سماوي)** نعت لـ «داء»، وفصل عن منعوته بجملة الخبر للضرورة، أي: وأيّ داء سماوي سامه الزواوي، وكل قبيح وعصيان سماوي قدره رب السماء على العباد سامه الزواوي، أي: رامه وحاوله وفعله، فلذلك طلب من الله النجاة من نقمته قبل هذا البيت، نسأل الله سبحانه أن يحقق له رجاءه، وأن يؤمنه مما يخشاه، ونحن كذلك بمنه وكرمه.

---

(1) هو محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق العجيسي التلمساني، أبو الفضل، عرف بالحفيد، إمام مشهور بالحفظ والاطلاع، ثقة مشارك في جل العلوم، له: «المعراج إلى استمطار فوائد الأستاذ ابن سراج» وغيره. توفي رحمه الله سنة 842هـ. [كفاية المحتاج (ج2/ ص136)].

ثم ختم كتابه بالحمد أداء لبعض ما يجب عليه في إتمام هذه النعمة العظيمة كما فعل في ابتدائه، لأن ذلك مطلوب في الأواخر كما في الأوائل، فقال:

160 ـ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى　　الْحَكَمِ الْعَدْلِ فَنِعْمَ الْمَوْلَى

(والحمد) أي: الثناء الجميل على وجه التعظيم ثابت لله المعبود بالحق الذي وفقني وأعانني على إكمال هذا الخير بأبلغ وجه وأتمه، فـ «الحمد» مرفوع بالابتداء، والألف واللام فيه للجنس، والجار والجلالة الكريمة خبره، والمبتدأ محصور في الخبر، أي: جميع المحامد لا يستحقها إلا هو، لأن القديم منها وصف له، والحادث فعل له، فالحمد القديم هو حمد الله تعالى لنفسه أو بعض عباده، والحادث هو حمدنا لله أو لعبد من عباده، **(على ما أولى الحكم العدل)** أي: على ما أعطى، فـ «ما»: مصدرية تسبك مع ما بعدها بالمصدر،أي: والحمد لله على إيلاء الحكم، أي: إعطائه، فيقع الحمد على صفة الله التي هي الإعطاء.

أو موصولة فما بعدها صلتها، أي: والحمد لله على ما أعطاه، فيكون الحمد على متعلق الصفة ـ بفتح اللام ـ وهو الشيء المعطى ـ بفتح الطاء ـ والأول أولى، لأن الحمد على الصفات أولى منه على متعلقاتها، وبيان أن الحمد على الصفة حمد لله بلا واسطة، والحمد لله على العطية حمد لله بواسطة، والحمد بلا واسطة أولى.

و«الحكم» بفتحتين: اسم من أسماء الله عز وجل الذي يفصل بين مخلوقاته بما شاء، ويملك ما بيد أحد المتحاكمين لآخر إن شاء، و«العدل»: اسم من أسماء الله أيضاً، ومعناه: العادل وهو الذي لا ظلم ولا جور في جميع تصرفاته، لاءمت النفوس أو نافرتها، لعموم ملكه لكل ما سواه، ولا أمر يتوجه إليه ولا نهي يتوجه إليه من غيرٍ، ولا نهي من غيره، بل هو الآمر والناهي تبارك وتعالى. قاله الشيخ السوسي رحمه

الله ورضي عنه، ونفعنا به في «**شرح أسماء الله الحسنى**».

(ف) هو (**نعم**) فعل ماض، وهي كلمة موضوعة للمبالغة في المدح، وهي نقيضة «بئس»، الموضوعة للمبالغة في الذم، (**المولى**) فاعل، ومعناه: الناصر، والمخصوص بالمدح محذوف لتقدم ما يشعر به، والتقدير: نعم المولى هو، أي: الله الحاكم العدل، فهو سبحانه ناصرنا على أعدائنا، لأنه أعلمنا بهم وأوضح لنا الأدلة التي نحاربهم بها، فكأنه قال: فمولانا ممدوح غاية المدح إذ لا يضيع من تولاه، ولا يغلب من ينصره، والحمد لله رب العالمين.

ثم لما حمد الله تعالى الذي وفقه على إكمال هذه النعمة، ثنى بالصلاة على نبينا وشفيعنا ومولانا محمد ﷺ، الذي أظهر الله على يده جميع النعم، التي النظم أثر من آثارها، وبين لنا عن الله تعالى ما ينفعنا وما يضرنا، دنيا وأخرى فيجب علينا شكره والإحسان إليه، لأن الله تعالى أمر بالإحسان لمن أحسن إلينا، فقال:

161 ـ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ   مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الأَخْيَارِ

(**وصلواته**) أي: وصلوات الله التي هي الإنعام والبركة، وقيل: معناها رحماته المقرونة بالتعظيم واقعة (على) النبي (**المختار**) من جميع الخلق، ولا ينبغي أن تفسر الصلاة عليه ﷺ بمطلق الرحمة. وهذه الجملة لفظها لفظ الخبر، والمراد بها الإنشاء، أي: اللهم أوقع صلواتك على المختار، ولا خلاف أنه عليه الصلاة والسلام أفضل الخلق مطلقاً، فقوله ﷺ: «**لا تفضلوني على يونس بن متى**»[(1)]، قول قد صدر منه قبل العلم بأنه أفضل الخلق فلما علم، قال: «**أنا سيد ولد**

(1) ذكره القاضي عياض في «الشفا» (ج1/ ص146).وقال السيوطي: لم أقف عليه بهذا اللفظ، والذي في صحيح البخاري من حديث ابن مسعود: «لا يقولن أحدكم إني خير من يونس بن متى». [انظر المناهل (ص75)].

آدم ولا فخر»[1]، قاله بعضهم.

والدليل على أنه ﷺ مختار من جميع الخلق قوله ﷺ في حديث رواه الطبراني: «**إن الله اختار خلقه فاختار منهم بني آدم واختار بني آدم فاختار منهم العرب فاختار منهم قريشاً ثم اختار قريشاً فاختار منهم بني هاشم ثم اختار بني هاشم فاختارني منهم ولم أزل خياراً من خيار**»[2].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ: «**إن الله تعالى قسم** الخلق على قسمين فجعلني من خيرهم قسماً فذلك قوله تعالى: ﴿لِأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: 38] ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾ [الواقعة: 41] فأنا من أصحاب اليمين وأنا خير أصحاب اليمين. ثم جعل القسمين أثلاثاً وجعلني من خيرها ثلثاً، فذلك قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ۝٨ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ۝٩ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ [الواقعة: 8 ـ 10] فأنا من السابقين وأنا خير من السابقين. ثم جعل الأثلاث قبائل فجعلني من خيرها قبيلة فذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ﴾ [الحجرات: 13] فأنا أتقى ولد آدم وأكرمهم على الله ولا فخر. ثم جعل القبائل بيوتا وجعلني من خيرهم بيتاً فذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33][3] قاله الشيخ يعقوب السيتاني في «**منتهى الباني ومرتئى العاني**».

---

(1) ابن ماجة، كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة (رقم 4308). ضعيف بهذا اللفظ لأن فيه علي بن زيد بن جدعان قال عنه في التقريب: ضعيف. ويصح بلفظ: « أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع» رواه مسلم، كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا على جميع الخلائق (رقم 2278).

(2) رواه الطبراني في الكبير (رقم 3650) من طريق محمد بن ذكوان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر. ومحمد بن ذكوان هو البصري الأزدي الجهضمي مولاهم، أخرج له ابن ماجة فقط من بين الستة. قال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ج2/ ص515): ضعيف.

(3) قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد: «رواه الطبراني وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني، وغسان بن ربعي، وكلاهما ضعيف» كتاب علامات النبوة، باب في كرامة أصله (ج8/ ص280) رقم 13822. وهو عند الطبراني في الكبير تحت رقم 2674.

(محمد) بالجر بدل من المختار، لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها كما هنا أعرب بحسب العوامل وأعربت المعرفة بدلاً وصار المتبوع تابعاً، كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ: 6] في قراءة الجر. نص على ذلك ابن مالك، أو بالرفع على أنه خبر مبتدأ مضمر فهو مستأنف استينافاً بيانياً، كأنه قيل: ما المراد بالمختار؟ قال: هو محمد، بهذا الاسم سماه الله عز وجل في كتابه، قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: 29] وقال عز وجل: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: 144].

وقال بعضهم: هذه الصفة في اللسان العربي من الصفات المبالغ بها في أوصاف المفعولين، مثل: «مفضل» و«معظم» وما أشبه ذلك، وسمي به ﷺ تفاؤلاً بأنه يكثر حمد الخلق لكثرة خصاله المحمودة فلا أحد من المخلوقين أحق منه صلى الله عليه بالحمد، إذ حمده الله تعالى والملائكة الأعلى، وحمد من البشر القسم الطيب الأهدى في الأولى، وحمده كافة الخلق في الأخرى.

(و) صلواته أيضا كائنة على (آله) أي: أهل محمد، وهل هم أقارب المؤمنين من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف؟ وهو قول الشافعي، أو بنو علي والعباس وعقيل وجعفر؟ أو المؤمنين عامة من أمته؟ قيل: وهو المختار في مقدار الدعاء، أقوال. والمشهور جواز إضافته إلى الضمير خلافاً للكسائي. وهل ألفه منقلبة عن الهاء بدليل تصغيره على «أهيل» أو عن الواو لأنه سمع في تصغيره «أويل»؟ قولان.

ثم وصفهم بقوله: (الأخيار) أي: الأفاضل على سائر الأمة غير من يستثنى من الصحابة، فهم شرفاء بانتسابهم إليه ﷺ. والأخيار جمع خير بالتشديد، قاله السعد[1]: ....

(1) هو مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، الإمام العلامة، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان وغيرها، له «شرح العضد» و«التلويح على التنقيح في =

في «**شرح التلخيص**»[1]، ولله در قول أبي نواس[2] في أهل البيت العلويين:

مُطَهَّرُونَ نَقِيَّةٌ جُيُوبُهُمْ ... تَجْرِي الصَّلاَةُ عَلَيْهِمْ أَيْنَمَا ذُكِرُوا
مَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَوِياً حِينَ تَنْسُبُهُ ... فَمَا لَهُ فِي قَدِيمِ الدَّهْرِ مُفْتَخَرُ
اللَّهُ لَمَّا بَدَا خَلْقاً فَأَتْقَنَهُ ... صَفَّاكُمْ وَاصْطَفَاكُمْ أَيُّهَا البَشَرُ
فَأَنْتُمُ المَلاَ الأَعْلَى وَعِنْدَكُمْ ... عِلْمُ الكِتَابِ وَمَا جَاءَتْ بِهِ السُّوَرُ

قال عبيد الله الحقير الذليل المتمسك بربه الجليل يحيى بن محمد ابن أحمد البعقيلي القبيل سامح الله له في الجزيل والقليل: هنا انتهى بحول الله وقوته ما أردت وضعه وما قصدت من هذا الشرح المبارك إن شاء الله جمعه، وسميته: «**بالمرشد الآوي، ومعين الناوي، لفهم قصيدة الزواوي**» وقد بالغت في حل الألفاظ ليتضح غاية الوضوح، ويرون بحسن بيانه من هو بالإنصاف ممدوح، على أني لا أدعي فيه مطابقة الشرح للمشروح، وإنما هو على حسب فهمي، وعلى قدر مبلغ علمي، إذ لم أعثر على شرح أهتدي بمناره، وأستضيء ببيان أنواره، وأعتمد على إيراده وإصداره أو إحضاره، لكني مع ذلك جمعت فيه بفضل الله ما يوضح المقاصد، ويسهل المعاني والفوائد، لينتفع به البادي ويستحسنه الشادي. هذا و إن مثلي لا يليق به التجاسر على ما هو شأن الفحول العظماء، من التصدي لشرح كلام العلماء، لكن التشبه بالقوم الكرام محمود، والانتماء إلى جانب الأفاضل مقصود، فرحم الله عبدا اطلع

= أصول الفقه» و«الإرشاد في النحو» وغيرها. توفي رحمه الله سنة 791هـ. [بغية الوعاة (ج2/ ص285)].

(1) «شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم» (ص14).

(2) هو الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح الحكمي بالولاء، شاعر العراق في عصره، نظم جميع أنواع الشعر، وأشهر شعره في الخمريات. توفي سنة 198هـ. [طبقات الشعراء (ص193)].

على عيوبه فسترها، أو بدت له المساوئ فغفرها، ونسأل الله سبحانه أن يجعله لوجهه خالصاً، وأن ينفعنا به إذا الظل أضحى يوم القيامة قالصاً، وأن يغفر لنا ولآبائنا وأمهاتنا وأشياخنا وإخواننا وأحبتنا وذريتنا مع جميع المؤمنين والمؤمنات، وأن يجمع شملنا وشملهم بلا محنة مع أكابر أوليائه في أعلا عليين، وأن يمتع جميعنا إثر الموت في أعلا الفردوس بتلذيذ رؤيته ومرافقة المنعم عليهم من النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين، بجاه حبيبه ومصطفاه من خلقه سيدنا محمد الكريم، القائل: «**توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم**»[1]، ﷺ وعلى آله و أصحابه صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم الدين.

(1) قال العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ بشأن هذا الحديث: باطل لا أصل له في شيء من كتب الحديث البتة [انظر: ـ «التوسل أنواعه وأحكامه» (ص115) ـ «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص132)].

مقدمة

1 ـ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ جَلَّ مُنْعِماً
أَخْرَجَ مِنْ جَهْلٍ وَجَلّى مِنْ عَمَى

2 ـ فَعَلَّمَ البَيَانَ وَالإعْرَابَا
وَأَلْهَمَ الْحِكْمَةَ وَالصَّوَابَا

3 ـ فَلاَحَ للأَذْهَانِ مَعْنَى مَا خَفَى
مِنَ الكِتَابِ وَحَدِيثِ الْمُصْطَفَى

4 ـ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَشِيعَتِهْ
مَنْ أَسَّسَ الإِعْرَابَ فِي شَرِيعَتِهْ

5 ـ وَقَدْ حَصَرْتُ بِطَرِيقِ الرَّجَزِ
قَوَاعِدَ الإِعْرَابِ حَصْرَ مُوجَزِ

6 ـ لِيَسْهُلَ الْحِفْظُ عَلَى الطُّلاَبِ
فِي تِلْكُمُ الأَرْبَعَةِ الأَبْوَابِ

الباب الأول:
في الجملة وأحكامها
وفيه أربع مسائل

المسألة الأولى: في شرح الجملة

7 ـ فَسَمِّ بِالكَلاَمِ لَفْظَكَ الْمُفِيدْ
أَوْ جُمْلَةً كَالعِلْمُ خَيْرُ مَا اسْتُفِيدْ

8 ـ لَكِنَّهَا أَعَمُّ مَعْنًى مِنْهُ
إِذْ شَرْطُهُ حُسْنُ السُّكُوتِ عَنْهُ

9 ـ إِنْ بُدِئَتْ بِالاِسْمِ فَهْيَ اسْمِيَّهْ
أَوْ بُدِئَتْ بِالفِعْلِ قُلْ فِعْلِيَّهْ

10 ـ إِنْ قِيلَ ذَا أَبُوهُ شَأْنُهُ النَّدَا
فَكُلُّهَا غَيْرَ الأَخِيرِ مُبْتَدَا

11 ـ بَلْ خَبَرٌ عَنْ ثَالِثٍ كَمَا هُمَا
عَنْ وَسَطٍ وَالكُلُّ عَمَّا قُدِّمَا

12 ـ فَجُمْلَةَ الأَوَّلِ سَمِّ كُبْرَى
وَجُمْلَةَ الثَّالِثِ سَمِّ صُغْرَى

13 ـ وَذَاتَ حَشْوٍ بِاعْتِبَارِ مَا وَلِي
كُبْرَى وَصُغْرَى بِاعْتِبَارِ الأَوَّلِ

المسألة الثانية: في الجمل التي لها محل من الإعراب

14 - مَوْضِعُهَا خَبَرَ مُبْتَدَا وَإِنْ ... رَفْعٌ وَفِي كَانَ وَكَادَ النَّصْبُ عَنْ
15 - وَالْحَالِ وَالْمَفْعُولِ أَرْبَعُ جُمَلْ ... مِمَّا حَكَوْا أَوْ عَلَّقُوا عَنْهَا الْعَمَلْ
16 - أَوْ كَانَ آخِرَ مَفَاعِلَ أَرَى ... أَوْ ظَنَّ أَوْ تُضِفْ لَهَا الْوَقْتَ اجْرُرَا
17 - وَكُلَّمَا مِنْ بَعْدِ إِذْ حَيْثُ إِذَا ... لَمَّا الزَّمَانِي بَيْنَمَا بَيْنَ كَذَا
18 - جَوَابَ شَرْطٍ جَازِمٍ فَاجْزِمْ إِذَا ... بِالْفَاءِ كَانَتْ قُرِنَتْ أَوْ بِإِذَا
19 - وَاحْكُمْ بِهِ لِلْفِعْلِ لاَ لِلْجُمْلَهْ ... فِي نَحْوِ إِنْ زُرْتُكَ زُرْتُ وُصْلَهْ
20 - كَذَلِكَ الشَّرْطُ إِذْ الآتِي جُزِمْ ... فِي عَطْفِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تَتِمّ
21 - جُمْلَتُهُ إِنْ أُعْمِلَتْ فِي مِثْلِ إِنْ ... قَامَ وَيَقْعُدْ ذَا الفَتَى سَرّ الْحَزِنْ
22 - وَفِي أَقُومُ بَعْدَ إِنْ قُمْتَ اخْتُلِفْ ... قِيلَ دَلِيلُهُ وَقِيلَ الْفَا حُذِفْ
23 - وَهْيَ عَلَى حَسَبِ مَا قَدْ تَبِعَتْ ... مِنْ مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ تَقَدَّمَتْ
24 - مَنْ ظَنَّنِي أَعْلَمْتُهُ فَضْلِي ظَهَرْ ... إِذْ صُغْتُ نَظْماً اسْتَنَارَ وَزَهَرْ
25 - فَاللّهُ يَعْلَمُ أَكُنْتُ كِدْتُ ... أَقُولُ أَنْوِي الْخَيْرَ إِنِّي سُدْتُ

المسألة الثالثة: في الجمل التي لا محل لها من الإعراب

26 - فِي الابْتِدَاءِ سَمِّهَا اسْتِنَافِيَةْ ... وَبَعْدَ حَتَّى وَهْيَ الابْتِدَائِيَةْ
27 - وَقَوْلُ مَنْ جَرّ بِهَا لاَ يَجْرِي ... إِذْ لاَ تُعَلِّقُ حُرُوفُ الْجَرّ
28 - عَنْ عَمَلٍ وَبَعْدَهَا مَكْسُورَةْ ... إِن أَتَتْ وَفَتْحُهَا مَجْرُورَةْ
29 - وَصِلَةُ اسْمٍ أَوْ لِحَرْفٍ وَالتِي ... بَيْنَ شَيْئَيْنِ لِبَيَانٍ عَنَّتِ
30 - وَالاعْتِرَاضُ جَائِزٌ بِأَكْثَرَا ... مِنْ جُمْلَةٍ وَالْفَارِسِيُّ حَظَرَا
31 - وَذَاتُ تَفْسِيرٍ أَيْ الْمُعَدَّةْ ... لِكَشْفِ مَا تَلِيهِ غَيْرَ عُمْدَةْ
32 - أَيْ غَيْرَ مُخْبَرٍ بِهَا عَنْ مُضْمَرِ ... شَأْن وقُلْ بِحَسَبِ الْمُفَسَّرِ
33 - وَفِي جَوَابِ قَسَمٍ لِذَا مُنِعْ ... زَيْدٌ لأَكْرِمَنَّهُ لَكِنْ دُفِعْ
34 - إِذْ جُمْلَةُ الْقَسَمِ مَعْ مَا بَعْدَهُ ... خَبَرُ زَيْدٍ لاَ الْجَوَابُ وَحْدَهُ
35 - وَالشَّرْطُ لَمْ يَجْزِمْ كَلَوْلاَ لَوْ إِذَا ... أَوْ جَازِمٍ خَالٍ مِنَ الْفَا أَوْ إِذَا

36 ـ أَوْ إِنْ أَتَتْ تَتْبَعُ فَاقِدَ الْمَحَلّ وَالوَاوُ لاَ لِلْحَالِ بَلْ لِلْعَطْفِ حَلّ

37 ـ آلَيْتُ أَيْ أَقْسَمْتُ وَالقَسَمُ بَرّ لَوْ تَابَ مَنْ عَصَى لَعَزّ وانْتَصَرْ

المسألة الرابعة: في الجملة الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوما

38 ـ إِنْ وليَتْ نَكِرَةً فَهْيَ صِفَةْ وَحَالٌ إِنْ جَاءَتْكَ بَعْدَ الْمَعْرِفَةْ

39 ـ إن كَانَتَا فِي ذَاكَ مَحْضَتَيْنِ أَوْلاَ فَمُحْتَمِلَةُ الوَجْهَيْنِ

الباب الثاني:
في الجار والمجرور
وفيه أربع مسائل

المسألة الأولى: أن الجار والمجرور لابد من تعلقه بالفعل وشبهه

40 ـ بِمَا كَفِعْلٍ عَلِّقَنْهُ وَاسْتَقِلْ مَا زِيدَ لوْلاَ كَافُ تَشْبِيهٍ لَعَلْ

41 ـ فَالفَتْحُ وَالكَسْرُ لِلاَمِهَا الأَخِيرْ وَالْحَذْفُ للأَوَّلِ وَالثَّبْتُ الكَثِيرْ

42 ـ وَإِنَّمَا جرَّ بِهَا عُقَيْلُ كَذَاكَ لَوْلاَ جَرُّهَا قَلِيلُ

المسألة الثانية: في بيان حكم الجار والمجرور والواقع بعد المعرفة والنكرة

43 ـ وَحُكْمُهُ كَحُكْمِ جُمْلَةٍ جَرَى بَعْدَ مُعَرَّفٍ وَمَا قَدْ نُكِّرَا

المسألة الثالثة: في بيان متعلق الجار والمجرور

44 ـ بِكَائِنٍ مُقدّرٍ أو اسْتَقَرْ فِي صِفَةٍ أَو صِلَةٍ أَوْ فِي الْخَبَرْ

45 ـ أَوْ حَالٍ اسْتَقَرَّ عَيِّنْ فِي الصِّلَةْ إِذْ هِيَ لاَ تَكُونُ غَيْرَ جُمْلَةْ

المسألة الرابعة: في رفع المجرور لفاعله جوازا

46 ـ فِي رَفْعِهِ الفَاعِلَ فِي ذِي الأَرْبَعَةْ وَبعْدَ الاسْتِفْهَام والنَّفْي سَعَةْ

47 ـ تَقُولُ مَا فِيهِ ارْتِيابٌ فَارْتِيابْ فَاعلُ فِيهِ إِذْ عَنِ اسْتَقَرَّ نَابْ

48 ـ أَوْ مُبْتَدَا وَخَبرٌ قَدْ سَبَقَا وَالأخْفَشُ الوَجْهَانِ عَنْهُ أُطْلِقَا
49 ـ وَالظَّرْفُ كَالْمَجْرُورِ فِي التَّعَلُّقِ وَغَيْرِهِ مِنَ الفُصُولِ السُّبَّقِ

الباب الثالث
في كلمات يحتاج إليها المعرب
وهي عشرون كلمة، على ثمانية أنواع

النوع الأول يأتي على وجه واحد وهو: عوض/قط/أبدا/ أجل/بلى

50 ـ عَوْضُ افْتَح العَيْنَ وَثَلِّثِ الأَخِيرْ وَإِنْ أَضَفْتَهُ فَبِالفَتْحِ جَدِيرْ
51 ـ وَأَبَداً ظَرْفَانِ لِلْمُسْتَقْبَلِ اسْتَغْرَقَاهُ قَطُّ بِالعَكْسِ اجْعَلِ
52 ـ بِفَتْحِ قَافِهِ وَضَمِّ الطَّاءِ مُشَدّداً فِي اللُّغَةِ الفُصْحَاءِ
53 ـ حَرفُ أَجَلْ تَصْدِيقَ إِخْبَارٍ جَلاَ حَرْفُ بَلَى جَوابُ نَفْيٍ مُسْجَلاَ

النوع الثاني: ما جاء على وجهين وهو إذا

54 ـ مُسْتَقْبَلٌ ظَرْفٌ «إِذَا» شَرْطاً يَجُرْ جَوَابُهُ يَنْصِبُهُ فَلاَ يَضُرْ
55 ـ وَاخْتَصَّ ذَا بِالْجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةْ وَذُو الْمُفَاجَأَةِ بِالاِسْمِيَّةْ
56 ـ وَالْخُلْفُ فِيهِ هَلْ يُعَدُّ حَرْفَا أَوْ لِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ ظَرْفَا

النوع الثالث: ما جاء على ثلاثة أوجه وهي [إذ، لما، ونعم، وإي، وحتى، وكلا، ولا]

57 ـ إِذْ ظَرْفُ مَا مَضَى وَتَلْقَى الْجُمْلَتَيْنْ كَسَادَ إِذْ شَبَّ وَإِذْ هُوَ دُوَيْنْ
58 ـ وَقَدْ تَلِي الآتِي كَمَا تَلِي الْمُضِي إِذَا وَكُلُّهَا بِمَنْزِلِ الْمُضِي
59 ـ وَحَرْفُ تَعْلِيلٍ بِهِ القُرْآنُ قَدْ جَاءَ وَحَرْفُ فَجْأَةٍ نَظْماً وَرَدْ
60 ـ حَرْفُ وجودٍ لِوُجودِ لَمَّا فِي نَحْوِ لَمَّا جِئْتُ جَاءَ الأَسْمَى
61 ـ وَاخْتَصَّ بِالْمَاضِي وَقِيلَ إِنَّهُ ظَرْفٌ بِمَعْنَى الْحِينِ وَانْوِ وَهْنَهُ
62 ـ وَحَرْفُ جَزْمٍ نَفْيُهُ الْمُضَارِعَا يَقْلِبُ مَعْنَاهُ مُضِيّاً وَقَعَا

63 ـ مُتَّصِلَ النّفْي بِوَقْتِ الْحَالِ	مُنْتَظِرَ الثُّبُوتِ فِي الْمَآلِ
64 ـ وَحَرْفُ الاسْتِثْنَاءِ عِنْدَ مَنْ شَدَا	لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ مُشَدَّدَا
65 ـ وَحَرْفُ تَصْدِيقٍ نَعَمْ بَعْدَ الْخَبَرْ	وَبَعْدَ الاِسْتِفْهَامِ لِلإعْلاَمِ قَرْ
66 ـ لِلوَعْدِ بَعْدَ طَلَبٍ إِي كَنَعَمْ	كَإِي وَرَبِّي خُصِّصَتْ إِي بِالقَسَمْ
67 ـ وَجَرَّ حَتَّى اسْماً صَرِيحاً كَإِلَى	مَعْنىً كَذَا فِي جَرِّهَا الْمُؤَوَّلاَ
68 ـ مِنْ أنْ وَآتٍ تَارَةً وأُخْرَى	كَكَيْ كَجُدْ حَتَّى تَحُوزَ فَخْرَا
69 ـ وَقِيلَ قَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى إِلاَّ	وَجَاءَ فِي شِعْرِهِمُ الْمُحَلاَّ
70 ـ وَحَرْفُ عَطْفٍ مُطْلَقَ الْجَمْعِ تُفِيدْ	كَالوَاوِ تَالِيهَا بِأَمْرَيْنِ يَزِيدْ
71 ـ بِكَوْنِهِ بَعْضاً وَغَايَةً شَرَفْ	وَعَكْسِهِ لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَطَفْ
72 ـ ضَابِطُهَا مَا صَحَّ أَنْ يُسْتَثْنَى	صَحَّ دُخُولُهَا عَلَيْهِ مَعْنَى
73 ـ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ بِمُضارِعٍ رُفِعْ	أَوْ مَاضٍ أَوْ جُمْلَةِ الأَسْمَاءِ جُمِعْ
74 ـ وَلَفْظُ كَلاَّ حَرْفُ رَدْعٍ اشْتَهَرْ	وَحَرْفُ تَصْدِيقٍ كَكَلاَّ وَالْقَمَرْ
75 ـ وَنَحْوُ كَلاَّ لاَ تُطِعْهُ حَلاَ	كَحَقّاً أَو أَلاَ وَهَذَا أَوْلَى
76 ـ إِذ كَسْرُ إِنَّ حُكْمَهَا اسْتَحَقَّا	فَحُقَّ الاسْتِفْتَاحُ دُونَ حَقَّا
77 ـ نَافٍ وَنَاهٍ زَائِدٌ لاَ الأَوَّلُ	فِي اسْمِ مُنَكَّرٍ كَثِيراً يَعْمَلُ
78 ـ عَمَلَ إِنّ وَقَلِيلاً عَمَلاَ	لَيْسَ وَبِالنَّهْي اجْزِمِ الْمُسْتَقْبَلاَ

النوع الرابع: ما يأتي على أربعة أوجه وهي: «لولا.. وإن.. وأن.. من..»

79 ـ حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِوُجُودٍ لَوْلاَ	فِي نَحْوِ ذَا لَوْلاَ العِدَا لاسْتَعْلاَ
80 ـ وَخُصِّصَتْ بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةْ	أخْبَارُهَا فِي غَالِبٍ مَنْوِيَّةْ
81 ـ وَحَرْفُ تَحْضِيضٍ وعَرْضٍ أيْ طَلَبْ	بِعُنْفٍ أَوْ لُطْفٍ مَعَ الآتِي اصْطَحَبْ
82 ـ وَحَرْفُ تَوبيخٍ مَعَ الْمَاضِي وَتَمْ	مَعْنًى بِهَا اسْتِفْهَامُ هَلْ وَنَفْيُ لَمْ
83 ـ وَالْحَقُّ أَنَّ الْعَرْضَ والتَّحْضِيضَ فِي	أَمْثِلَةِ اسْتِفْهَامِهَا غَيْرُ خَفِي
84 ـ وَنَفْيُهَا التَّوْبِيخَ أَيْضاً يُفْهِمُ	لَكِنَّ مَعْنَى النَّفْي مِنْهُ يَلْزَمُ
85 ـ شَرْطِيَّةٌ نَافِيَةٌ تُخَفُّ إِنْ	ثَقِيلَةٌ زَائِدَةٌ أَقْسَامُ إِنْ
86 ـ فِعْلَيْنِ بِالشَّرْطِ اجْزِمَنْ وَأُعْمِلَتْ	كَلَيْسَ نَفْياً وَقَلِيلاً عَمِلَتْ

87 ـ خَفِيفَةٌ عَمَلَهَا مُشَدَّدَةْ ... ومَا الْحِجَازِيَّةَ كَفَّتْ زَائِدَةْ
88 ـ مَتَى الْتَقَى إِنْ مَا فَمَا إِنْ صُدِّرَا ... نَافٍ وَإِنْ شَرْطٌ وزِدْ مَا أُخِّرَا
89 ـ أَنْ حَرْفُ مَصْدَرٍ مُضَارِعاً نَصَبْ ... والقَوْلُ فِي لُقِيِّهِ الْمَاضِي اضْطَرَبْ
90 ـ وَبَعْدَ لَمَّا زَائِدٌ وفُسِّرَا ... تَالِيَ جُمْلَةٍ بِهَا القَوْلُ يُرَى
91 ـ بِلاَ حُرُوفِهِ وَلَمْ يَقْتَرِنِي ... بِخَافِضٍ نَحْوُ دَعَوْتُ أَنْ قِنِي
92 ـ وَبَعْدَ عِلْمٍ أَوْ كَعِلْمٍ خُفِّفَا ... مِنَ الثَّقِيلِ كَاعْلَمُوا أَنْ قَدْ وَفَى
93 ـ شَرْطِيَّةٌ مَوْصُولَةٌ واسْتَفْهِمَنْ ... نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ أقسَامُ مَنْ

النوع الخامس: ما يأتي على خمسة أوجه وهو: «أي.. ولو..»

94 ـ أيٌّ كَمَنْ فِي غَيْرِ مَوْصُوفٍ وَدَلْ ... أَيٌّ عَلَى مَعْنَى الكَمَالِ فَاسْتَقَلْ
95 ـ حَالَ مُعَرَّفٍ وَللقصد صِفَةْ ... وصِلْ بِهَا إِلَى نِدَاءِ الْمَعْرِفَةْ
96 ـ لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ شَاعَ فِيهِ ... هَذَا فَيَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ
97 ـ جَوَابُهُ إنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبَبْ ... خِلاَفُ شَرْطِهِ امْتِنَاعُهُ وَجَبْ
98 ـ وَإِنْ يَكُنْ فغَيْرُ حَتْمٍ لِأَثَرْ ... وَرَدَ فِي مَدْحِ صُهَيْبٍ عَنْ عُمَرْ
99 ـ وَجَاءَ فِي مُسْتَقْبَلٍ كإِنْ بِلاَ ... جَزْمٍ وَحَرْفٌ لِلتَّمَنِّي مُهْمَلاَ
100 ـ وَحَرْفُ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى أنْ بِلاَ ... نَصْبٍ وفِعْلِ الوُدِّ غَالِباً تَلاَ
101 ـ نُفَاتُهُ مَفْعُولَ فِعْلٍ قَبْلَ لَوْ ... ثُمَّ الْجَوَابَ بَعْدَهُ لَهُ نَوَوْا
102 ـ ذَكَرَهُ للعَرْضِ فِي التَّسْهِيلِ ... وَابْنُ هِشَامٍ زَادَ لِلتَّقْلِيلِ

النوع السادس: ما يأتي على سبعة أوجه وهو «قد..»

103 ـ اسْمٌ كَحَسْبُ قَدْ فَقُلْ فيهِ قَدِي ... وَاسْمٌ كَيَكْفِي فُهْ بِقَدْنِي تَقْتَدِي
104 ـ حَرْفُ تَوَقُّعٍ وَتَحْقِيقٍ عَلَى ... فِعْلٍ مُضَارِعٍ وَمَاضٍ دَخَلاَ
105 ـ وَبَعْضُهُمْ قَدْ مَنَعَ التَّوَقُّعَا ... مَعَ الْمُضِيِّ إِذْ مَضَى وَوَقَعَا
106 ـ وَقَالَ مُثْبِتُوهُ لَيْسَ الْمُنْتَظَرْ ... نَفْسُ وُقُوعِ الفِعْلِ نَظْراً لِلْخَبَرْ
107 ـ أدْنَى مِنَ الْحَالِ الْمُضِيِّ فَجَرَى ... فِي الْحَالِ مَعْهُ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَرَا
108 ـ وَإنْ بِمَاضٍ مُتَصَرِّفٍ ثَبَتْ ... تُجِبْ يَمِيناً فَمَعَ اللاَّمِ ثَبَتْ

109 ـ إنْ يَقْرُبِ الفِعْلُ مِنَ الْحَالِ وَإِنْ يَبْعُدْ أَوْ إِنْ يَجْمُدْ فبِاللاَّم قُرِنْ
110 ـ وَحَرْفُ تَقْلِيلٍ عَلَى ضَرْبَيْنِ فِي وُقُوعِ فِعْلٍ كَالكَذُوبُ قَدْ يَفِي
111 ـ أَوْ مَا تَعَلّقَ بِهِ الفِعْلُ كَقَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ قَدْ وَرَدْ
112 ـ وَقِيلَ لِلتَّحْقِيقِ وَالتّقْلِيلِ مِنْ صِدْقِ الكَذُوبِ لاَ مِنَ الْحَرْفِ زُكِنْ
113 ـ إذْ حَمْلُ صِدْقِهِ عَلَى الكَثِيرِ تَنَاقُضٌ وجَاءَ لِلتَّكْثِيرِ

النوع السابع: ما يأتي على ثمانية أوجه وهو: «الواو»

114 ـ فَوَاوُ الاِسْتِينَافِ وَالْحَالِ ارْتَفَعْ تَالِيهِمَا كَسِرْتُ وَالنَّجْمُ طَلَعْ
115 ـ وَوَاوَيِ الْجَمْعِ وَمَفْعُولٍ مَعَهْ تَالِيهِمَا انْصِبْهُ كَزُرْتُ وَالسَّعَةْ
116 ـ وَبَعْدَ وَاوِ الْجَمْعِ أَيْضاً انْتَصَبْ مُضَارِعٌ مَسْبُوقُ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ
117 ـ وَجرَّ تَالِيَ وَاوِ رُبَّ وَالقَسَمْ نَحْوُ وَخِلٍّ زَارَ وَاللَّهِ فَنَمْ
118 ـ وَعَاطِفٌ مَا بَعْدَهُ مُوَافِقْ مَا قَبْلَهُ وزَائِدٌ مُوَافِقْ
119 ـ وَقَالَ هَذَا الوَاوُ لِلثَّمَانِيَةْ جَمَاعَةٌ وَمَا اللّبِيبُ رَاضِيَةْ

النوع الثامن: ما يأتي على اثني عشر وجها وهو «ما»

120 ـ مَا اسْمٌ لِسَبْعَةِ مَعَانٍ لاَمَّةْ مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ وَتَامَّةْ
121 ـ شَرْطِيَّةٌ وَاسْتَفْهِمَنَّ حَاذِفَا أَلِفَهَا جَرّاً وَبِالْهَاءِ قِفَا
122 ـ وإِنَّمَا جَازَ لِمَاذَا فَعَلَتْ لِشِبْهِ مَا فِيهِ بِمَا إِذْ وُصِلَتْ
123 ـ نَكِرَةٌ ذَاتُ تَمَام وَقَعَتْ تَعَجُّباً وَكَنِعِمَّا صَنَعَتْ
124 ـ وَقَوْلِهِمْ إِنِّيَ مِمَّا أَنْ أَفِي وَالْخُلْفُ فِي كُلِّ الثَّلاَثَةِ اقْتُفِي
125 ـ وَصِفَةٌ كَمَا بِهَا قَدْ وُصِفَا وَقِيلَ ذِي حَرْفٌ مَحَلُّهَا انْتَفَى
126 ـ وَخَمْسَةٌ أَوْجُهُهَا حَرْفِيَّةْ نَافِيَةٌ فِي الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةْ
127 ـ كَلَيْسَ تَعْمَلُ وَمَصْدَرِيَّةْ حَسْبُ وَمَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةْ
128 ـ كَثُرَ قَلَّ طَالَ كُفَّتْ عَنْ عَمَلْ رَفْعٍ فَخُصِّصَتْ بِفِعْلٍ اتّصَلْ
129 ـ فَامْتَزَجَتْ مَعْنًى بِهَا فَتَتَّصِلْ خَطّاً بِلاَمِهَا وَقِيلَ تَنْفَصِلْ
130 ـ وإِنَّ مَعْ أَدَاتِهَا كُفَّتْ بِهَا عَنْ عَمَلَيْهَا رَفْعِهَا وَنَصْبِهَا

131 ـ وَرُبَّ عَنْ عَمَلِ جَرٍّ وَصِلَةْ زِيدَتْ لِتَوْكِيدٍ فَلَيْسَتْ مُهْمَلَةْ

الباب الرابع:
في الإشارات إلى عبارات محررات مستوفيات

132 ـ فِي الفِعْلِ قُلْ مِنْ نَحْوِ نِيلَ نَائِلُهْ فِعْلٌ مُضِيٌّ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ
133 ـ وَقُلْ لِلاِسْمِ نَائِبُ عَنْ فَاعِلِ وَغَيْرُ هَذَا خَطَأٌ مِنْ قَائِلِ
134 ـ قَدْ قَلَّلَتْ زَمَنَ مَاضٍ وَحَدَثْ مُضَارِعٍ وَحَقَّقَتْهُمَا الْحَدَثْ
135 ـ للنّفْيِ وَالنَّصْبِ والاِسْتِقْبَالِ لَنْ وَمَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ الآتِيَ أَنْ
136 ـ لَمْ حَرْفُ جَزْمٍ قُلْ لِنَفْيِ الآتِي وَقَلْبِ مَعْنَاهُ مُضِيّاً آتِ
137 ـ لِلشَّرْطِ وَالتَّفْصِيلِ وَالتَّوْكِيدِ أَمَّا بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالتَّشْدِيدِ
138 ـ وَالْفَاءُ بَعْدَ الشَّرْطِ قُلْ لِلرَّبْطِ وَلاَ تَقُلْ فِيهَا جَوَابُ الشَّرْطِ
139 ـ وَفِيهِ مِنْ نَحْوِ فَصَلٌ لِلسَّبَبْ وَلاَ تَقُلْ لِلعَطْفِ إِذْ عَطْفُ الطَّلَبْ
140 ـ مَمنُوعٌ أَوْ مُسْتَقْبَحٌ علَى الْخَبَرْ وَعَكْسُهُ كَتُبْ فَأَنْتَ تُخْتَبَرْ
141 ـ وَالعُرْفُ مِنْ وَقَفْتُ عِنْدَ العُرْفِ بِهِ يَكُونُ الْخَفْضُ لاَ بِالظَّرْفِ
142 ـ لِلْجَمْعِ وَاوُ العَطْفِ كَيْفَ شِئْتَ لِلْجَمْعِ والغَايَةِ حَرْفُ حَتَّى
143 ـ وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ والتَّعْقِيبِ وَثُمَّ لِلْمُهْلَةِ وَالتَّرْتِيبِ
144 ـ وَمُوجِزاً قُلْ عَاطِفٌ وَمَعْطُوفْ إِذْ جِئْنَ وَالقَصْدُ بِهِنَّ مَعْرُوفْ
145 ـ لِنَصْبِ الاِسْمِ وَلِرَفْعِ الْخَبَرِ مُؤَكِّداً إنَّ وَأَنَّ الْمَصْدَرِي
146 ـ وَإِنْ تَفُهْ بِمُبْتَدَا أَوْ فِعْلِ أَوْ جُمْلَةٍ أَوْ ظَرْفٍ أَوْ ذِي وَصْلِ
147 ـ فَابْحَثْ عَنِ الْمَعْمُولِ وَالْمَحَلِّ والْمُتَعَلَّقِ بِهِ وَالوَصْلِ
148 ـ فِي الاِسْمِ مِنْ قَامَ الذِي أَوْ ذَا انْطَلِق بِفَاعِلٍ وَهْوَ كَذَا تُوَافِقْ
149 ـ حَرْفُ خِطَابٍ بَعْدَ ذَا الكَافُ وَأَلْ تَالِيهِ نَعْتٌ أَوْ بَيَانٌ أَوْ بَدَلْ
150 ـ واذْكُرْ مُضَافاً بالذِي اسْتَقَرَّ لَهْ مِنْ عَمَلٍ وَبِاسْمِهِ الْمُضَافَ لَهْ
151 ـ وَلْتَجْتَنِبْ يَا صَاحِ أَنْ تَقُولَ فِي حَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ زَائِدٌ تَفِي
152 ـ إِذْ تَسْبِقُ الأَذْهَانُ للإِهْمَالِ وَهْوَ عَلَى الْقُرْآنِ ذُو اسْتِحَالِ
153 ـ وإِنَّمَا الزَّائِدُ مَا دَلَّ عَلَى مُجَرَّدِ التَّوْكِيدِ لاَ مَا أُهْمِلاَ

154 ـ وَقَعَ ذَا الوَهْمُ لِفَخْرِ الدّينِ إذْ قَالَ يَحْكِي عَنْ ذَوِي التَّبْيِينِ
155 ـ مَا جَاءَ فِي القُرْآنِ شَيْءٌ مُهْمَلُ وَمَا أَتَى مِنْ مُوهِمٍ مُؤَوَّلُ

الخاتمة

156 ـ قَدْ تَمَّ مَا أَنْشَأْتُهُ للنّشأَةْ بِأَصْلِهِ خَمْسِينَ بَيْتاً وَمِائَةْ
157 ـ أَرُومُ مِنْ نَاظِرِهِ أَنْ يُفْصِحَا فِيمَا يَرَى إصْلاَحَهُ أَنْ يُصْلِحَا
158 ـ وَأَسْأَلُ اللّهَ شُمُولَ رَحْمَتِهْ وكَشْفَ غَمٍّ والنَّجَا مِنْ نِقْمَتِهْ
159 ـ كَمْ مِنْ جَنَى جُرْمٍ جَنَى الزَّوَاوِي وَأَيُّ دَاءٍ سَامَهُ سَمَاوِي
160 ـ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى الْحَكَمِ العَدْلِ فَنِعْمَ الْمَوْلَى
161 ـ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الأَخْيَارِ

لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- «**أدب الكاتب**» لأبي محمد عبد الله بن قتيبة، اعتنى به وراجعه: درويش جويدي (المكتبة العصرية: ط1 ـ 1423هـ/ 2002م).

- «**أساس البلاغة**» لأبي القاسم جار الله محمد بن عمر الزمخشري، قدم له وشرح غريبه وعلق عليه: محمد أحمد قاسم (المكتبة العصرية: ط1 ـ 1423هـ/ 2003م).

- «**أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**» للشيخ محمد بن درويش بن محمد الحوت البيروتي الشافعي، ترتيب: الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن درويش الحوت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (دار الكتب العلمية: ط1 ـ 1418هـ/ 1997م).

- «**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**» للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية: بدون تاريخ)

- «**البلغة في تاريخ أئمة اللغة**» لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، اعتنى به وراجعه: بركات يوسف هبّود (المكتبة العصرية: ط1 ـ 1422هـ/ 2001م).

- «**تذكرة الحفاظ**» ـ مع الذيول ـ « للحافظ أبي المحاسن محمد بن علي الحسيني، وضع حواشيه: الشيخ زكريا عميرات (دار الكتب العلمية: ط1 ـ 1419هـ/ 1998م).

- تفسير البيضاوي المسمى «**أنوار التنزيل وأسرار التأويل**» لناصر الدين أبي

سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (دار الكتب العلمية: ط1 ـ 1420هـ/ 1999م).

ـ «**تاج العروس من جواهر القاموس**» للإمام أبي فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي، دراسة وتحقيق: علي شيري (دار الفكر: 1414هـ/ 1994م).

ـ «**تقريب التهذيب**» للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ضبط ومراجعة: صدقي جميل العطار (دار الفكر: ط1 ـ 1415هـ/ 1995م).

ـ «**التيسير العجيب في تفسير الغريب**» لناصر الدين أبي العباس أحمد بن محمد المالكي المعروف بابن المنير، تحقيق: سليمان ملا إبراهيم أوغلو (دار الغرب الإسلامي: ط1 ـ 1415هـ/ 1994م).

ـ «**حاشية العلامة الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**» للإمام جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين (دار الكتب العلمية: ط1 ـ 1421هـ/ 2001م).

ـ «**حياة الحيوان الكبرى**» للشيخ أبي البقاء محمد بن موسى كمال الدين الدميري (دار الرشاد الحديثة: ط1 ـ 1423هـ/ 2002م).

ـ «**سوس العالمة**» لمحمد مختار السوسي (مؤسسة بَنْشَرَة: ط2 ـ 1404هـ/ 1984م).

ـ «**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**» لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، ومعه كتاب «**منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**» لمحمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية: ط ـ 1423هـ/ 2002م).

ـ «**شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك**» لابن هشام (دار الفكر: بدون تاريخ).

ـ «**شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**» لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر وطارق فتحي السيد (دار الكتب العلمية: ط1 ـ 1422هـ/ 2001م).

ـ شروح التلخيص: [ـ شرح التفتازاني ـ شرح ابن يعقوب المغربي ـ شرح

بهاء الدين السبكي ـ وبالهامش كتاب الإيضاح لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له ـ وحاشية الدسوقي على شرح السعد] (دار الكتب العلمية: بدون ط/بدون ت).

ـ «**الشعر والشعراء**» لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر (لا ناشر: ط1 ـ 1418هـ/ 1997م).

ـ «**الشفا بتعريف حقوق المصطفى**» للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، تحقيق وتعليق: أبو عبد الرحمن محمد العلاوي، أشرف على تحقيقه وقدم له: الشيخ مصطفى بن العدوي (دار ابن رجب: ط1 ـ 1423هـ/ 2003م).

ـ الصحاح المسمى «**تاج اللغة وصحاح العربية**» لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، حققه وضبطه: شهاب الدين أبو عمرو (دار الفكر: ط1 ـ 1418هـ/ 1998م).

ـ «**طبقات فحول الشعراء**» لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر (مطبعة المدني ـ القاهرة ـ: بدون ط/بدون ت).

ـ «**طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم**» لأمين الدين أبي محمد عبد الوهاب بن السلار، تحقيق: أحمد محمد عزوز (المكتبة العصرية: ط1 ـ 1423هـ/ 2003م).

ـ «**العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**» لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (المكتبة العصرية ـ بيروت ـ: ط1 ـ 1422هـ/ 2001م).

ـ «**القاموس المحيط**» لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي (دار إحياء التراث العربي: ط2 ـ 1420هـ/ 2000م).

ـ «**كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج**» لأحمد بابا التنبكتي، دراسة وتحقيق: محمد مطيع (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المملكة المغربية ـ: بدون ط ـ 1421هـ/ 2000م).

ـ «**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**» للحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (دار الكتب العلمية: ط1 ـ 1412هـ/ 2001م).

ـ «**مختار الصحاح**» لمحمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، اعتنى بها: يوسف الشيخ محمد (المكتبة العصرية: ط1 ـ 1416هـ/ 1995م).

ـ «**مختصر السعد شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم**» لسعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (المكتبة العصرية: ط1 ـ 1423هـ/ 2003م).

ـ «**مشارق الأنوار على صحاح الآثار**» للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، تحقيق: البلعمشي أحمد يكن (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المملكة المغربية ـ : الجزء الأول ـ 1402هـ/ 1982م // الجزء الثاني 1403هـ/ 1983م).

ـ «**المفصل في صناعة الإعراب**» لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية: ط1 ـ 1420هـ/ 1999م).

ـ «**المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهر على الألسنة**» للعلامة محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دراسة وتحقيق محمد عثمان الخت (دار الكتاب العربي: ط3 ـ 1417هـ/ 1996م).

ـ «**موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**» للشيخ خالد الأزهري، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم (مكتبة ابن سينا: بدون تاريخ).

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
نحن لا نصور الكتب وانما نعيد إتاحتها وتجميعها على شكل أرشيف

فهرس الموضوعات

مكتبة لسان العرب
رابط بديل
lisanerab.com
أ. علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

دار الرشاد الحديثة
98، شارع فيكتور هيكو - ص.ب: 4040
الدار البيضاء - المغرب - الهاتف : 27.48.17 / 27.32.56